رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإسلام والخلافة في العصر الحديث

نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم

الدكتور محمد ضياء الدين الريس
أستاذ التاريخ الاسلامي
بجامعة القاهرة وجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة

منشورات العصر الحديث

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإسلام والخلافة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٣٩٣هـ. — ١٩٧٣م.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإسلام والخلافة في العصر الحديث

نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم

الدكتور محمد ضياء الدين الريس
أستاذ التاريخ الاسلامي
بجامعة القاهرة وجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة

منشورات العصر الحديث

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

في مارس عام ١٩٢٤ أعلن كمال « أتاتورك » رئيس تركيا إلغاء منصب الخلافة من بلاده ، فكان لهذا دوي بالغ في جميع أنحاء العالم الإسلامي .

وفي أبريل عام ١٩٢٥ أصدر الشيخ « علي عبد الرازق » — القاضي الشرعي إذ ذاك بالمنصورة — كتابا طالب فيه بإلغاء الخلافة وأنكر وجودها في الإسلام ، فأحدث هذا ضجة كبيرة في مصر وسائر بلاد العروبة والإسلام .

ومنذ ذلك الوقت لا تزال الكتب والصحف تتحدث عن هذا الكتاب المسمى : « الإسلام وأصول الحكم » وتشيد به ، تصفه بأنه من أهم الكتب التي صدرت في العالم الإسلامي في القرن العشرين .

والقضية الرئيسية التي ينبري هذا الكتاب لمعالجتها هي قضية « الخلافة » من حيث نشأتها وعلاقتها بالإسلام ، لكن إلى جانب هذه القضية يثير الكتاب قضايا أخرى ، في مقدمتها موضوع الصلة بين الإسلام وبين المجتمع أو الدولة أو السياسة ، وبوجه أعم العلاقة بين الدين والدنيا . ويتصل بذلك بحث طبيعة النظام الذي أوجده الإسلام ، ووصف الطابع العام لتاريخ الخلافة منذ قيامها حتى العصر الحاضر . ثم ينتهي المؤلف من هذا كله وبعد عرض آرائه في مسائل عديدة ، إلى اعلان أن الخلافة لا أساس لها من الدين ، وأن الدين أو الإسلام لا صلة له بالحكم ولا بالمجتمع ولا بالدنيا ، وأنه يجب إذن إنهاء الخلافة من تاريخ المسلمين ، وأن لا يقوم لهم مقامها نظام بديل أو مماثل في المستقبل . وهو في كل هذه المسائل يقرر آراء تخالف ما أجمع عليه علماء الإسلام ، أو تناقض الحقائق الثابتة في تاريخ المسلمين .

فهذه مسائل أو قضايا هامة بل خطيرة ، لأنها تتعلق بتحديد طبيعة الإسلام من الناحية العامة أو الدستورية ، والدور الذي يقوم به الإسلام لتنظيم شؤون المجتمع أو المجتمعات ، سواء في مجال المعاملات أو السياسة أو في الميدان الدولي . وقد ازدادت أهمية هذه القضايا في العصر الحاضر ، حيث أخذت شعوب ودول العالم الإسلامي تعمل لبناء مستقبلها وتريد أن تقيمه على أساس متين من العقيدة والتاريخ ، لتختار النظام الذي يحقق المباديء التي تؤمن بها ويتفق مع حقائق التاريخ

الذي صنعه أسلافها ، ويكون في نفس الوقت منسجما مع التطورات التي وصل اليها العصر الحديث .

وقد كان من الواجب أن يتناول هذه القضايا بعض الباحثين المتخصصين وتدرس دراسة علمية موضوعية ، ولكن الذي حدث أن الذي تعرض لهذه القضايا وتناولها من خلال الكتاب المذكور هم بعض الصحفيين أو الكتاب الذين ليست لهم دراسة عميقة في هذه المسائل ، أوليس لهم إلا معرفة سطحية بها . فكانت النتيجة أن تسرعوا في إصدار احكام خاطئة ، ولم تكن كتاباتهم في الحقيقة إلا مثل حملة دعائية للترويج للآراء التي وردت في الكتاب ، بل نسجوا حول صاحبه خرافات لا أساس لها من الواقع . وكان مؤدّى هذا كله أن قدموا صورة مشوهة عن حقيقة الإسلام وتاريخه ، وضلوا عن فهم غاياته .

كان لا بد إذن أن يوضع حد لذلك ، فلا يصح أن تستمر هذه الحملة أو الدعاية ويروج للأباطيل في مدى خمسين عاماً ، ولا بد أن يعرف الحق — ولا سيما أن الأمر يتعلق بحقيقة الإسلام ونظمه وأثره في الحياة والمجتمع والعالم .

وكنا قد نهضنا ببعض هذا الواجب فأصدرنا كتابنا « النظريات السياسية الإسلامية » ، لكنا سنبحث الآن هذه القضايا من خلال الكتاب المشار إليه ، الذي عملت له تلك الدعاية . فهذا هو المنهج الذي سنتبعه في هذا البحث ، وهو المنهج الطبيعي حتى نعرف الأباطيل ثم نعقب بالردود عليها ،

وستكون هذه الردود مؤسسة على البراهين العلمية والتاريخية .

سنجيب في كتابنا عن كل هذه المسائل ونبين وجه الحق في كل منها . لكن يلزم قبل ذلك أن نشرح الظروف التي وضع فيها هذا الكتاب الذي نتصدى للرد عليه ، حتى نوضح حقيقته والعوامل التي أثارت الضجة حوله . وفي هذا سنرسم الصورة الصحيحة لفترة من تاريخ مصر والإسلام في العصر الحديث ونصوب الأخطاء العديدة التي أذيعت حول الكتاب ووقائع هذه الفترة . وبعد أن نقف على الهدف أو الأهداف التي دفعت إلى إصدار الكتاب المذكور – نبحث القضايا الأساسية : وهي علاقة الخلافة بالإسلام ، والصلة بين الدين والدنيا ، والطبيعة العامة للتاريخ الإسلامي . وفي النهاية نطرح سؤالا له أهميته البالغة في وقتنا هذا ، وهو : هل للخلافة الإسلامية مكان اليوم في العصر الحديث ؟ ونجتهد أن نجيب عن السؤال لكي نقرر النظام الذي نراه يلائم العالم الإسلامي في العصر الحاضر .

فعسى أن يكون الله قد جعل التوفيق حليفنا في هذا العمل ، ونسأله أن يقبله وينفع به . ونحن نهديه إلى العالم الإسلامي ومن يريدون أن يعرفوا الحقائق ، ومن يملكون التنفيذ لتحقيق نهضة الإسلام ووحدة الأمة الإسلامية .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م محمد ضياء الدين الريس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١

كتاب .. وضجة

لقد أصبح ضرورياً بل واجباً أن يؤلف كتاب جديد عن هذا الكتاب ــ أعني : « كتاب الشيخ علي عبد الرازق » .

لقد وصف أحد الصحفيين هذا الكتاب بأنه « الكتاب الذي أشعل الحريق .. ــ قال : « ولم ينطفيء هذا الحريق بعد » !

وذكر عنه أنه « أخطر كتاب إسلامي في تاريخ مصر السياسي » .

واسم الكتاب المذكور ــ كما أطلق عليه مؤلفه ــ هو : « الإسلام وأصول الحكم » .

ولقد ظللت أقرأ ما يكتب عن هذا الكتاب في الصحف أو المجلات أو الكتب ، فأجد فيه معلومات غير صحيحة ومبالغات ، ودعاوي تنبع من أوهام . وأشعر أنه يلزم الرد على ذلك ، لتصحيح الأخطاء ومحو الأوهام وإيضاح الحقائق للناس ــ لا سيما وهي تتعلق بفترة من تاريخنا السياسي ، وأحكام لشريعة الإسلام ، وأحداث من التاريخ الإسلامي ــ لكني كنت أقول : ربما يكون الموضوع فقد جدته ، أو

بعض أهميته ، إذ أن الكتاب قد صدر منذ وقت طويل ثم . نفاجأ من حين لآخر بمقال أو بحث ينشر في صحيفة أو كتاب ، وإذا بنفس الأخطاء تتكرر ، وتردد نفس المبالغات والدعاوي المبنية على أوهام ، وكأنها صارت حقائق مسلماً بها ، حتى كاد الكتاب أن يكون أسطورة ، وخلعت على صاحبه ألقاب البطولة . وصورت أحداث الفترة التي ظهر فيها ودوافعها وأهدافها على غير ما يتفق مع حقائق تاريخنا السياسي أو الوطني .

إذن فقد أصبح لازماً أو واجباً أن يوضع كتاب جديد يبين الحق ويرد الأمور إلى نصابها ويزيل هذه الأخطاء نهائياً ، فيكون هذا تصحيحاً لما كتب عن فترة من تاريخنا القومي ، وتعريفاً بحقيقة أحكام الشريعة عن قضية هامة هي قضية الخلافة والإسلام ، كما يمكن أن ينظر أيضاً إلى نظام الخلافة في ضوء أوضاع العصر الحديث ، ثم تتحدد — نتيجة لذلك — قيمة الكتاب وأثره — سواء في الناحية السياسية أو الفكرية — بتقدير علمي موضوعي لا يشوبه أثر التخيل ولا مبالغة فيه .

وكان آخر ما دفع العزم إلى غايته لإصدار كتاب جديد ما نشرته قريباً إحدى المجلات التي تعلن أنها مجال الفكر الحر والبحث العلمي ، مؤيدة ما تنشر بالوثائق — وهي مجلة « الطليعة » — ولا شأن لنا بما يذاع من أن لها نزعة سياسية معينة ، فنحن نفترض بل نقبل من البداية أن نعتقد أنها — على الأقل — لم تنشر هذا البحث بالذات عن كتاب « الإسلام وأصول الحكم » — مع أنه كتاب سياسي — وتعنى بأن تعيد

طبع نصوصه كاملة إلا لخدمة العلم والتاريخ ، ولإطلاع الجيل المعاصر على قضية أثارت في عهد سابق زوبعة بل عاصفة من الجدل العنيف وأدت إلى نتائج سياسية خطيرة ، ولا تزال تثير اهتمام الصحف والقراء ، وصداها يرن في الآذان حتى اليوم . فنرى إذن أن ما وقع من أخطاء ، أو بعد عن الحقيقة في البحث الذي نشرته هذه المجلة إنما وقع بحسن نية ، نتيجة عدم الإلمام بكل الحقائق ، أو عدم الإدراك الصحيح للعلاقات بين الأطراف والأهداف التي كانت ترمي إليها الجهات المختلفة . ويلزم إذن تصحيح وتحديد هذه الأمور .

فقد قرأت ــ كما قرأ كثير غيري ــ بحثاً مطولاً نشرته هذه المجلة في عددها الصادر في (أول نوفمبر سنة ١٩٧١) ــ العدد الحادي عشر من تلك السنة ــ بحثاً بعنوان : « الشيخ علي عبد الرازق ــ معركة فكرية » : استغرق البحث الصفحات من ٩٠ إلى ١١١ ثم نشر النص الكامل للكتاب في آخر العدد تحت عنوان « وثائق : الإسلام وأصول الحكم ــ بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام » .

فهذا اهتمام كبير من المجلة بالكتاب وقضيته ، إذ أن الكتاب لم يطبع مرة أخرى بعد عام ١٩٢٥ ــ وهو العام الذي طبع فيه الكتاب لأول مرة ــ ثم لم يفكر مؤلفه ولا أحد غيره في إعادة طبعه في مدى ستة وأربعين عاماً ــ وإن كانت

المقالات تتوالى حول الكتاب في خلال هذه المدة . ولا يبدو سبب ظاهر لهذا الاهتمام من المجلة وكاتب البحث سوى العناية بمسألة تاريخية ، أثارت معركة فكرية وسياسية تعد من أعنف المعارك في تاريخنا . على أننا نأسف — كما أشرنا إلى ذلك قبل وكما سيتجلى فيما بعد — لأن هذا البحث على طوله لم يقدم الصورة الصحيحة لطبيعة الحوادث ، والعوامل التي كانت موجودة ، ووصل إلى نتائج خاطئة . وهذا على الرغم من أن الكاتب أعلن في أول مقاله بأن بحثه هذا هو « التقييم الموضوعي » لهذا الكتاب ، وأن هذا التقييم صار ممكناً بعد مضي نصف قرن — بعد زوال الملكية والأسرة السابقة وتطور الزمن . فهو يقول :

« .. كل هذه الظروف الجديدة تساعد على أن تأتي دراسة اليوم أقرب ما تكون إلى التقييم الموضوعي لهذا المفكر وعمله الفكري ، والتحديد الدقيق لمكانة هذا العمل في موكب الفكر المصري والعربي والإسلامي الحديث ، ومنزلته ومنزلة صاحبه من حركة الإصلاح والتجديد لفكر أمتنا العربية وشعوبنا الإسلامية . ومن ثم فإن هذه الدراسة — التي تأتي بعد ما يقرب من نصف قرن على صدور الكتاب — هي ضرورة أبصرها الذين عاصروا هذا الكتاب وعاشوا معركة الشيخ علي عبد الرازق الفكرية الكبرى ، وأدركوا يومها أن التقييم الموضوعي لهذا العمل الفكري هو أمر مستحيل في ظل الظروف

والعوامل التي كانت قائمة في ذلك الحين » .

نقول — ولا يعجب قراء كتابنا من هذا الحكم — : إن هذا التقييم الموضوعي لم يسفر — حتى بعد مرور نصف قرن — إلا عن أحكام بنيت على مقدمات هي خطأ محض ، أو قد تكون عكس الحقيقة تماماً ، ومن ثم فإنها تعطي صورة مشوهة عن تاريخ هذه الفترة ، وتخطىء خطأ أساسياً في تقدير قيمة الكتاب وما احتوى عليه من أفكار ، وفي تعليل الحوادث والنتائج التي ظهرت في ذاك الوقت ، وتحديد موقف المؤلف ودوافعه . فالقضية تحتاج إذن إلى « تقييم موضوعي » آخر ، وهو ما نقصد إليه من بحثنا هذا .

ولعل القارىء قد أدرك من الفقرة التي اقتبسناها — آنفاً — من كلام الكاتب مدى التقدير البالغ الذي يوضع فيه هذا الكتاب الذي هو مدار البحث ومؤلفه — أي كتاب الاستاذ علي عبد الرازق — مما يفصح عن مبالغة . والواقع أن شأنه في هذا شأن غيره من الصحفيين الذين كتبوا عن هذا الكتاب في السنين الأخيرة . وهي ظاهرة تستوقف النظر . ونرى أن نوضح ذلك بإيراد بعض الجمل التي قدم بها الكاتب المشار إليه لكلامه . قال : « منذ أن عرفت الطباعة طريقها إلى بلادنا لم يحدث أن أخرجت المطبعة كتاباً أثار من الضجة واللغط والمعارك والصراعات مثلما أثار كتاب « الإسلام وأصول الحكم » . وقال أيضاً : « ربما لم يتح للجيل المعاصر

من شبابنا أن يتعرف جيداً على الشيخ علي عبد الرازق الذي تمر على وفاته في هذه الأيام (أي في سنة ١٩٧١) خمس سنوات ، فقد ودّع الرجل الحياة في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ — وذلك بعد أن أقام المجتمع المصري العربي وأقعده ، وأشعل نار المعارك الخصبة فكرياً وسياسياً في مصر والعالمين العربي والإسلامي في عام ١٩٢٥ . وظلت تلك المعركة التي أثارها بكتابه الصغير الخطير علامة طريق في حركتنا الفكريـــة المعاصرة ، ونموذجاً فذاً للشجاعة الأدبية التي واجهت ظلمات الجهالة واستبداد القصر الملكي وعرش الملك فؤاد » !

نقول : وهذه مبالغات كبيرة لا تتفق مع الوقائع — كما سنوضحه فيما بعد .

على أن كاتب المقال المذكور — الذي يشكر على كل حال لهذا الجهد الذي بذله في دراسته — لم ينفرد وحده بهذا التقدير وتلك المبالغة في شأن الكتاب وأثره وغاية مؤلفه — كما ألمحنا الى ذلك سابقاً — فقد سبقه عدد من الكتاب ساروا على نفس النمط ورددوا مثل هذه الأقوال التي ساقها الكاتب ، بل يبدو أنهم كانوا القدوة التي اقتدى بها هو حيث نشر بحثه أخيراً . والجميع يشتركون في التوصل إلى نفس النتائج في الجملة ، وإن كانت دراسته لها ميزة التفصيل ومحاولة التحليل والرجوع إلى بعض المصادر الأصلية . وربما كانت ستكون دراسة مفيدة وشيقة لولا أنه سلم بمقدمات خاطئة في ذاتها

وجعلها أساساً للأحكام التي قررها في بحثه فجاءت النتائج خاطئة كذلك .

وهذه المبالغة تشهدها بصورة أخرى ، بل تصحبها أيضاً الحماسة العاطفية ، في مقالات كتبها صحفي آخر قبل ذلك ؛ فمن التوافق الغريب أنه في نفس الشهر « نوفمبر » ولكن من العام السابق لظهور بحث « الطليعة » ـ أي عام ١٩٧٠ ـ نشرت مجلة « آخرساعة » سلسلة من الحلقات ـ كونت كلها أيضاً دراسة مطولة عن هذا الكتاب « الإسلام وأصول الحكم » . كتب هذه الحلقات صحفي ناشيء ، ونشرها تحت عناوين مثيرة : « شيخ ضد الملك » و« الكتاب الذي أشعل الحريق » ـ كما أشرنا إليه سابقاً ـ و« كتاب خطير يتم في المنصورة » ، و« أخطر كتاب إسلامي » ، و« المحاكمة الكبرى للشيخ المتهم بالكفر » ، و« الأزمة الكبرى تبدأ » ، و« الملك يتحرك والشيخ وحده » ، ونحو ذلك .

وقد تحدث الكاتب ـ باستفاضة ـ عن الأحداث التي وقعت على إثر صدور الكتاب ، وما سبب من ضجة وأثار من انفعالات ، وعن معارضة رجال الأزهر ومحاكمة العلماء لصاحب الكتاب ، وعن موقف الملك والانجليز والنتائج السياسية التي ترتبت على ذلك . وكان عرضاً شائقاً مثيراً من الوجهة الصحفية ، لكنه في الحقيقة ليس عرضاً علمياً ولا يقدم التاريخ الصحيح للموضوع ، ولا للفترة التي جرت فيها

تلك الأحداث الدينية والسياسية . بل يعتبر تحيزاً نحو جهة واحدة هي جهة الشيخ ، فاتخذ الكاتب — من البداية إلى النهاية — موقف الدفاع عن الشيخ والإشادة ببطولته ، ومهاجمة كل الذين اعترضوا عليه — ولا سيما العلماء رجال الدين . فقد حمل عليهم حملة عنيفة باسلوب السخرية ، ووصفهم بالنفاق واستغلال الدين . وربما كان في الواقع مقتدياً بصحفي آخر كتب قبله سنشير إليه بعد قليل . وكما قلنا بالنسبة للدراسة السابقة — تحتاج القضية إذن إلى « تقييم موضوعي » آخر .. وهو الذي سنقدمه في دراستنا هذه بعد .

ولسنا نعرف — على أية حال — المناسبة التي دعت الكاتب إلى نشر هذه المقالات . لكن كانت هناك مناسبة لكتابة فيض من المقالات والكلمات ، وتلك حين توفي الأستاذ في سبتمبر سنة ١٩٦٦ ، فقد ظلت الصحف — لمدة طويلة — تنشر المقالات عن المؤلف والكتاب ، وتصور « الشيخ علي عبد الرازق » على أنه « بطل كبير » وإما ومجدد ، وأنه فتح فتحاً مبيناً في ميدان الفكر العربي والإسلامي ، وتعرض الأحداث على النحو الذائع الذي لا يتفق مع حقائق التاريخ .

ومما أذكره — لأن له دلالة — أنه في هذه المناسبة وصلتني رسالة من مدير المجلة الثقافية المعروفة « المجلة » في ذلك الوقت يدعوني فيها لكتابة مقال عن الشيخ علي عبد الرازق وكتابه لينشر في « المجلة » ، وكم كنت أود أن ألبي هذه الدعوة

الكريمة ، ولكني وجدت – وأنا أعرف أن التقدير العلمي للكتاب يناقض ما كان ينشر في الصحف في ذلك الوقت – وجدت أنه قد يكون من غير الملائم عقب وفاة الاستاذ نشر مقال يبدد تلك الهالات التي صنعت حول اسمه . لكني أظن أن الوقت الآن قد حان – بعد مرور خمس سنوات على ذكراه – حان لتسجيل الرأي العلمي والكتابة بصراحة لإثبات الحقائق خدمة للعلم والتاريخ .

وكان من المصادفات أن أحد الصحفيين – وهو من المعروفين بالتشيع لمذهب سياسي معين – توجه إلى منزل الاستاذ علي عبد الرازق مهتماً بأن يجري حديثاً معه حول كتابه ، وعاد فنشر هذا الحديث في مجلة « المصور » ، ثم حدثت وفاة الاستاذ بعد ذلك بزمن قصير ، فكان هذا آخر حديث معه . ومن هذا الحديث ظهر أنه على حين كان الصحفي متحمساً لآراء الاستاذ التي ذكرها في كتابه – كان الاستاذ متحفظاً لا يرغب في العودة إلى الأحداث الماضية ، وكأنه لا يشارك الصحفي في الحماس لنفس آرائه هو ، مما قد يشعر أنه لم يعد واثقاً بها . فلما استأذنه هذا في إعادة طبع كتابه لم يبد موافقة . ومع ذلك فقد جاء المقال يؤكد هذه الآراء وكأنها قضايا مسلمة ، ويفيض مدحاً وإعجاباً ، ويصف الشيخ عبد الرازق بأنه أحد أعلام النهضة الفكرية الحديثة ، وأنه فتح فتحاً كبيراً في عالم الثقافة ومجال الوطنية ، ونحو ذلك من أوصاف المبالغة المعهودة .

فهذا كله يدل على مدى الاهتمام الذي ظهر في السنين الأخيرة بهذا الكتاب وصاحبه . وهذه الظاهرة التي تستلفت النظر تدعو إلى تعليل ، فما السر أو ما الأسرار وراءها ؟ هل هي الرغبة في الحصول على موضوع يكفل الإثارة الصحفية ؟ هل اتخذ الموضوع رمزاً أو أداة للتعبير عن مباديء أو قضايا لا يمكن التحدث عنها بصراحة ؟ أو هو الشعور بالمشاركة بين هؤلاء الكتاب والمؤلف في الآراء والغايات ؟ قد يكون الأمر كل ذلك ، لكن تنبغي ملاحظة أن الضجة الكبرى التي حدثت حول الكتاب في عام صدوره — أي عام ١٩٢٥ — قد أخذت تخفت بعد نحو عامين ، وهو دهر طويل لم يعد يذكر فيه الكتاب إلا لماماً ، وكأنما قد نسي أمره . ولم تبق له أهمية أو صار غير ذي موضوع ، ما عدا مجرد ذكرى حادث تاريخي ، إذ أن قضية الخلافة ظلت لا يتعرض لها أحد . ولذا لم يفكر المؤلف ولا أي دار نشر في إعادة طبع الكتاب طوال هذه المدة . فما الذي أثار الموضوع مرة أخرى ، وبصفة حادة ، ومن الذي استأنف الضجة حول الكتاب من جديد ؟

فإذا راعينا الترتيب الزمني نجد أن الذي سبق بالكتابة عن هذا الموضوع ، ونوه بالكتاب ومؤلفه ، وأعاد ذكرى المعركة السابقة من جديد — هو الصحفي المعروف « بهاء الدين » . فقد أصدر في عام ١٩٥٤ كتاباً عن دار « روز

اليوسف » بعنوان : « أيام لها تاريخ » وكان بين موضوعاته فصل عن كتاب « الاسلام وأصول الحكم » . وقد وصف الكاتب الظروف السياسية التي ظهر فيها هذا الكتاب، والمعركة التي قامت حوله بطريقة مثيرة ، وصور الشيخ عبد الرازق بطلاً تحدى كل القوى الكبيرة التي كانت موجودة ، ولخص الأفكار الرئيسية في الكتاب . وكان واضحاً من بداية الفصل إلى نهايته أن الكاتب يعتقد بأن آراء الاستاذ عبد الرازق كلها هي الصواب ، وأن الذين عارضوه كانوا جميعاً في موقف الخطأ . فمن أقواله مثلاً :

« .. والمدركون لهذه المؤامرة لا يتكلمون . لا أحد يستطيع أن ينطق بكلمة ضد فؤاد ، ولا أحد يجسر أن يحصب كهنة الدين بحصاه .. لكن الشيخ الشاب قاضي محكمة المنصورة (يقصد الشيخ عبد الرازق) زين له شبابه وتحرره أن يقف ضد هذا كله ، وأن يعكف على البحث بضع سنين ثم يخرج على الناس بكتاب صغير لا تزيد صفحاته على المائة إلا قليلاً اسمه « الإسلام وأصول الحكم » .. فيكون له دوي القنبلة ، ويكون من شأنه أن يسقط وزارة ويفض ائتلافاً ويحول في السياسة المصرية تيارا خطيراً » .

وحمل السيد « بهاء الدين » — بصفة خاصة — على العلماء أي رجال الأزهر الذين عارضوا الشيخ عبد الرازق بأوصاف مقذعة . فقال : « ورجال الدين ثاروا لأنهم رأوا في هذا

المنطق ما يزعزع سلطانهم .. ويعطل منافعهم في الاتجار بالدين ، ويكشف عن حقيقة هذه العمائم الضخمة التي لا ترتفع إلا لتستر وراءها الظلم والاستبداد .. » .

وفي هذا الفصل الذي كتبه السيد « بهاء الدين » — وليلاحظ أن كتابه أعيد طبعه منذ بضع سنوات في سلسلة « كتاب اليوم » — فيه نجد معظم الأفكار والدعاوى والنتائج التي تكررت — مع زيادة في التفاصيل — في مقالات الصحفيين الذين كتبوا بعده . فظاهر أنه كان هو القدوة التي اقتفوا أثرها وجروا في طريقها . فيمكن اذن اعتباره هو المسؤول عن المبالغات والأخطاء والدعاوي المبنية على الأوهام التي انساق فيها الكتاب وروجوا لها ، وهو إذن الذي أعاد الضجة ، وقاد حركة الدعاية ، ورفع من قيمة الكتاب فجعله أسطورة ، بعد أن أهمل الناس أمره ، ومن شأن صاحبه فجعله بطلاً كبيراً . وسنرى أن حقائق التاريخ والعلم ستثبت أن تقديم السيد « بهاء » لكتاب « الإسلام وأصول الحكم » ، وتفسيراته للدوافع والظروف التي أحاطت بالكتاب ، ومرافعته عن الأفكار التي اشتمل عليها بأسلوب المعتقد بصوابها — كانت مخطئة في جملتها . وهذا هو الذي جعل من إصدار بحثنا الحاضر ضرورة أو واجباً حتى تزال هذه الأخطاء التي غدت كأنها حقائق ، وتبدد تلك الأوهام والأساطير التي أريد أن تحشر في تاريخنا . وسنوضح هذه الأمور في الفصول التالية .

والآن ها نحن قد استعرضنا مظاهر الضجة الثانية أو الحديثة التي قامت حول الكتاب في السنين الأخيرة . ونقول ـ في التعقيب عليها ـ إن السبب في الأخطاء التي وقع فيها الكاتبون هو أن القضية لها وجهان : ناحية تاريخية ، وناحية دينية . فالأولى وصف الظروف التي ظهر فيها الكتاب ، بل وتلك التي كانت موجودة منذ بدأ المؤلف في وضعه ، أو بتعبير آخر رسم صورة دقيقة لتاريخ العصر الذي ألف فيه الشيخ عبد الرازق كتابه ونشره . والناحية الثانية تقرير أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة لمنصب أو نظام الخلافة ، وهي مسألة قانونية أو دستورية ، وفي ذات الوقت مسألة دينية . وكلا الناحيتين يستلزم تخصصاً ودراسة علمية . ولم يكن لدى الكاتبين الصفات الضرورية لتكوين الأحكام الصحيحة في أي من الناحيتين ، أو ليسوا في المستوى الذي يتطلبه مثل هذا البحث . فالمسألة كانت تقتضي معرفة دقيقة وشاملة للتاريخ والشريعة فيما يتصل بهذا الموضوع ، وإلا أتت الدراسة سطحية أو ناقصة ، أو خاطئة في أساسها ، وجاءت الأحكام نائية عن الحق ـ كما حدث في تلك الحالة .

فالآن نتناول القضية من جميع اطرافها ، ونبحثها في البيئة الطبيعية التي نشأت فيها ، ونثبت الحقائق ونمحو الأوهام وهذه هي مهمة الدراسة التالية .

فلندخل إذن في صميم الموضوع .

٢

دعاوى .. وأساطير

كل المقالات التي كتبها هؤلاء الصحفيون الذين ذكرناهم، ومن نحا نحوهم ، تجمع بينها أفكار مشتركة . والأسس العامة أو الأفكار الرئيسية في هذه المقالات نلخصها فيما يلي :

أولاً — : أنهم قرروا أن الشيخ علي عبد الرازق مؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » بطل وطني ؛ وذلك لأنه تحدى الإنجليز : أي بريطانيا العظمى ، التي كانت تريد أن تقيم الخلافة الإسلامية في مصر وتنصب الملك « فؤاد » خليفة على العالم الإسلامي ، فتحداها الشيخ وأصدر كتابه هذا فأحبط مشروعها ، وقضى على سعيها لإقامة الخلافة في مصر ..!

وثانياً — : أنهم قرروا أن الشيخ عبد الرازق بطل الحرية والدستور والديموقراطية ؛ وذلك لأنه تحدى الملك « فؤاد » — ملك مصر والسودان — وهو في عنفوان قوته وجبروته ، وطغيانه واستبداده ، فقد كان هذا الملك يطمح إلى أن يعيد الخلافة في مصر بعد انتهائها من تركيا ، ويعلن نفسه خليفة

على المسلمين في مصر وسائر انحاء العالم الاسلامي ، وظل يعمل لذلك بعزم ، وأيده العلماء في ذلك ، فما كان من الشيخ إلا أن عكف بضع سنوات لوضع كتابه ثم أصدره إلى الناس ليتحدى الملك ويقضي على حلمه الكبير ، حيث أعلن في كتابه أن لا خلافة في الإسلام ؛ وبذلك فشل الملك في مشروعه . ولم يكن أحد يجرؤ على أن يتحدى الملك غير هذا الشيخ الشجاع البطل ، الذي وقف وحده ضد الملك وحاشيته ورجال الدين ،وهذا فوق وقوفه ضد الانجليز — كما بيناسابقاً.

وثالثاً — : أنهم قرروا أن الشيخ عبد الرازق إمام مجتهد ومفكر فذ ومصلح مجدد ، وذلك لأنه تحدى كبار العلماء في الأزهر ، وأتى برأي جديد يناهض ما أجمع عليه علماء الإسلام ، فهو إذن الذي كسر الجمود الذي ران على الدين وفتح باب الاجتهاد الذي ظل مغلقاً عدة قرون ، وأنه بذلك أحدث ثورة فكرية كانت لها آثارها القريبة والبعيدة في العالمين العربي والاسلامي — وهذا مع تسليم هؤلاء الكتاب — في نفس الوقت — بأن رأي الشيخ هو الصواب ، وأما كبار العلماء فهم المخطئون ، بل هم منافقون رجعيون ، يتاجرون بالدين ويؤيدون الملك المستبد والمستبدين !

هذه هي خلاصة الافكار التي احتوتها مقالات الكتاب الذين ذكرناهم وأمثالهم . وقد نشروها في الصحف في صور مثيرة ، وروجوا لها وقرروها بلهجة التأكيد .

ولكي يكون كلامنا مؤيداً بالوثائق ، ولا يظن أحد أن في

عرضنا هذا لآرائهم أية مبالغة أو تحريف ، نورد فيما يلي نصوصاً من هذه المقالات بألفاظ كاتبيها :

فهذا هو السيد « أحمد بهاء الدين » يقول بالحرف الواحد في كتابه المعنون : « أيام لها تاريخ » — يقول :

« وفي تلك السنوات سقطت الخلافة الاسلامية في تركيا تحت أقدام أتاتورك الذي طارد في بلاده الخلافة والإسلام على السواء (كذا .. وفي هذا مبالغة وتجاوز . فإذا قيل إنه طارد الخلافة — وهو تعبير غير دقيق — فليس صحيحاً أنه طارد الاسلام وإلا لثار عليه شعبه . ولا يزال الاسلام موجوداً وقوياً في تركيا حتى اليوم) . وخلت الدنيا من الخلافة الاسلامية لأول مرة منذ أكثر من ألف عام ، أي منذ وفاة النبي » .

ويستمر السيد « بهاء الدين » :

« والتقط الإنجليز فكرة الخلافة الواقعة على الأرض . نعم ، لماذا لا ينشئون هم خلافة إسلامية جديدة تنمو في رعايتهم ؟ وإن الخلافة لحجة قديمة للتغرير بالمسلمين . وخلف عباءتها الواسعة تنكرت أنواع من المظالم والخطوب . وهي قد خرجت من مكة (كذا) وتنقلت بين دمشق وبغداد والقاهرة واستامبول يمتطيها الحاكم الذي يستبد بالمسلمين .. أموياً في دمشق ، عباسياً في بغداد ، فاطمياً في القاهرة ، عثمانياً على ضفاف البوسفور . واليوم بعد الحرب العالمية الأولى — أصبح المستبد بهذه البلاد هم : الانجليز ، فلماذا لا

يعززون استعمارهم أيضاً ـ بالخلافة الاسلامية ؟ وإذا كان من المستحيل هذه المرة ـ أن يكون الخليفة إنجليزياً ، فالعملاء بين المسلمين ما أكثرهم . لماذا لا يجعلون واحداً منهم خليفة للمسلمين ؟ وما هو أكبر عرش في الشرق الأدنى ، وأقدم عرش يحمل بركة الانجليز ويعترف لهم بالجميل ؟ إنه عرش مصر الذي لولاهم لاقتلعته زوبعة عرابي . والجالس على العرش « فؤاد » الذي عينوه سلطاناً فملكاً منذ سنوات لا تبلغ العشر .

« وسمع الملك فؤاد هذه القصة .. فبدأ يحلم بها . وإن لم يطلق لحيته كما صنع فاروق من بعد ..!

« وأدرك القصة أيضاً الأذناب .. وتجار الدين .. فبدأوا يبثون الدعوة للخلافة الجديدة .. التي علقوا بقيامها شرف الاسلام !

« والمدركون لهذه المؤامرة لا يتكلمون ، لا أحد يستطيع أن ينطق بكلمة ضد فؤاد ، ولا أحد يجسر على أن يحصب « كهنة » الدين بحصاه .. ولكن الشيخ الشاب قاضي محكمة المنصورة الشرعية زين له شبابه وتحرره أن يقف ضد هذا كله . وأن يعكف على البحث بضع سنين ، ثم يخرج على الناس بكتاب صغير لا تزيد صفحاته على المائة إلا قليلاً اسمه « الاسلام وأصول الحكم » .. فيكون له دوي القنبلة ويكون

من شأنه أن يسقط وزارة ويفض ائتلافاً ويحول في السياسة المصرية تياراً خطيراً .

« ماذا قال الشيخ علي عبد الرازق في هذا البحث الخطير ؟»

ثم يبدأ في تلخيص أفكاره مدافعاً عنها .

هذا هو كلام السيد « بهاء الدين » بنصه . وهذا هو أساس عرضه لموضوع القضية . ومنه يتبين أننا لم نبالغ ولم نتزيد فيما عزوناه إليه . فخلاصة عرضه أن الخلافة سقطت في تركيا وأن الإنجليز أرادوا أن يقيموا الخلافة الاسلامية في مصر — وإن كان ذلك ليعززوا بها استعمارهم — وأن الخلافة كانت دائماً مقارنة للاستعباد والظلم ، حتى منذ نشأتها في « مكة » (كما قال . والحقيقة أنها نشأت في المدينة) — وأن هذا الحكم ينصب على كل عهود الخلافة الاسلامية سواء أكانت أموية أو عباسية أو فاطمية الخ وكانت دائماً وسيلة للتغرير بالمسلمين (نقول : وهذا حكم عام على التاريخ الاسلامي . وسنرى فيما بعد إن كان هذا يتفق مع حقائق التاريخ) — وأن الانجليز استعرضوا عملاءهم من المسلمين — وما أكثرهم — فوقع اختيارهم على الملك « فؤاد » صاحب أكبر عرش في الشرق الأدنى ، ولأنهم أصحاب الفضل على هذا العرش منذ زوبعة عرابي ، فقرروا تعيينه خليفة .. وطرب الملك لهذا وأيده تجار الدين ..

ولم يجرؤ أحد أن يقف في وجه الانجليز والملك وكهنة

الدين ليرجمهم بحصاه . . عدا الشيخ عبد الرازق الشاب المتحرر الذي كان إذ ذاك قاضي محكمة المنصورة الشرعية . فهو إذن بطل ، وأي بطل !

هذه هي النظرية ــ ونكتفي الآن بوصفها بهذا الوصف ــ التي قررها ، أو نقول : وضعها أو اخترعها ، السيد « بهاء الدين » ، أو هذا هو العرض التاريخي لهذه الأزمة أو القضية ، كما ارتآها وصورها بين أحداث الأيام التي كان لها « تاريخ »

وقد تلقف عنه هذه الفكرة أو هذه النظرية غيره ممن كتبوا بعده ، ورددوها في كتاباتهم على أنها حقائق . وسنرى فيما يلي أمثلة منها .

والآن نتساءل : هل هذا الكلام صحيح ؟

هل حقيقة كان هذا هو مشروع الانجليز ؟ وأنهم كانوا يعملون لإقامة الخلافة في مصر وأرادوا أن يعلنوا الملك فؤاد خليفة ، ويجعلوا مصر مركز العالم الاسلامي ؟؟

ثم في الوقت نفسه : هل صحيح أن الشيخ « علي عبد الرازق » إنما كان يقصد من تأليف كتابه ونشره أن يعارض الانجليز والملك ويسقط مشروعهم ، ونجح في ذلك ؟!

هذه أسئلة هامة ويلزم الجواب عنها ، لأنها تتعلق بوقائع تاريخنا المصري أو القومي وأسرارها ، وتاريخ الإسلام والعالم الإسلامي في ذلك العصر . وهي أيضا التي تحدد موقف

الشيخ عبد الرازق وقصده من وضع كتابه ، وأثره أو آثاره بين الأحداث التي جرت إذ ذاك ، ومدى بطولته وشجاعته ، التي أشاد بها هؤلاء الكتاب وغيرهم .

لكن النهج العلمي يقضي بأن لا نبادر بإيراد الأجوبة على هذه الأسئلة الآن . لأننا لا نريد أن نضع دعاوي في مقابل دعاوي ، ولا نريد أن نرسل القول على عواهنه أو نقدم شيئاً قد يكون من الخيال . وإنما المسألة يجب أن تكون أدلة وبراهين ، وحقائق تقوم عليها البراهين . فنحن نقصد من كتابنا أن يكون هو القول الفصل في الموضوع ، ويقر الحقائق في نصابها ، فلا يكون هناك مجال لكلمة أخرى بعده .

لكن قبل أن ندخل في مناقشة الموضوع ونأتي بهـذه البراهين ، نرى أنه من اللازم أو الملائم أن نثبت هنا ـ أيضاً ـ بعض أقوال أخرى من مقالات الكتاب الآخرين الذين يظن أنهم تبعوا السيد « بهاء الدين » في آرائه تلك ، حتى يكمل عرض هذه الآراء قبل البدء في نقدها :

فهذا ـ إذن ـ بعض ما كتب الصحفي الناشيء الذي نشر الحلقات من الكتاب في مجلة « آخر ساعة » عن الانجليز والملك والخلافة :

يقول : « .. هكذا خرج آخر خليفة عثماني من تركيا .. بعد ليلة تاريخية شهدتها مدينة « استانبول » .. ففي تلك الليلة

لم يمت أحد . الخلافة فقط . العالم الاسلامي بلا خليفة .

« ومن اليوم التالي مباشرة بدأ اللعاب يسيل . لعاب الملك فؤاد في القاهرة ، ولعاب الحكومة البريطانية في لندن .. لقد أصبح العالم الاسلامي — لأول مرة منذ ألف سنة — بلا خليفة .

« إن لعابه يسيل الآن على هذا اللقب الرنان « خليفة المسلمين » . كما أن بريطانيا هي الأخرى بدأت تكشف أن من مصلحتها تشجيع فؤاد على ذلك . إن فؤاد كان بالنسبة لها حتى عشر سنوات مضت تابعاً بدرجة سلطان . موظفاً بدرجة سلطان . ثم أصبح منذ سنة موظفاً بدرجة ملك . لماذا لا يصبح فؤاد إذن .. موظفاً بدرجة خليفة ؟!

« إن الترقية سوف تجعل فؤاد خليفة لشعبه فقط ، ولكنها لن تغير من وضعه كتابع لبريطانيا التي تحتل مصر ، وتتطلع إلى أجزاء أخرى من الوطن العربي . وإذا كان السلاطين العثمانيون قد استخدموا « يافطة » الخلافة لحسابهم الخاص طوال خمسة قرون ، فإن بريطانيا أصبحت تريد ذلك الآن لحسابها هي .. ومن باطن الملك فؤاد . لهذا فبعد أن حصل الملك فؤاد على النور الأخضر من رؤسائه في لندن .. أضاء النور الأخضر لمرؤوسيه في القاهرة . المطلوب : مبايعة الملك فؤاد خليفة على المسلمين ».

ويقول أيضاً — بالنسبة للشيخ عبد الرازق وكتابه والأطراف التي يهمها أمره — :

« كان كتاب الشيخ عبد الرازق قنبلة مدوية .. شديدة الانفجار .. قنبلة سوف يسمع دويها كل مواطن في مصر .. ابتداء من أصغر كناس .. إلى أكبر رأس .. إلى الملك . إن الكتاب ليس فيه اسم فؤاد . ولكن الناس تعرف بالضبط من الذي يهمه الأمر في هذا الكتاب كله . إنه الملك فؤاد .. شخصياً .

« إن هناك أطرافاً كثيرة يهمها أمر هذا الكتاب . هناك الملك الذي يسعى للحصول على لقب خليفة المسلمين . وهناك الانجليز الذين يساعدونه من وراء الستار بحرص وحذر . وهناك المتاجرون بالدين .. الذين يسهلون أمام الملك دائماً مهمة استخدام الدين في أغراضه السياسية .. ثم هناك السياسيون الذين يحصلون من الملك على عمولة مقابل كل زيادة في سلطته » .

ولكي يعزز الصحفي كلامه ويجعل أثره باقياً في الذهن ينشر وسط مقاله صورة كبيرة للورد « اللنبي » المندوب السامي البريطاني في مصر ، سائراً في بدلته العسكرية إلى جانب الملك فؤاد ــ خلفه قليلاً . أي ليبين أن اللورد اللنبي كان وراء هذه الضجة أو هذه الأزمة كلها ، وأن الانجليز كانوا يدفعون الملك فؤاد ويؤيدونه .

ويستمر بعد ذلك يقول : « الاتصالات تبدأ .. المشاورات تستمر .. مشاورات مع المندوب السامي البريطاني .. الخ

ويقول : الانتقام مطلوب .. المندوب السامي ينتظر .. الملك يشرف . رئيس الوزراء بالنيابة يتابع .. الخ » .

فهذا تصوير آخر للقضية والمواقف نراه — كما هو واضح — يتفق في جوهره مع التصوير السابق الذي قدمه السيد« بهاء » ، وإن كان يختلف عنه قليلاً في الجزئيات ويزيد في التفاصيل .

ومرة أخرى نتساءل : هل هذا التصوير صحيح ؟ هل كان هذا — حقاً — هو موقف الانجليز وموقف الملك ، ومن حوله من السياسيين أو من المتاجرين بالدين ؟

الجواب عن هذه الأسئلة واجب ، لتعرف حقيقة التاريخ والأحداث .

لكن من الأوفق أن نمهل الجواب قليلاً ، حتى نسمع ما قاله — أخيراً — ذاك الذي عكف على بحث الموضوع بعد مضي نصف قرن ، ليخرج — كما أكد — بتقييم موضوعي وتصوير صحيح للتاريخ وهو الذي نشر مقاله في مجلة « الطليعة » — كما سبق لنا ذكره .

فهذا بعض ما كتبه — قال : « منذ أن عرفت الطباعة طريقها إلى بلادنا لم يحدث أن أخرجت المطبعة كتاباً أثار من الضجة واللغط والمعارك والصراعات مثلما أثار كتاب « الاسلام وأصول الحكم » . على أن المرجع في كل ذلك لم يكن مجرد القضية الفكرية التي دار من حولها البحث .. ولا الجرأة التي تناول بها مؤلفه الموضوع ، وإنما كان مرد الكثير من النقع

الذي أثير والصخب الذي اشتد – إلى مجيء هذا الكتاب سهماً نافذاً وجهه الشيخ علي عبد الرازق إلى الرجل الجالس على عرش مصر يومئذ الملك أحمد فؤاد .

« ففي « أنقرة » كان النظام التركي القومي الجديد بقيادة مصطفى كمال أتاتورك قد ألغى نهائياً نظام الخلافة العثمانية في ٣ مارس سنة ١٩٢٤ .. وخلا العالم الإسلامي – للمرة الأولى في تاريخه – ممن يحمل لقب الخليفة . وتطلعت لتجديد هذه الخلافة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي دوائر وأوساط متعددة الاتجاهات .. كان في مقدمتهم يومئذ الملك أحمد فؤاد .. ومن ثم فإن كتاب (الإسلام وأصول الحكم) لم يكن بحثاً أكاديمياً من أبحاث السياسة أو علم الكلام .. وإنما كان بالدرجة الأولى وقبل كل شيء جهداً سياسياً في معركة سياسية حامية بل وضارية ، وقائمة على قدم وساق ، كما كان تحدياً لعرش وملك بكل ما وراءهما من قوى وإمكانيات ، كما كان مناوءة لقطاعات عريضة محافظة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. .. وفوق كل ذلك كان أحد العوامل التي أفسدت على الاستعمار البريطاني في مصر والشرق الإسلامي النجاح والإستفادة من لعبة الخلافة هذه . »

ويؤكد كلامه بعد ذلك فيقول : « والعامل الثاني الذي جعل المعركة التي أثارها هذا الكتاب أكبر من حجم القضايا الفكرية التي أثارها – هو أنه قد جاء سهماً مصوباً ضد

العرش المصري والملك فؤاد على وجه الخصوص ، وذلك في وقت كان فيه هذا الملك يجرب طغيان العرش وجبروت النظام الملكي ، وفردية الاستئثار بالسلطة ضد دستور سنة ١٩٢٣ وضد حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول » .

وبالنسبة لموقف الانجليز ، يعود ليوضح «لعبة الخلافة هذه» فيقول :

« إن انجلترا كانت تريد أن تلعب بلعبة الخلافة الإسلامية ، وتستفيد من شعارها إلى أبعد الحدود ، وهي في مصر فكانت تمد حبال الآمال لدى العرش المصري والملك فؤاد في تبوء هذا المنصب الشريف ، لتجني من وراء ذلك المزيد من إحكام القبضة على العرش ، ولتجمع من حوله كل القوى المحافظة التي يغريها بريق هذا الشعار » الخ ..

فخلاصة كل هذا الكلام ــ كما قلنا ــ أي كلام هؤلاء الصحفيين ــ : إقامة الخلافة الإسلامية في مصر بعد زوالها من تركيا ، وأنهم كانوا يريدون أن يعطوا هذا الشرف للملك فؤاد ملك مصر ، وأن الملك فؤاد كان تابعاً خاضعاً لهم موظفاً ، مجرد موظف ، فكانوا إذن يقصدون استخدامه واستغلال نفوذ الخلافة لمصلحتهم لتقوية الاستعمار ، وأن الملك فؤاد كان يتطلع بلهفة ، ويعمل لينال هذا المنصب ويعلن نفسه خليفة على المسلمين ، وأن الملك كان مستبداً وطاغية ، وأن علماء الدين لم يكن لهم رأي يدافعون عنه ،

ولم يكونوا مخلصين وإنما كانوا يتاجرون بالدين ، ويؤيدون الملك ، لأنهم هكذا دائماً يؤيدون الظلم والاستبداد .

واخيراً ــ أن الشيخ « علي عبد الرازق » ــ الفارس الجريء المقدام المغوار ــ هو الذي تصدى لهذا كله ــ خرج بغتة من مخبئه في المنصورة ، حيث كان قاضياً في محكمتها ، وشهر سيفه البتار المخيف ــ أي كتابه ــ في وجه كل هاته القوى الطاغية .. فتحداها وأرهبها وقهرها ..!

والآن ــ بعد أن وقفنا على وجهة نظر هؤلاء بوضوح ــ معبراً عنها بأقوالهم ــ وهذه أيضاً هي الفكرة الشائعة التي يرددها غيرهم ــ نعود لنناقش أحكامهم هذه بالأدلة والبراهين . وهذه المناقشة لا بد ــ إذن ــ أن تتناول ثلاثة جوانب أو مسائل ، مرتبطاً بعضها ببعض ، وهي :

موقف الانجليز . وموقف الملك . وموقف الشيخ علي عبد الرازق . ويضاف إليها ــ أيضاً ــ جانب رابع ، وهو موقف العلماء .

فإلى الفصول التالية .

٣

ما هي القضيّة ..؟

حان وقت المناقشة أو كاد ؛ غير أنه يبدو أن هناك مقدمة كان لا بد أن تذكر ، قبل الانغماس فيها والدخول في صميم الموضوع . فقد أخذنا الأمر قضية مسلمة ، وصرنا نتحدث عن المؤلف والكتاب والأزمة ، كأننا افترضنا أن القراء جميعهم يعرفون هذه الأمور والأساس التاريخي للقضية بوضوح ، لكن الجيل حديث السن ربما لم يعرف الموضوع أصلاً أو لديه فكرة غامضة ؛ وحتى الجيل القديم قد لا تكون المسألة – بالنسبة لكثير منه – واضحة أمامه تماماً .

فيلزم أولاً التعريف بالمؤلف . ثم عرض الأحداث التي أدت إلى الأزمة أو المعركة ، كما وقعت في وقتها : أي في عام ١٩٢٥ وما قبله ، مجرد تسجيل للتاريخ دون حكم على هذا الطرف أو ذاك . فتأتي المناقشة في ضوء الوقائع الثابتة ويمكن الوصول إلى النتائج الصائبة .

فمن هو المؤلف ؟

هو الشيخ « علي عبد الرازق » أحد أفراد أسرة معروفة

بالصعيد بمحافظة « المنيا » ذات نفوذ وأملاك واسعة – أو كما توصف مثل هذه الأسر في عصرنا : « إقطاعية » . فأبوه حسن عبد الرازق باشا الكبير من كبار أعيان الريف ، واشتغل بالسياسة فكان نائباً لرئيس حزب الأمة في عام١٩٠٧ وهو الذي ألقى خطبة الافتتاح في جمعيته العمومية – وهذا الحزب كان على صلة وثيقة بالانجليز . ثم خلفته أسرته في رعاية هذا الحزب . وتعلم الشيخ علي في الأزهر حتى حصل على الشهادة العالمية من عام ١٩١١ . وفي العام التالي سافر إلى انجلترا ليدرس السياسة أو الاقتصاد ، لكنه لم يدرس ، وعاد لنشوب الحرب العالمية عام ١٩١٤ ، فعين في عام١٩١٥ قاضياً بالمحاكم الشرعية . وكان في هذا المنصب – قاضياً بمحكمة المنصورة الشرعية – حين أخرج كتابه في عام١٩٢٥.

وبعد أحداث ثورة ١٩١٩ كان تألف في مصر في عام ١٩٢٢ حزب جديد أسمى نفسه حزب الأحرار الدستوريين ، كان في الواقع امتداداً لحزب الأمة القديم – وكان على صلات متينة أيضاً بالانجليز . وكان من مؤسسي هذا الحزب حسن باشا عبد الرازق (الصغير) أخو الشيخ علي عبد الرازق – وكان وكيل ديوان السلطان حسين ، الذي كان عميلا للإنجليز في أيام الحرب العالمية الأولى – وقد قتل حسن باشا هذا وهو خارج من اجتماع مجلس إدارة الحزب بمقر جريدته في شارع المبتديان في اكتوبر عام ١٩٢٢ . وصار محمود باشا عبد الرازق – الأخ الثاني للشيخ علي عبد الرازق – من

أقطاب هذا الحزب والموجهين الكبار لسياسته . وللشيخ علي أخ آخر أكبر منه ، وهو الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذي صار وزيراً للأوقاف وباشا أيضاً — فيما بعد . لكنه اتجه إلى العلم بدلا من السياسة وكان موضع تقدير من الناس ، وعين في آخر حياته شيخاً للأزهر. والشيخ علي نفسه عين أيضاً — فيما بعد — وزيراً للأوقاف وصار « باشا » ، ثم عين عضواً بالمجمع اللغوي وفي مناصب أخرى .

وأهم حدث في حياته ، وهو الذي جلب عليه شهرته ، هو تأليف كتابه هذا . وقد قال في مقدمته إنه عكف منذ بضع سنين على وضعه ، ثم انتهى من كتابته في أول ابريل سنة ١٩٢٥ ، وظهر الكتاب إذن في أثناء ذاك الشهر . وجعل عنوانه كما هو مطبوع في الصفحة الأولى : « الإسلام وأصول الحكم » ، وتحت هذا العنوان سطر آخر : بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام . ويلي ذلك : تأليف علي عبد الرازق — من علماء الجامع الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية .

لم يكد يظهر الكتاب ويطلع عليه بعض العلماء أو القراء حتى لقي معارضة . بدأت المعارضة في أواخر شهر ابريل ثم أخذت تشتد حتى تحولت إلى معركة صاخبة ، تلتها إجراءات إدارية عنيفة ، ثم أزمات وتطورات سياسية خطيرة . لماذا ؟

يتضح الجواب من الجو العام الذي أحاط صدور الكتاب وسبقه بعام . ذلك لأن الكتاب تناول قضية كانت شاغلة في ذلك الوقت للرأي العام في مصر وسائر أقطار العالم العربي

والإسلامي ، وهي قضية الخلافة .

فقبل ذلك بعام – أي في أوائل مارس سنة ١٩٢٤ – ألغى كمال « أتاتورك » – رئيس دولة تركيا – الخلافة من بلاده ، وأخرج آخر خليفة كان موجوداً إذ ذاك – وإن كان خليفة صورياً – وهو السلطان « عبد الحميد الثاني » .

لكن الخلافة لم تكن ملك تركيا بل ملك العالم الإسلامي ، وكانت جزءاً من تراث المسلمين ومحوراً لتاريخهم ورمزاً لوحدتهم ، وهي رئاسة أو قيادة روحية للشعوب الإسلامية في مختلف الأنحاء . وقد استمرت الخلافة – في صورة أو في أخرى – أكثر من ألف وثلاثمائة عام ، منذ اجتمع المسلمون وانتخبوا « أبا بكر » الصديق خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أول خليفة في التاريخ الإسلامي ، فتلاه الخليفة الثاني « الفاروق : عمر بن الخطاب ، وهكذا تعاقب الخلفاء طوال العصور – في دول عديدة – حتى القرن العشرين . فكان طبيعياً إذن أن يهتم المسلمون بأمر الخلافة ، ويفكروا في مصيرها ، وينظروا ماذا سيكون في المستقبل .

ولا بد أن نبين أولاً : ما الذي حمل « أتاتورك » على إلغاء الخلافة العثمانية . فنقول إن الذي دعاه إلى ذلك هو أن الدولة تدهورت في العهد الأخير ، واتبع بعض السلاطين سياسة استبدادية مثل السلطان عبد الحميد . ثم هزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى هزيمة ساحقة – ولم يكن هذا من

ذنب الخليفة (السلطان محمد الخامس الذي خلف عبد الحميد) فقد كان مجرداً من السلطة ، وإنما حمل وزر ذلك الطغمة العسكرية من ضباط جميعة «الاتحاد والترقي» ، الذين استأثروا بالحكم طوال الحرب العالمية وقبلها ببضع سنوات . لكن في الفترة الأخيرة بعد الهزيمة ـ حين هب مصطفى كمال «أتاتورك» وجيش الوطنيين من رفاقه ، يقاومون الأعداء ، ويحررون وطنهم ويحولون الهزيمة إلى انتصار ـ في تلك الفترة وقع الخليفة أو السلطان ـ الذي ولي في ذلك الوقت (محمد السادس) ـ تحت تأثير الحلفاء الذين كانوا محتلين الآستانة ، وأجبر على أن يقف ضد جهود الوطنيين . فكان طبيعياً أن يثور عليه السخط والغضب. فلما تم النصر وأعلنت الجمهورية لم يجد القائد «أتاتورك» ما يبرر وجود سلطة أخرى إلى جانبه ، فعزل الأمير أو الخليفة الأخير ـ الذي لم يكن له في الحقيقة من الأمر شيء ـ «عبد المجيد الثاني» ـ وألغى منصب الخلافة من بلاده .

وذلك ـ أيضاً ـ لأن تركيا أرادت أن تتخلص من الأعباء الثقيلة التي كان يضعها على عاتقها وجود هذا المنصب فيها ، وأن تقطع الروابط بينها وبين العرب الذين ثاروا عليها في أثناء الحرب ، مطالبين باستقلالهم ، وكذلك غيرهم من الشعوب التي كانت تدين للخلافة بالولاء ـ أرادت تركيا أن تتحول من امبراطورية واهنة مفككة الأجزاء مختلفة

الجنسيات ، إلى دولة مستقلة محدودة قائمة على فكرة القومية الطورانية .

كان هذا هو الموقف – أو كانت هذه هي الظروف – حين قرر كمال أتاتورك إلغاء منصب الخلافة من تركيا في عام ١٩٢٤ . على أنه مما ينبغي التنبيه إليه أنه حين اتخذ الرئيس التركي هذا القرار لم يكن القرار إلا مجرد تصديق على الحقيقة التي كانت واقعة بالفعل . فالخلافة تعتبر أنها ألغيت فعلاً – من النواحي العملية – منذ نجحت الثورة ضد السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠٨ ، ثم عندما خلعته نهائياً في العام التالي : ١٩٠٩ وولت غيره . فقد أصبح الضباط – أي رجال جمعية الاتحاد والترقي – هم حكام البلاد منذ ذلك الوقت – وهم الذين وقعت الهزيمة في عهدهم – ولم يكن السلطان « محمد رشاد » الذي لقب « محمد الخامس » الذي خلف عبد الحميد – إلا مجرد شبح ، ليس له إلا سلطة دينية أو روحية ، ثم تلاه « محمد السادس » بعد الحرب العالمية ، فعبد المجيد : آخرهم .

انتهت الخلافة من تركيا ؛ لكن يجب أن يذكر أن الخلفاء أو السلاطين العثمانيين الأوائل كان لهم تاريخ مجيد في رفع شأن دولتهم ، وفي نصرة الإسلام ونشر لوائه ، حتى كانت الدولة العثمانية ، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر – وهي تمثل الإسلام – أقوى الدول في أوربا كلها ، وربما

في العالم . ولا ننسى أسماء « محمد الفاتح » الذي استولى على القسطنطينية ، والسلطان « سليمان القانوني » الذي سارت جيوشه حتى وصلت إلى أبواب « ڤيينا » وغيرهما . واستمر مجد الدولة حتى أوائل القرن التاسع عشر ، حين جاءت « الثورة الصناعية » في أوربا فغيرت موازين القوى في العالم .

فمن ينظر إذن إلى آخر الخلافة يجب أن ينظر أيضاً إلى أوائلها .

ونعود إلى مصر وما كان يجري فيها ، وفي البلاد الإسلامية الأخرى ، ثم إلى كتاب الشيخ علي عبد الرازق . فنقول : —

كان لنبأ إلغاء الخلافة وقع أليم في جميع البلاد الإسلامية — وبخاصة في مصر ، التي تعتبر في مكان الزعامة للعالم الإسلامي ، إذ أنها مقر الأزهر الشريف والمعاهد الإسلامية والحفيظة على التراث والعلوم الإسلامية . وكانت الخلافة — التي عاشت مع المسلمين أكثر من ألف سنة — تعني وجود نظام يجمع شملهم ودليل استمرار تاريخهم ، ويذكرون لها الأمجاد في الدفاع عن أوطان الإسلام ، وكم وقفت في وجه المستعمرين والقوى الأوربية الطامعة ، فكان عزيزاً على المسلمين أن يختفي وجودها . وإذا كانت انتهت من تركيا فلماذا لا تعود إلى البلاد العربية ؛ وقد كانت الخلافة عربية في أصلها ، وظلت كذلك قروناً عديدة ، ثم تغربت مع آل عثمان إلى

الأتراك . ولذا فكر كثير من الناس ــ ولا سيما العلماء ــ في إعادة الخلافة إلى مصر ، وتجديدها وبدء عهد جديد في حياتها .

وكان شعور الناس بالحزن ــ أيضاً ــ للسياسة الشاذة التي اتبعها « أتاتورك » ، بعد أن استقرت له السلطة . فقد حكم كدكتاتور عسكري ، وعمد إلى اجراءات متطرفة : مثل إلغاء الحروف العربية وإبدالها بالحروف اللاتينية ــ مما كان من أثره قطع الصلة بين ماضي الأمة وحاضرها ، وقضائه على من عارضه من رجال الدين وغيرهم بوحشية ، وإرغام الناس على ارتداء القبعة ، وبالجملة اتباعه لسياسة « علمانية » مقلداً بعض الدول الأوربية .

وكان الناس قد علقوا عليه آمالاً كباراً أيام انتصاره على الأعداء الذين احتلوا بلاده ، وظنوا أنه سيعيد مجد الإسلام وهللوا لنصره حتى لقبوه « بالغازي » ، مما نجد انعكاس صورة له في شعر « شوقي » وغيره من شعراء العربية ، كما في القصيدة الطويلة العصماء التي أشاد فيها بالبطل وانتصاراته ، والتي كان مطلعها :

الله أكبر كم في الفتح من عجب
يا خالد الترك جدد خالد العرب !

لكن بعد إلغاء الخلافة واتباع هذه السياسة التي صدمت شعور المسلمين ، عاد الشاعر شوقي يندب انقلاب الحظ ويأسى

على الخلافة قائلاً :

عادت أغاني العرس رجع نواح
ونعيت بين معـالم الأفراح
كفنت في ليل الزفاف بثوبه
ودفنت عند تبلـج الإصباح
ضجت عليك مآذن ومنابر
وبكت عليك ممالك ونـواح
الهنـد والهة ومصر حزينـة
تبكي عليك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس
أمحا من الأرض الخلافة ماح

الخ القصيدة ..

كان هذا هو الجو العام في عام ١٩٢٤ وولى الناس أنظارهم عن تركيا ، وخرجت هي من تاريخ العرب والإسلام ، وأخذت تبتعد عن العرب والمسلمين ، وعن ماضيها ، حتى عزلت نفسها ونسي الناس أمرها .

وبعد فترة الأسف والاحتجاج ، كان الاتجاه السائد في مصر هو وجوب استمرار الخلافة وإقامتها في مصر . ووجد نشاط في الأوساط الدينية وبعض الجهات السياسية ، يهدف إلى بحث مسألة الخلافة واتخاذ قرار بشأنها . وفي هذه الأثناء فوجيء الناس بالملك « حسين بن علي » ملك الحجاز (وهو

والد الملك عبد الله الذي كان إذ ذاك أمير شرق الأردن ، وأيضاً والد الملك فيصل الذي ولي قبل ذلك بمساعدة الانجليز ملكاً على العراق . وهو إذن الجد الثاني للملك حسين الحالي) – فوجيء الناس بإعلانه نفسه خليفة على المسلمين ، دون تشاور معهم أو رضا . فقوى هذا الاهتمام ببحث المسألة – ولا سيما أن المصريين رفضوا الاعتراف بخلافة الملك حسين هذا . وتوالت كتابة الصحف في الموضوع ، وعقدت عدة اجتماعات ، وكان راعي الحركة الأمير « عمر طوسون » . ثم انتهى الرأي إلى ضرورة عقد مؤتمر إسلامي عام يحضره ممثلون عن الدول الإسلامية ، ويكون مقره « القاهرة » ، لبحث مسألة الخلافة والوصول إلى قرار بشأنها ، يكون محل اتفاق المسلمين ، لأن الخلافة لا تخص مصر وحدها بل تهم العالم الإسلامي كله . والمصريون يفضلون دائماً أن يتبعوا الطرق القانونية .

يقول « شفيق باشا » – أحد المؤرخين الذين عاصروا هذه الأحداث – : « لقد كان في مصر إجماع على وجوب بقاء الخلافة واستمرارها بشكل من الأشكال . ولكن كان في جانب ذلك الإجماع إجماع آخر على أن لا يعترف بخلافة الملك حسين ، الذي لم يلب دعوته غير قليل من المسلمين » .

وإذا كان بعض العلماء او قادة الرأي في مصر قد رأوا في ذلك الوقت أن ينقلوا الخلافة إلى مصر – فلماذا لا يكون

ذلك ، وقد كانت مصر مقراً للخلافة في أزمنة سابقة ؟ كانت مقراً للخلافة الفاطمية التي كانت دولتها أو نفوذها يمتد من المغرب إلى حدود العراق ، وإلى جنوب اليمن ، وفي ظلها نمت حضارة زاهرة . وحين انتهت الخلافة في بغداد ــ على أيدي التتر ــ أقام سلطان مصر الظاهر بيبرس الخلافة في القاهرة ، وبقيت كذلك حتى جاء السلطان سليم العثماني فنقلها إلى الآستانة . وبعض المؤرخين يشك في واقعة الانتقال هذه . فإنما فكر بعض قادة الرأي حينئذ في إقامة الخلافة في مصر فإنما كانوا يطلبون إعادة الخلافة إلى موطنها ، وتصحيح العمل الذي قام به السلطان « سليم » . وبذلك تصبح مصر مركز العالم الإسلامي ، وهي جديرة بذلك ، إذ أنها أيضاً أكبر دولة في العالم العربي .

ومن الجهود التي بذلت في هذا الوقت أن الأمير عمر طوسون ــ بعد أن تواردت عليه الرسائل العديدة من طبقات مختلفة ، بخصوص عقد مؤتمر عام للنظر في مسألة الخلافة ــ كتب إلى رئيس الوزراء « دولة سعد زغلول باشا » خطاباً في ١٥ مارس يسأله فيه رأي الحكومة في عقد هذا المؤتمر في مصر . فأجاب دولته بكتاب في ١٨ منه يقول فيه :

« رداً على خطاب سموكم المؤرخ ١٥ الجاري ، أتشرف بأن أبدي أني عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التي لها علاقة بشخصه الكريم ، وسأبلغ سموكم ما

أتلقاه من جلالته في هذا الشأن » .

ويسجل « شفيق باشا » — الذي اثبت هذا الخطاب — أن سعد باشا قابل جلالة الملك وعرض عليه مذكرة الخلافة، فرفضها جلالته قائلاً :

« كيف أقوم بالواجب نحو جميع المسلمين ، مع أن حملي ثقيل بالنسبة لمصر وحدها . » ؟

وفي يوم ٢٥ مارس عقد العلماء اجتماعات تحت رياسة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ، وتداولو في الأمر ، ثم أصدروا بياناً جاء فيه :

« كثر تحدث الناس في أمر الخلافة بعد خروج الأمير عبد المجيد من الآستانة ، واهتم المسلمون بالبحث الكثير فيما يجب عليهم عمله — قياماً بما يفرضه عليهم دينهم الحنيف . لذلك رأينا أن نعلن رأينا في خلافة الأمير عبد المجيد ، وفيما يجب على المسلمين اتباعه الآن وفيما بعد » .

وأعلنوا أن الأمير عبد المجيد لم تكن خلافته صحيحة ، وإن كانت فقد فقد صفة الخلافة بعد نفيه . ثم بينوا الضرورة القصوى التي تستلزم وجود خليفة وإمام للمسلمين كافة . وانتهوا أخيراً إلى القرار التالي :

« لهذه الأسباب نرى أنه لا بد من عقد مؤتمر ديني إسلامي يدعى إليه ممثلو جميع الأمم الإسلامية ، للبحث فيمن يجب أن تسند إليه الخلافة الإسلامية ، ويكون بمدينة القاهرة تحت

رياسة شيخ الإسلام بالديار المصرية ، وأن يكون عقد المؤتمر في شهر شعبان سنة ١٣٤٣ هـ (مارس سنة ١٩٢٥) .

وظلت الفكرة قائمة ونشطت الجهود استعداداً لعقد هذا المؤتمر ، في داخل مصر وخارجها . وفي تلك الأثناء يظهر أن المتصلين بالملك أقنعوه بأن لا يرفض قبول ترشيحه للمنصب ، بل يسعى له ، خشية أن يذهب هذا الشرف إلى الملك حسين أو أي ملك في قطر إسلامي آخر ، فأخذت الحاشية تعمل لذلك — ولا سيما بعد استقالة وزارة سعد باشا ، حيث صار الحكم في يد الملك تؤيده وزارة تمثل حزب الاتحاد الذي يؤلفه القصر ، وحزب الأحرار الدستوريين أيضاً . وكان هذا هو الوضع في آخر سنة ١٩٢٤ والشهور الأولى من عام ١٩٢٥ .

ووسط هذه الظروف صدر كتاب الشيخ علي عبدالرازق في ابريل سنة ١٩٢٥ ، وموضوعه : « بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام » . فكان طبيعياً أن يثير الاهتمام ، لأنه يتناول القضية التي شغلت الرأي العام الإسلامي منذ مارس سنة ١٩٢٤ . لكن الرأي الذي انتهى إليه الشيخ — الذي هو قاض شرعي ومن علماء الأزهر — كان غريباً وشاذاً ، يخالف ما يعتقده المسلمون وما أجمع عليه علماؤهم ، بل في الوقت نفسه ينكر التاريخ الإسلامي كله ويهاجمه . ذلك بأنه لم يقل — فقط — إن الخلافة ليست ركناً أو واجباً في الإسلام ،

أو يقول إنه لا ضرورة لها في هذا الزمن ، أو أن لها شروطاً ويجب أن تتوفر هذه الشروط ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، وحاول أن يثبت أن الخلافة ليست من الإسلام . وذلك لأن الإسلام دين ، والدين ضد الدنيا ، فلا علاقة للإسلام بشؤون الدنيا ومنها الخلافة ، وأن الخلافة الإسلامية التي قامت في التاريخ لم تكن إذن إسلامية بل ملكاً دنيوياً ، ولم يستثن حتى دولة الخلفاء الراشدين ، فقال إنها لم تكن خلافة دينية ، بل ملكاً عربياً للفتح والاستعمار ، وأن أبا بكر كان أول ملك في الإسلام .. وأن الخلافة كانت شراً ونكبة على المسلمين ! ! ونحو ذلك من الآراء .

مثل هذه الآراء الشاذة ، التي لم يقلها أحد من المسلمين من قبل ولا يقولها بعد — كان لا بد أن تحدث معارضة أو ثورة . ولو كان قائلها فرداً عادياً لحكم عليه بالضلال أو الخطأ ، أو الشذوذ ، ونبذ من المجتمع وانتهى أمره . ولكن قائلها الآن عالم من الأزهر وقاض شرعي ، ثم هو من أسرة كبيرة ذات نفوذ ، وهي من أركان الحزب المشترك في الوزارة — حزب الأحرار الدستوريين — المتحالف مع الملك وحزب الاتحاد . فالشيخ له صلة بالسياسة والعلاقات الحزبية. وهذه الآراء تعارض الجهود التي تبذل لترشيح الملك لمقام الخلافة ، فهي هدم للخلافة من أساسها ، وهدم للمشروع كله . فهذه العوامل هي التي عقدت الموقف وأدت إلى أن

اتسع نطاق المعركة وعلت الضجة ، وتحولت المسألة من خلاف في الدين أو الرأي إلى أزمة سياسية عنيفة ، وتطورات دستورية .

كانت هذه هي القضية . ويمكن الآن أن نبحثها ونوضح مواقف الأطراف فيها ، وكنا قد ذكرنا ـ من قبل ـ أن جوانب البحث هي موقف الانجليز ، وموقف الملك ، وموقف الشيخ عبد الرازق ، وموقف العلماء ، وهي مرتبط بعضها ببعض . فنبدأ بموقف الانجليز الذي لم يرد له ذكر بين هذه الأحداث ، بينما كان هو أهم موقف في نظر كتاب المقالات الذين أشرنا إليهم من قبل . وهذا هو موضوع الفصل التالي .

٤

موقف الانجليز

رأينا أن الفكرة الأساسية التي بنى عليها السيد « أحمد بهاء الدين » تقريره للموضوع وأحكامه التي أصدرها — وكذلك من تبعه من الكتاب الآخرين — هي أن الانجليز كانوا يريدون إقامة الخلافة في مصر ، ويعينوا الملك « أحمد فؤاد » خليفة على المسلمين . وأن الشيخ علي عبد الرازق هو الذي تصدى لهم وتحداهم فأحبط مشروعهم .

ولنذكر القاريء بهذه الأقوال ، فإن السيد « بهاء » قال : إن الإنجليز التقطوا فكرة الخلافة الواقعة على الأرض ، وبما أن الخلافة هي حكم الاستبداد وحجة قديمة للتغرير بالمسلمين ، فقد قرروا أن يعينوا الملك فؤاد خليفة لينفذوا بواسطته حكم الاستبداد ، ويقووا استعمارهم . واختاروه بالذات لأنه صاحب أكبر عرش بالشرق الأدنى ، وهم الذين حموا هذا العرش ، وقد سبق أن عينوا هذا الملك من قبل سلطانا ، فملكا ، وهو أحد عملائهم الكثيرين .

والسيد « عوض » قال : إنه في اليوم التالي مباشرة لموت

الخلافة ، بدأ لعاب الحكومة البريطانية في لندن يسيل ، ولعاب الملك فؤاد أيضاً .. على الخلافة ، وأن بريطانيا وجدت أن مصلحتها أن تعين « فؤاد » خليفة ، لأنها كانت عينته من قبل موظفا بدرجة سلطان ، ثم موظفا بدرجة ملك ، فالآن أرادت أن تعينه موظفا بدرجة خليفة ، وذلك لأنها تريد أن تستخدم الخلافة لحسابها الخاص ، ومن باطن الملك فؤاد .

ولذا نشر صورة اللورد « اللنبي » سائرا وراء الملك فؤاد .

وقال إن الشيخ علي عبد الرازق جاء فألقى قنبلته المدوية شديدة الانفجار ، فبددت هذا كله !

وأما السيد « عمارة » فقال : إن انجلترا كانت تريد أن تلعب بلعبة الخلافة الإسلامية ، وكانت تمد حبال الآمال للملك فؤاد في تبوء هذا المنصب الشريف ، لتجمع من حوله كل القوى المحافظة ، وتستفيد من هذا الشعار إلى أبعد الحدود ، وأن كتاب الشيخ عبد الرازق كان أحد العوامل التي أفسدت على الاستعمار البريطاني في مصر والشرق النجاح والاستفادة من لعبة الخلافة هذه .

هذه هي أقوالهم .

وأعترف بأنني حين قرأت هذا الكلام — وقد لخصته الآن بنفس ألفاظ كتابه — اعترتني الدهشة ، وارتسمت في ذهني علامة استفهام كبيرة . فهو يخالف ما أعرفه عن سياسة بريطانيا ، وعلاقتها بالإسلام والخلافة والدولة العثمانية ، وما درسته عن تاريخ مصر الحديث . فمن أين أتى هؤلاء

الكتاب إذن بهذه الفكرة التي يقررونها ويكررونها على أنها ، حقيقة تاريخية ؟

يجب تحقيق المسألة ، لأنها جزء من تاريخ مصر والإسلام ، ويجب أن يتكون التاريخ من حقائق لا من مزاعم . لكن لا يكفي مجرد نفي الأقوال بلا دليل .

فلنرجع إذن إلى المراجع أو المصادر الموثوق بها ، فهي التي ستكون الحكم الفيصل، ثم بعد ذلك يمكن أن نأتي بأدلة عقلية أو منطقية مستمدة أيضا من حقائق التاريخ .

فلنرجع أولاً إلى أقرب رجل للشيخ علي عبد الرازق ، وهو الدكتور « محمد حسين هيكل » الذي كان رئيس تحرير جريدة « السياسة » وهي الجريدة التي كانت لسان حال حزب « الاحرار الدستوريين » : أي الحزب الذي كانت تنتمي إليه أسرة « عبد الرازق » . وهذه الجريدة هي التي حملت لواء الدفاع عن الشيخ علي وآرائه طوال الأزمة بحرارة وحماس . ولما كان الدكتور هيكل صديقا شخصيا لمؤلف الكتاب ومن رجال السياسة المطلعين على الأسرار ، فقد كان يعرف الأسرار عن هذه القضية ومواقف الأطراف فيها .

فماذا قال إذن الدكتور هيكل عن الإنجليز وموقفهم من هذه الأحداث في كتابه الذي سجل فيه تاريخ هذه الفترة ، وهو « مذكرات في السياسة المصرية » ؟

هذا هو كل ما كتبه عن هذا الموضوع بنصه :

قال : « وفي هذه الأثناء ــ أي في عام ١٩٢٥ ــ أخذ حديث

الناس يكثر في أمر كانوا من قبل ذلك يتناولونه بالحديث أحيانا ، ثم يفتر حديثهم فيه أحيانا أخرى ، ذلك أمر الخلافة الإسلامية .

« فقد أراد الحلفاء – وأرادت انجلترا بنوع خاص – بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، أن تقضي على السلطنة العثمانية التي قامت بأمر الخلافة الإسلامية قرونا عدة – قضاء مبرماً »

(أي أن انجلترا كانت تريد تحطيم دولة الخلافة الإسلامية نهائياً) .

وبعد أن ذكر كيف ان انجلترا شجعت اليونان على حرب تركيا في سنة ١٩٢٢ حربا أرادوا بها الاستيلاء على الآستانة والتوغل في آسيا الصغرى ، وكيف أن مصطفى كمال القائد التركي تصدى لهم وهزم الجيوش اليونانية هزيمة منكرة واسترد ما كسبوه – عاد فقال :

« وأعلن مصطفى كمال الجمهورية واتخذ « أنقره » مقراً لها ، وصرح بأن تركيا لم يبق لها بالخلافة حاجة ، ولم يتردد في الجهر بأن هذه الخلافة جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها .

ثم قال :

«عند ذلك قامت في الهند وفي غير الهند من البلاد الإسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة في دولة إسلامية قديرة على الدفاع عنها . وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة في مصر ، كما قيل ان في بعض البلاد الإسلامية اتجاها إلى أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها .

على أنه قيل في نفس الوقت أن أهل الحجاز وأن السعوديين بنوع خاص – وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود – الذي دخل الحجاز فاتحا واستولى عليه لا يؤيدون هذا الاتجاه ولا يقرونه . ولهذا بدأت الأقاويل تتناثر في هذا الأمر ، تظهر أحيانا وتختفي أحيانا أخرى ، ثم تزايدت في أوائل هذا الصيف من سنة ١٩٢٥ . وساعد على تزايدها أن ظهر في أوائل الصيف من هذا العام كتاب وضعه القاضي الشرعي الشيخ علي عبد الرازق » .

فكل ما ورد في هذا الكلام عن انجلترا هو عبارة : « وقيل ان انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة في مصر » – ذكر هذا بلفظ « قيل » بصيغة المبني للمجهول ، على أنه قول بين أقاويل عديدة كانت تتناثر هنا وهناك : أي أن المسألة لم تكن إلا إشاعة بين الإشاعات .

ثم أخذ الدكتور هيكل يروي قصة الشيخ علي عبد الرازق وكتابه بالتفصيل ، في عدد من الصفحات – وهو يعلم كل دخائلها – فلم يذكر أبدا أي شيء عن أن انجلترا كان لها دخل في هذا الموضوع ، أو أنها كانت تريد إقامة الملك فؤاد خليفة في مصر – لم يذكر أي شيء لا تصريحا ولا تلميحا . وإنما كل كلامه يدل على أن المسألة كانت داخلية .

وعلى العكس ، ما ذكره بعد يؤكد أن الانجليز كانوا بعيدين عن الموضوع . فقد ذكر أن القائم بأعمال المندوب

السامي البريطاني في مصر يومئذ – وهو مستر « نيفـــل هندرسون » – كان آسفا جدا لما حدث ، حين وقعت الأزمة الوزارية بسبب إقالة عبد العزيز باشا فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة . وذكر الدكتور هيكل أن مستر « هندرسون » بذل كل جهوده ليمنع وقوع الأزمة ، لأنه كان يريد بقاء الحالة في مصر لا تتغير ، حتى يحضر المندوب السامي الجديد ، أي أن سياسة انجلترا في تلك الفترة كانت بقاء الحالة هادئة في مصر دون تغيير ، حتى أن نائب المندوب السامي هذا بعث إلى الدكتور هيكل رسولا ليقابله – قال الدكتور هيكل : « دعاني مستر نيفل هندرسون وخاطبني فيما حدث ، وقال إنه لم ير أن يتدخل قبل إقالة عبد العزيز باشا فهمي إذ قيل له إن الخلاف بين وزير الحقانية وزملائه واقع على مسألة دينية . وانجلترا تأبى أن تتدخل في المسائل الدينية . ثم رجاني أن لا تستمر جريدة « السياسة » في الحملة التي بدأتها على حزب الاتحاد ، فلعل سير « جورج لويد » يجد عند حضوره إلى مصر حلا لهذه المشكلة السياسية . أما هو فلا يتعدى اختصاصه المسائل الدارجه . » والمشكلة السياسية هي الخصومة أو الائتلاف بين الحزبين اللذين كانا مشتركين في الوزارة .

فهذا هو موقف الانجليز في مصر واضح تماما . ولا علاقة لهم بمسألة الخلافة ولا كان لهم مشروع يريدون تحقيقه. ولو

كان ، لذكره الدكتور هيكل الذي كان مشتغلا بالسياسة ومتصلا بجميع الأطراف أو أشار إليه .

ولنذهب إلى مصدر آخر لا يقل في الأهمية ، بل هو الرجل نفسه الذي دارت حوله الأزمة السياسية — وهو عبد العزيز فهمي باشا الذي كان رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وهو حزب آل عبد الرازق . فقد كتب عبد العزيز باشا في مذكراته فصلا عن مسألة الشيخ علي عبد الرازق ، لم يذكر فيه أبدا أي شيء عن أن انجلترا كان لها مشروع أو هدف ، وأنها كانت تعمل لإقامة الخلافة في مصر ، وتعين الملك فؤاد في هذا المنصب — أبدا لم ترد أية إشارة . وإنما كل ما ورد بالنسبة للانجليز أو دار المندوب السامي أنه لما قام الخلاف بين عبد العزيز باشا هذا وهو حينئذ وزير الحقانية (العدل) وبين نائب رئيس الوزراء « يحيي باشا إبراهيم » بسبب الحكم الذي صدر من هيئة كبار العلماء على الشيخ علي عبد الرازق — أنه لما قام هذا الخلاف توجه يحيي باشا إبراهيم إلى دار المندوب السامي ، كما قال عبد العزيز باشا فهمي : —

« ولما كانت هناك رغبة شديدة في إخراج الشيخ علي من منصب — ذلك الذي تكلم ضد الخلافة — فماذا يصنع يحيي باشا ؟ ذهب إلى مقر الوكالة البريطانية وقال لمن قابله من رجالها :

— إن أكبر هيئة دينية في مصر أصدرت حكماً ، ووزير

الحقانية لا يريد تنفيذه . ومن رأي الحكومة عزله من الوزارة .

قال فهمي باشا ، معقبا : —

« وساسة الانجليز يرتهبون أمام المسائل الدينية » .

« وسياستهم تقضي بأن لا يتعرضوا لأمر ديني » .

ثم استمر في روايته :

« فقالوا له : نحن لا دخل لنا . فلتتصرف الحكومة مع ذلك الوزير بما تريد . »

هذان هما الرجلان اللذان كانا أقرب الناس إلى الشيخ عبد الرازق والملك والانجليز والأسرار السياسية : أحدهما الصحفي الكبير السياسي رئيس تحرير جريدة السياسة ، والثاني الوزير الخطير وزير العدل ورئيس الحزب الذي كان متربعا في دست الحكم — كلاهما ليست عنده أي فكرة ولا يعلم شيئا عن أي سعي لبريطانيا لإقامة الخلافة الإسلامية في مصر ، وتنصيب الملك فؤاد خليفة لتستعمله أداة لها .

ولنذهب إلى مصدر ثالث ، وهو مؤرخ كان يسجل الأحداث بطريقة موضوعية ، وهو « أحمد شفيق باشا » .

فقد راجعنا كل ما كتبه « شفيق باشا » في « حولياته » وهو كثير ، فلم نر فيه أبداً أية إشارة — من قرب ولا من بعد — لدعوى أن الانجليز هم الذين أثاروا هذا الموضوع لأنهم كانوا يريدون أن يقيموا الخلافة في مصر ، ويعينوا الملك خليفة . وإنما الذي يفهم من عرضه المفصل للموضوع أن القضية كلها

كانت محلية محصورة بين الشيخ علي والعلماء والصحف والجهات السياسية المصرية .

وأخيراً – نذهب إلى المؤرخ المعروف الكبير : عبد الرحمن الرافعي .. والأستاذ الرافعي كان محاميا مشتغلا بالسياسة ، وعضوا بمجلس النواب ومطلعا عـــلى أسرار الأحزاب والسياسة . وهو يتكلم عن أحداث عاصرها واشترك فيها ، ويهتم بصفة خاصة بالسياسة البريطانية في مصر .

أرخ الأستاذ الرافعي لهذا الحادث تحت عنوان : « كتاب الأستاذ علي عبد الرازق وانفصال الأحرار الدستوريين » ، وفصل الموضوع فلم يرد في كلامه أي إشارة لهذا الادعاء المزعوم – وهو سعي انجلترا أو نيتها أو تفكيرها لإقامة الخلافة في مصر ، وأنها كانت تريد تعيين فؤاد خليفة . بل إن كلمة (انجلترا) أو (بريطانيا) لم ترد في كل كلام الرافعي بتاتا : أي أن الأستاذ المؤرخ السياسي الكبير لم تكن في ذهنه أي فكرة عن ذلك ، على الإطلاق .

فمن أين إذن أتى هؤلاء الصحفيون العباقرة – من السيد « بهاء الدين » إلى السادة الآخرين – بدعواهم هذه التي طنطنوا بها وروجوا لها ؟ من أي مصدر جلبوها ؟

فهل هم يعرفون أكثر مما يعرف هؤلاء المؤرخون ؟ لكن حيث لا توجد مصادر أعلى ولا أوثق من هذه ، فليس لهم إذن مصدر غير الخيال : الخيال الذي يخلق الأوهام في التاريخ .

قلنا : فلنذهب إلى المصادر الانجليزية ، فلعلها تعلم . وما هو أعلى أو أهم مصدر عن هذا الموضوع ؟ إنه لن يكون هناك أعلى من المندوب السامي البريطاني نفسه . فلحسن الحظ ، حظ التاريخ أو الحقيقة ــ كتب اللورد « لويد » الذي كان هو المندوب السامي البريطاني في ذلك الوقت ــ كتب كتابا في تاريخ مصر باللغة الانجليزية ، وهو مستمد من وثائق وزارة الخارجية البريطانية وتقارير دار الوكالة البريطانية بمصر . فمن يعلم الأسرار إذن أكثر من المندوب السامي ومن الذي ينفذ السياسة البريطانية غيره ؟

فرجعنا إلى ذلك الكتاب لنرى المشروع الانجليزي بإقامة الخلافة في مصر وتعيين الملك فؤاد في هذا المنصب . فلم نجد أي كلمة عن هذا الموضوع ــ مع أن اللورد ذكر أحداث عام ١٩٢٥ كلها بالتفصيل والتعليل . وكل ما جاء في الكتاب أن خلافا وقع بين وزير الحقانية ونائب رئيس الوزراء لمسألة شخصية ــ لا شيء عن كتاب ألفه قاض شرعي اسمه عبد الرازق ، ولا عن ضجة حوله ولا عن محاكمة العلماء له ، بل ولم ترد كلمة « خلافة » في كل ما كتب اللورد لويد في هذا الفصل . فكل ما كان يعلمه اللورد المندوب السامي أن خلافا شخصياً وقع بين رئيس الحزبين المشتركين في الوزارة ، أدى إلى فض الائتلاف وخروج الأحرار الدستوريين . وقد عد اللورد « لويد » هذا الحادث ــ أي الخلاف الذي حدث ــ

كارثة كبرى ترتبت عليها نتائج محزنة ، ولبث يعبر عن أسفه العميق لهذا الخلاف .

وحقا كان كارثة محزنة بالنسبة للسياسة البريطانية في مصر . لأن هذا الائتلاف الذي كان موجودا أقامته انجلترا لمحاربة الوفد والشعب ، فبعد انهياره ضعفت القوة المناهضة للوفد ، وكان لا بد للوفد وقوة الشعب المطالبة بالدستور والحرية أن تنتصر .

فهذه هي المصادر كلها لم يرد فيها شيء عن هذا المشروع الذي بنى عليه السيد « بهاء » تقريره للمسألة كلها — وتبعه في ذلك زملاؤه ، ثم انتشرت الفكرة حتى غدت كأنها حقيقة .

فليس لنا إذن بعد ذلك إلا أن نقول : إن هذا المشروع لا أساس له من الواقع ، وما هو إلا وهم وخيال .

ثم هناك الأدلة المنطقية ، وهي أيضا أدلة تاريخية .

فهناك أولا مسألة حساب وأرقام . فإن اللورد « اللنبي » — الذي كان المندوب السامي البريطاني في مصر منذ عام ١٩١٩ — قد أعلنت استقالته أو إقالته رسميا في ١٩ مايو سنة ١٩٢٥ ، وغادر البلاد — إلى غير رجعة — في منتصف الشهر التالي . وكانت إقالته متوقعة قبل ذلك بأشهر ، لفشل سياسته في محاربة الوفد والشعب . وعين اللورد « لويد » مندوبا بعده ، ولكنه بقي في لندن طوال الإجازة الصيفية . ولم يحضر إلى مصر إلا في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . فالفترة من مايو إلى

أكتوبر من سنة ١٩٢٥ وهي نفس الفترة التي صدر فيها كتاب الشيخ علي عبد الرازق وحدثت المعركة حوله – طوال هذه المدة – ، لم يكن هناك مندوب سام بريطاني في مصر . فكيف يقال إن المندوب السامي كان وراء الملك فؤاد في الأزمة ، وتنشر صورة اللورد اللنبي سائرا إلى جواره أو خلفه ، للإيحاء بأنه كان يؤيده . لقد غادر اللورد البلاد وهو لا يعلم شيئا عن هذا الكتاب ، ولا عن موضوعه . واللورد « لويد » لم يجيء إلا بعد أن انتهت المعركة . وكانت كل مهمة القائم بالأعمال – وهو مستر « هندرسون » – كما عرفنا – أن يحفظ كل شيء هادئا في مصر حتى يحضر المندوب الجديد .

فمن كان – إذن – من الإنجليز يريد إقامة الخلافة الإسلامية في مصر ويبايع فؤاد خليفة ..؟

هل هو اللورد « اللنبي » الذي كان رجلا عسكريا استعماريا ، وحارب الخلافة العثمانية في الحرب العالمية ، ولما دخل « القدس » قال : « الآن انتهت الحروب الصليبية » ، ودخل فلسطين حاملا معه وعد « بلفور » ليضع الأسس لتنفيذ مشروع الصهيونية . هل هو اللورد « لويد » الذي جاء بعد أن انتهت المعركة ، وكان أول عمل له أن وجه ضربة إلى الملك فؤاد .

فالواقع أن الإنجليز وجدوا أن الملك فؤاد قد انفرد بالسلطة ، وأصبح كالحاكم المطلق في مصر . وهذا يخالف سياستهم التي

تعمل دائما على حفظ التوازن بين القوى ، لتضرب بعضها ببعض . فقرروا أن يضعوا حدا لذلك . وكان هذا من أسباب إقالة اللورد « اللنبي » . وأرسلوا اللورد لويد لينفذ السياسة الجديدة . وهي الحد من « أوتقراطية » الملك فؤاد ، فكان أول ما قام به المندوب السامي الجديد أو توجـــه إلى قصر « عابدين » ، وطلب إبعاد رئيس الديوان الملكي ورجل الملك الأول — وهو « حسن نشأت باشا » — فلم يملك الملك إلا الإذعان . وأبعد نشأت فعلا إلى خارج البلاد ، وإن عين سفيرا في مدريد . وكانت هذة إهانة للملك فؤاد ، يراد بها تقليم أظفاره وتخفيض نفوذه .

فإذا كان الانجليز يريدون أن ينقصوا من سلطان الملك ، فهل من المعقول أن يزيدوا هذه السلطة برفع الملك إلى مقام الخلافة ، وهي قوة ما بعدها قوة ؟!

فهذا — أيضا — دليل آخر .

والدليل العام أن ننظر إلى سياسة انجلترا وعلاقتها بالإسلام والخلافة — وكيف كانت منذ وقت طويل .

فكل من قرأ التاريخ يعرف أن انجلترا — منذ عزمت على السير في طريق الاستعمار — لم تكن تريد إلا الشر للمسلمين ، حتى عدها جمال الدين الأفغاني العدو الأول للإسلام .

فبالرغم من تظاهرها بصداقة الدولة العثمانية كانت تعمل لتمزيقها إربا . فهي التي شجعت فرنسا على احتلال تونس .

وقامت هي بعدوانها الإجرامي على مصر في عام ١٨٨٢ ، وظلت محتلة البلاد رغم احتجاج الدولة وضد إرادة الشعب . وهي التي عقدت المعاهدات السرية لتقسيم البلاد العربية ، واحتلت العراق وفلسطين . وهي التي تآمرت مع اليهود لتغتصب فلسطين وتسلمها للصهيونية ، وبذلك اقترفت أكبر جريمة في حق العرب والإسلام . وظلت الحكومة الانجليزية تحارب الدولة العثمانية حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ودفعت اليونان للاعتداء عليها واحتلال أراضيها . وكانت تريد القضاء على دولة الخلافة قضاء مبرما .

فهل بريطانيا ــ الذي هذا هو تاريخها ــ تريد إعادة الخلافة الإسلامية إلى مصر ؟ وإذا كانت عملت لتدميرها في تركيا ، فلماذا تعيدها في مصر ؟ هل هي تريد أن تعيد للإسلام قوته وتجمع كلمة المسلمين ؟ وهل هذا يوائم سياستها الاستعمارية الصهيونية ؟

وربما كان هذا يكون مفهوما لو أنها فكرت في مثل ذلك قبل أن تقوم مصر بثورة في عام ١٩١٩ . فإنه بعد هذه الثورة التي قام بها الشعب المصري من أجل الاستقلال ، عرفت انجلترا بوضوح أن بقاءها في مصر أصبح موقوتا ، حتى أنها أجبرت على الاعتراف باستقلالها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . فهل تقيم دولة وخلافة في أرض هي راحلة عنها وستفقد فيها نفوذها ؟

ودليل آخر هام . وهو أن بريطانيا لم تكن تعنيها مصر فقط ؛ بل كانت تعنيها دول وشعوب إسلامية عديدة مصالحها مرتبطة بها .

كانت متصلة بالعالم الإسلامي كله . ولم تكن من الغباء بحيث ترضى ملكا واحدا لتغضب الآخرين . كان هناك الملك حسين صديقها القديم ، وأبناؤه الذين ما زالوا يخدمونها ، وهم يتطلعون إلى الخلافة ، وقد أعلن الأول بالفعل نفسه خليفة . وهم ولا شك أقرب للانجليز ، وأولى بتأييدها من الملك فؤاد . فلماذا تغضبهم ؛ وتضر مصالحها ؟ وكان هناك أيضا الملك عبد العزيز آل سعود الذي كسب مجدا جديدا باستيلائه على الحجاز موطن الحرمين ، وكانت انجلترا أيضاً تحرص على أن تكون علاقتها به ودية ، فلماذا تنفره وتكدر علاقتها به ؟ وهناك البلاد الإسلامية الأخرى ، وهناك بصفة خاصة المسلمون الهنود الذين كانوا تحت رعايتها في ظل امبراطوريتها فلماذا لا تقيم أحد رؤسائهم أو زعمائهم خليفة ، فيكون هذا الخليفة تحت سلطانها ؟ أو على الأقل لماذا تجرح شعورهم بانفرادها بوضع سياسة إسلامية ، دون رضاهم واتفاقهم ؟ وهكذا ، وهكذا ..

كل هذه الاعتبارات كانت قائمة ، ولا يمكن أن يتصور أحد أن ساسة الانجليز كانوا لا يدركونها أو يراعوها .

فكل شيء إذن كان ضد أن تفكر انجلترا في إقامة الخلافة

بمصر . والنقطة الأخيرة الباقية تتعلق بالملك فؤاد . فلم يكن الملك فؤاد ذلك الشخص الضعيف الخامل ، الذي يصلح أن يكون أداة طيعة في يد السياسة البريطانية أو الاستعمار — كما أرادت كتابات هؤلاء الصحفيين أن تصوره ، حتى قالوا إنه كان مجرد موظف .. بل على العكس ، كان رجلا قوي الإرادة ذا شخصية يحسب حسابها ، وله أهدافه ومطامحه . فحقيقة تولي العرش خلفا لأخيه السلطان حسين في عهد الحماية لكن كان هو صاحب الحق الأول في العرش . وبمجرد أن تولى دخل في عراك مع المعتمد البريطاني ، حيث أصر على إخراج وزير من الوزارة — وكان المعتمد معترضا وكذلك الحكومة البريطانية — ولكن نجح السلطان فؤاد أخيرا ونفذ إرادته .

ومن الحقائق التي لا تنكر أنه كان وراء « رشدي باشا » رئيس الوزارة في طلب السفر إلى أوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية للحصول على حقوق لمصر ، ولو أن أهدافه كانت تختلف عن أهداف الحركة الوطنية . لكن مهما كانت مراميه ومواقفه من الشعب والدستور ، فلا يمكن أن يقال إنه كان شخصا ضعيفا أو مجرد موظف ، بل كان يريد في الحقيقة أن يكون هو الحاكم المسيطر المطلق ، بلا منازع من الانجليز أو البرلمان . ومن أجل هذا اصطدم بالانجليز غير مرة ، ووجهت إليه انجلترا بعض إنذارات . لكنه كان من الحنكة بحيث ينحني للعاصفة إذا كانت تهدد بالخطر .

فمثل هذا الشخص أو هذا الملك لم تكن بريطانيا أو أية قوة استعمارية لتفكر في أن تزيد من سلطانه وتمكن لاستبداده، بأن تجعله ينال قوة الخلافة أيضا التي تجعل نفوذه يشمل العالم الإسلامي .

وهذا بعض ما كتب الأستاذ « العقاد » عن الملك فؤاد وهو يوضح شخصيته . وكلنا نعرف أن الأستاذ العقاد كان مدققا فيما يكتب ، ولم يكن صحفيا فقط ، بل كان سياسيا أيضا مطلعا على الأمور . وقد عاصر الملك فؤاد فهو يعرفه حق المعرفة ، ولا يمكن أن يتهم بالتحيز أو المحاباة ، لأن الملك فؤاد اضطهده وأدخله السجن متهما بالعيب في الذات الملكية . ومع ذلك فالأستاذ العقاد يكتب :

« والملك فؤاد أقوى شخصية ملكية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد علي الكبير . واسع الاطلاع عظيم الخبرة نافذ التفكير في شؤون السياسة . ثم يروي العقاد عن الكاتب الألماني « إميل لودفيج » أنه قال للملك فؤاد مرة : إن الدكتاتوريين يُخافون ، أما الملوك فيحبون . فأسرع الملك فؤاد قائلا : « لكم وددت أن أكون الدكتاتور » .

ثم يقول : « كان أناس يزعمون أن الملك فؤاد كان يمضي مع نفوذ هذا ويتأثر بدسيسة ذاك ، وهم فيما زعموا مخطئون جد مخطئين . لأن هؤلاء الذين يذكرونهم بأسمائهم لم يكونوا مع الملك فؤاد إلا كالتلاميذ المقتدين ، الذين يتدربون على

يديه ويستفيدون من إرشاده . وأقصى ما يذهبون إليه أن يفهموا بعض المرامي البعيدة التي كان يرمي إليها الأستاذ الكبير ، وأن ما يحيط به في يوم واحد لا يحيطون به هم في سنين . »

ثم يفسر ذلك بقوله :

« والفضل في هذه القدرة العقلية البالغة هو قبل كل شيء فضل الملكة المطبوعة والفطرة الموروثة ، ثم يضاف إليها تعليم جيد ودراسة واسعة وتجربة سياسية وافية — تارة في مصر وتارة في تركيا وتارة في إيطاليا والنمسا — وهي تجربة شملت البيئات الشعبية ، كما شملت بيئات الملك والإمارة ، وانتفعت بمعارف العسكريين كما انتفعت بمعارف الوزراء . »

فهل هذا هو الرجل الذي وصفوه بأنه « عميل » ، بين العملاء الكثيرين .. وبأنه « موظف » مجرد موظف .. بدرجة سلطان ثم بدرجة ملك .. إلى آخر هذا الكلام ! وهل مثل هذا هو الذي كانت بريطانيا تريد أن تلعب به لعبة الخلافة الإسلامية ؟

لقد وضح الحق ، والآن نستطيع أن نعرف الفرق الكبير بين حقائق التاريخ والمزاعم الخيالية .

بعد هذه الجولة الطويلة بين الأدلة والحقائق نصل إلى النتائج الصحيحة ، وهي : أن دعوى أن الانجليز كانوا يفكرون أو يريدون أن يقيموا الخلافة الإسلامية في مصر ،

وأن يعينوا الملك فؤاد خليفة على العالم الإسلامي – دعوى زائفة لا أساس لها من الصحة أو الواقع . وكل الدلائل تقف في وجهها ، ولم يظهر ما يثبتها من كتابات مؤرخين أو أعمال أو وثائق ، بل البراهين تثبت العكس . فهذه الدعوى إذن ليست إلا وهما أو خيالا ، أو نصفها الآن بوصفها الحقيقي فنقول : إنها ليست إلا « خرافة » ، خرافة ابتكرها ووضعها المسؤول الأول عنها – وهو السيد « أحمد بهاء الدين » وتناقلها عنه غيره . فالآن تنتهي هذه الخرافة ونجرد منها التاريخ .

ومن هذه النتائج أيضا أن الانجليز لم يكن لهم دخل بموضوع كتاب الشيخ علي عبد الرازق ، ولا علاقة لهم بما أثير حوله ولا بإجراءات محاكمته أو عقابه . فكل هذه كانت مسائل محلية خاصة بأحداث مصر الداخلية . وأن مسألة الخلافة والحركة التي قامت حولها في مصر إنما نشأت من الظروف الطبيعية ، ومن أثر الوقائع التي حدثت إذ ذاك ، والتي بدأت بإلغاء منصب الخلافة في تركيا ، ثم تحرك العالم الإسلامي لإبقاء هذا المنصب واستمرار الخلافة . وأن فكرة ترشيح الملك فؤاد للخلافة نشأت من مصر . وكانت اتجاها طبيعيا ، وكانت حركة دينية سياسية وطنية ، ولم تكن حركة مصطنعة واردة من الخارج أو بإيعاز من الخارج . وأن الملك فؤاد كان شخصية قوية لها احترامها ، وكان له أثر في تطور بلاده ، ومهما كانت مساوئه أو مواقفه الضارة بالوطن ، فمن الظلم أن يقال

إنه كان أداة أو مجرد عميل أو موظف أو ضعيفا ، بل على العكس كان رجلا طموحا يريد أن يكون عظيما في دولة كبيرة .

والآن ، وقد ثبت أن الانجليز لم يكونوا هناك في هذه القضية — وكان ادعاء هذا الوجود هو الأساس الذي بنى عليه الكتاب المشار إليهم نتائجهم ، وعلى رأسها الإشادة ببطولة الشيخ علي عبد الرازق ، الذي زعموا أنه إنما قال ليتصدى للإنجليز ويتحداهم ، ويبطل مشروعهم الذي كان يرمي إلى إقامة الخلافة في مصر — إذا كان ثبت أن الانجليز لم يكونوا هناك ، ولم يكن هناك مثل هذا المشروع ، فما الذي تصدى له إذن الشيخ علي عبد الرازق ؟ وفي أي شيء كانت بطولته وشجاعته ؟ حيث لم يكن هناك في الميدان خصم يتصدى له ويحارب ؟ وما المبرر إذن لكي نضفي على الشيخ لقب البطولة الوطنية ، في حين أن العدو لم يكن موجودا حتى يمكن أن يكون في مواجهة مجال للبطولة ..

الحق أن هذا أيضا من تخيلات الكتاب ، لأنه أيضا مبني على خيالات !

بل نستطيع أن نجزم بأن الشيخ نفسه كان يعلم هذه الحقيقة التي قررناها وهي أن الانجليز لم يكونوا يرغبون في إقامة الخلافة في مصر ولا كان لهم شأن بها . ولهذا فإن الشيخ لم يقصد ولم يدر في خياله أنه يكتب كتابه ليعارض الانجليز أو

يقف في وجههم . وإنما الشيخ كان له غرض آخر من وضع كتابه . وربما كان هذا الغرض متمشيا مع رغبة الانجليز وهدف السياسة البريطانية .

لكنا لا نريد أن نسبق الشرح ، وسنأتي إلى هذا في موضعه في فصل قادم . وقد يبدو هذا مستغربا ، ولكنها إشارة نتركها الآن كمجرد رمز أو مفتاح للموضوع الذي سنوضحه فيما بعد باسهاب .

أخيرا ــ قد استبان أنه لم يكن هناك خصم ولا حرب ولا تصد ولا بطولة ولا مستند هناك لدعوى الوطنية . وتمـام الحقيقة سنعرفه فيما بعد .

والآن ، وقد فرغنا من شرح موقف الانجليز ــ نتجه لتوضيح ما يتمم معرفة القضية ، وهو موقف الملك من الخلافة والشيخ عبد الرازق ، والأحزاب والمناورات السياسية. وهو ما يؤلف صورة مفصلة لتاريخ مصر في تلك الفترة : أي عام ١٩٢٥ وما حوله . وكان عاما له نتائج هامة في تاريخ مصر .

فلنذهب إذن إلى الفصل التالي .

٥

الشيخ .. والملك

ثبت لنا الآن أن الانجليز لم يكن لهم شأن بهذه القضية ، وأنها كانت قضية محلية مصرية ، أطرافها : هم الملك والعلماء والشيخ عبد الرازق والصحف والأحزاب . وهذا ما نريد أن نوضحه في هذا الفصل ، وما يليه .

ومن أهم النقط التي يلزم توضيحها تحديد موقف الملك من مؤلف « الإسلام وأصول الحكم » ، وموقف المؤلف منه . فقد زعم الزاعمون أيضاً أن الملك كان شديد التلهف على منصب الخلافة ، وأن الشيخ علي عبد الرازق كان الوحيد الحر الجريء الذي تقدم فصوب سهماً نافذاً إلى الملك فؤاد — وهو في عنفوان قوته وجبروته — وفي رواية ألقى قنبلة مدوية شديدة الانفجار — فأبطل حركة الملك وقضى على حلمه الكبير . وبذا يعد الشيخ عبد الرازق بطلاً لشجاعة الرأي والحرية والدستور .

ونعود فنسأل : هل هذا الكلام صحيح ؟

الآن حان الجواب فنقول :

رأينا من قبل – في الفصل قبل الأخير – أن الحركة التي ظهرت في مصر حول الخلافة في عام ١٩٢٤ انتهت إلى أن العلماء عقدوا اجتماعاً كبيراً تحت رياسة شيخ الأزهر ، وأصدروا قراراً بأن يعقد مؤتمر إسلامي عام بمدينة القاهرة ، يدعى إليه ممثلون من جميع الأمم الإسلامية ، للنظر في مسألة الخلافة – وذلك في تاريخ ٢٥ مارس من عام ١٩٢٥ . ومعنى ذلك أن علماء مصر لم يريدوا أن يفرضوا رأيهم على العالم الإسلامي ، أو ينفردوا بإصدار قرار ، بل اتبعوا الطريقة القانونية الدستورية ، وهي الطريقة التي بحث عليها الإسلام – أيضاً – وهي الوصول إلى الرأي بالشورى والتراضي . كذلك ظهر أن الملك فؤاد لم يجبر العلماء ، أو يوجههم لاتخاذ قرار لصالحه أو بترشيحه أو مبايعته .

وقد أبان شفيق باشا – في روايته التي سبق أن أشرنا اليها – كيف نشأن فكرة ترشيح الملك فؤاد للخلافة . فقد روي أنه اجتمع لدى « محمد سعيد باشا » (وهو رئيس وزراء سابق متصل بالأمير عمر طوسون) بعض العلماء ، ومن بينهم الشيخ محمد حسنين العدوي ، ودار الحديث حول ما كان من طرد آل عثمان من تركيا وإلغاء الخلافة ، فقال بعض الحاضرين : « ولم لا تكون الخلافة للملك فؤاد ، وما علينا إلا أن نجمع العلماء الموجودين في القطر المصري ، فينتخبونه ويبايعونه ، وهكذا تتم لملك مصر » ؟

وها قد رأينا أن العلماء لم يأخذوا بهذا الاقتراح فوراً ، بل انتهوا إلى وجوب عقد مؤتمر إسلامي عام للتشاور ، قبل إعلان أي قرار . وعرفنا أيضاً فيما مضى — من نفس الرواية — ان الأمر حين وصل إلى الملك رفض الاقتراح ، وقال لسعد باشا رئيس الوزراء وقتئذ :

« كيف أقوم بالواجب نحو جميع المسلمين مع أن حملي ثقيل بالنسبة لمصر وحدها » ؟!

وينبغي إلى أن ننبه إلى أن الرأي العام المصري في ذلك العام : عام ١٩٢٤ كان مشغولاً بأمور أخرى أكثر أهمية بالنسبة إليه : كان مشغولاً بالشؤون السياسية الوطنية ، في المقام الأول . فقد جرت الانتخابات العامة — أول انتخابات بعد صدور الدستور — في يناير من ذاك العام ، حيث أسفرت عن فوز الوفد الذي يرأسه الزعيم الوطني « سعد زغلول » بالأغلبية الساحقة ، فدعى سعد لتأليف الوزارة ، التي أطلق عليها اسم « وزارة الشعب » . وافتتح أول برلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ . وكان فرح مصر عظيماً بهذه الأحداث . وظلت البلاد مشغولة بمتابعة الحياة النيابية والمشاكل السياسية ، التي توالت طوال العام . فالواقع أن الاهتمام بمسألة الخلافة كان قاصراً إذن على الأوساط الدينية ، وبعض الساسة المهتمين بالشؤون الإسلامية .

وظاهر أن العلماء حين اهتموا وفكروا في مسألة الخلافة إنما اهتموا بما كان واجباً عليهم ، وما كان ينتظر منهم بالنسبة

لهذا الموضوع . فالخلافة أهم منصب ديني وتهم المسلمين جميعاً . وقد نصت الشريعة الإسلامية على أن إقامة الخلافة فرض أساسي من فروض الدين ، بل هو الفرض الأعظم ، لأنه يتوقف عليه تنفيذ سائر الفروض . فكان طبيعياً – إذن – بل كان الواجب على هؤلاء العلماء أن يهتموا بمسألة الخلافة ، ويصلوا إلى قرار بشأنها . وإذا كان البعض اقترح أن تتم الخلافة للملك فؤاد ملك مصر ، فيمكن أن نفهم أن الدافع إلى ذلك كان دافعاً وطنياً ، بتقدير أن هذا المنصب يرفع من قدر مصر في نظر العالم الإسلامي ، ويجعلها مركزاً لهذا العالم ، بل ويزيد نفوذها أيضاً في المحيط الدولي . وأيضاً حتى لا يذهب هذا الشرف إلى ملك أو رئيس آخر في قطر آخر .

نقول هذا لنرد على أولئك الذين هاجموا العلماء ، ولم يجدوا إلا أن يرموهم بالنفاق والرياء ، وأنهم يتاجرون بالدين ويؤيدون الظلم والاستبداد .. وهكذا ، مما طالعناه قبلاً في كتابات الصحفيين الذين ذكرناهم وغيرهم ، فقد كانت حملتهم على علماء الأزهر أو رجال الدين قاسية وظالمة . وقد ذكرنا بعض هذه الأقوال فيما مضى ، ولا نعيدها . ولا ندري لماذا نهاجم علماء الدين عندنا ، وهم مواطنون أفاضل (وليس في ديننا والحمد لله كهنة) . وهم إما أساتذة أو قضاء أو وعاظ ، وكان لهم فضل كبير في الجهاد الوطني . أوليس لهم رأي يبينونه أو يدافعون عنه ، مثل غيرهم من الناس ؟ ولماذا

نسيء الظن بهم إذا أبدوا رأياً ؟ وهل طريقة السب والتجريح هي الأسلوب الأمثل للمناقشة والحوار ؟

كان اهتمام علماء الدين في مصر بموضوع الخلافة إذن طبيعياً وواجباً ، وكان وراءه بعض الدافع الوطني . وفي نفس الوقت كان الطريق الذي اتبعوه سليماً وقانونياً دستورياً — كما أوضحنا .

وكان في مقدمة المهتمين عالم كبير ، ليس من رجال الأزهر ، ولكن من علماء سوريا الذين أقاموا بمصر . وهو التلميذ الأول للإمام « محمد عبده » وحامل رسالته ، وهو السيد « محمد رشيد رضا » صاحب مجلة « المنار » ، التي كان لها انتشار في أنحاء العالم الإسلامي . فقد كتب مقالات وأصدر كتاباً في عام ١٩٢٤ بعنوان : « الخلافة أو الإمامة العظمى » . وهو كتاب قيم ، بين فيه أولاً أحكام الشريعة الإسلامية التي تتعلق بالخلافة ، ثم أتبع ذلك بحثاً سياسياً ، انتقد فيه بشدة ما فعله « كمال أتاتورك » ، وبين جنايته على دولة الإسلام ، وفي ختام البحث وضع منهجاً للاصلاح يلائم العصر . وهذا الكتاب يشير إليه الشيخ عبد الرازق على أنه من مراجعه ، لكنه ذهب إلى الطريق المضاد له .

وبينما الاستعدادات تجري لعقد المؤتمر ، حدثت في مصر تطورات سياسية خطيرة ، غيرت من وضع الملك والأحزاب

ومن بينها حزب الأحرار الدستوريين ، وهو الحزب الذي تنتمي إليه أسرة الشيخ علي عبد الرازق . ومعرفة هـذه التطورات هي الـتي ستحدد موقف الشيخ من الملك ، والعكس .

فقد أخذ الانجليز يعملون لإسقاط وزارة « سعد » — بعد أن وقفت موقفاً وطنياً صلباً ، وظهرت قوة الشعب المصري في ظل الحكم الديموقراطي ، واشتعلت الثورة في السودان . وكان الملك — من ناحية أخرى — يخشى قوة الوفد ، وقد أهمته الدسائس أن سعداً يعمل لإعلان الجمهورية . وكان الملك فؤاد بطبعه « اوتوقراطياً » يكره الدستور ويريد أن يحكم الشعب حكماً مطلقاً — كما كان يحكم أجداده الأتراك أو الألبان — ويجمع السلطات كلها في يديه . فأخذت حاشيته تعمل لتقوية مركزه وتفخيم مقامه ، ولذا صارت تشجع حركة الخلافة ، وتدفعها نحو الدعوة للملك فؤاد ، وسعت لتكوين لجان للخلافة في الأقاليم ، بإشراف رجال الإدارة . وهذه الظواهر كانت تدل على أن الملك عدل عن موقفه ، وأخذ يتطلع إلى مقام الخلافة . وأخيراً نجحت المؤامرة ضد وزارة الشعب ، فاضطر سعد إلى الاستقالة عقب حادث مقتل السردار الإنجليزي ، وذلك في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

بدأ منذ ذلك الوقت حكم رجعي غير دستوري ، بتأييد

من الانجليز واللورد « اللنبي » ، فأجل البرلمان وظل الدستور معطلاً طوال عام ١٩٢٥ . وتم هذا الانقلاب بتحالف بين الملك والانجليز والأحرار الدستوريين – الذين مثلهم أولاً « صدقي باشا » ، ثم دخل رئيس الحزب : « عبد العزيز باشا » في الوزارة ، ومعه وزراء آخرون – في شهر مارس سنة ١٩٢٥ . وهي الوزارة التي رأسها « زيور باشا » الذي كان مجرد أداة في يد الملك والانجليز .

فالأحرار الدستوريون – وهم الحزب الذي كانت أسرة « عبد الرازق » تعد من أركانه ، وكان محمود باشا عبد الرازق – شقيق الشيخ علي – كان من أكبر أساطينه الموجهين لسياسته – هذا الحزب كان مشترطاً في هذا الانقلاب الرجعي ، ومتعاوناً مع الملك في حكمه المطلق الذي قام على أنقاضه الدستور والحرية والديموقراطية : أي أن أسرة الشيخ « علي عبد الرازق » – ولا يعتبر هو منفصلاً عنها ، بل هو يدين بنفس ولائها وإن لم يكن عضواً رسمياً – كانت مؤيدة إذن للملك ومعه ، ضد الشعب والدستور والديموقراطية .

هذه الحقائق يجب أن تذكر لهؤلاء الذين يقولون إن الشيخ علي عبد الرازق كان معارضاً للملك ، ونهض ليقف في وجه استبداده ، لينصر الديموقراطية والشعب .. وسنعود لشرح ذلك بعد قليل .

وليكمل إطار الصورة التي ظهر فيها كتاب الشيخ علي ، وما دار حوله من جدال – نضيف أن الملك – أو القصر الذي كان يدير شؤونه « حسن نشأت باشا » وكيل الديوان الملكي ، ورجل الملك الأول – ألف في ذلك الوقت حزباً ليكون حزب الملك ، أسموه « حزب الاتحاد » – مكوناً من أفراد من الوصوليين طلاب المنافع الذاتية الذين لا مباديء لهم ، ومن الرجعيين فاقدي الوطنية . ورضي الأحرار الدستوريون أن يشتركوا مع هؤلاء « الاتحاديين » فتعاونوا معهم في تزوير الانتخابات والعبث بالدستور . ودخلوا الوزارة رسمياً في ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ – يمثلهم عبد العزيز فهمي باشا : رئيس حزب الدستوريين ، واسماعيل صدقي باشا ، ومحمد علي علوبه باشا ، وتوفيق دوس باشا – من كبار أعضاء هذا الحزب . ونفذوا إرادة الإنجليز والملك ، فحلوا البرلمان في مساء نفس اليوم الذي عقد فيه جلسته الأولى في الصباح . وذلك لأن سعداً حاز الأغلبية . وكان ذلك في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . وكان هذا هو الاعتداء الثاني على الدستور ، الذي وقع بعد الاعتداء الأول الذي حدث في نوفمبر عام ١٩٢٤ . ولم ينعقد البرلمان بعد ذلك ، ولم تجر انتخابات طوال عهد هذه الوزارة . واستمر حكم الرجعية والاستبداد والخضوع للإنجليز ، وظل الأحرار الدستوريون متربعين في كراسي الوزارة .

في نفس هذا الوقت ، وفي هذه الظروف ــ والأحرار الدستوريون في الوزارة ، متعاونين مع الملك والإنجليز ــ كان الشيخ « علي » قد ختم تأليف كتابه . فإن تاريخ المقدمة التي كتبها بعد الانتهاء من وضعه هو : « أول ابريل سنة ١٩٢٥ » : أي في نفس الاسبوع الذي أطاحت فيه وزارة الدستوريين والاتحاديين بالبرلمان والدستور .

فهل يكون معقولاً ــ إذن ــ وقد اتضحت هذه الظروف ــ أن يكون الشيخ « علي » قد قصد من كتابه أن يعارض الملك وأن يحاربه ، أو أن يقذف سهماً نافذاً يصوبه إلى الملك ، أو يلقي عليه قنبلة شديدة الانفجار ..!! إذن كان يقصد أن يصوب هذا السهم وأن يلقي تلك القنبلة ، ليعارض ويحارب حزبه وقومه ونفسه !! ألم يكن يعرف أنه ينتمي هو وأسرته لحزب الأحرار الدستوريين ، الذي كان أخوه من أقطابه ، وأخوه الآخر قتل على باب داره وهو خارج من مجلس إدارته ، وهو نفسه يعيش في ظل هذا الحزب وهذه الأسرة ؟ ومن الذي هب بعد ذلك للدفاع عنه ؟ أليس جريدة حزب الأحرار الدستوريين : « السياسة » ، ورئيس تحريرها الدكتور « حسين هيكل » الذي كان المتكلم بلسان هذا الحزب ؟ وأليس الذي وقف إلى جانبه ، وحاول أن يحميه هو « عبد العزيز باشا فهمي » رئيس حزب الأحرار الدستوريين ؟ وهل الشيخ كان يريد أن يعارض حزبه والملك ، ليساعد « سعدا »

والوفد لكي يعودوا إلى الحكم ، ضد إرادة الملك وهـذا الحزب المتحالف معه ؟!

هكذا فكر هؤلاء الكتاب الذين قالوا إن الشيخ علي عبد الرازق قال ليحارب الاستبداد والملك والرجعية ، ويعيد حكم الشعب والدستور . فهذا – مثلاً – السيد « عمارة » – وهو آخر من بحث الموضوع ، ونشر مقاله في « الطليعة » – كما ذكرنا من قبل – يكتب في « نوفمبر سنة ١٩٧١ » – بعد أن أكد أنه سيأتي بالتقييم الموضوعي بعد أن مضى نصف قرن – يقول : « إن هذا الكتاب قد جاء سهماً مصوباً ضد العرش المصري ، والملك فؤاد على وجه الخصوص . وذلك في وقت كان فيه هذا الملك يجرب طغيان العرش وجبروت النظـام الملكي ، وفردية الاستئثار بالسلطة ضد دستور سنة ١٩٢٣ ، وضد حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول ، وضد مجلس النواب الذي انتخب في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ (هذا خطأ في التاريخ ، والصحيح ١٢ مارس) وفاز فيه الوفد بأغلبية ساحقة رغم الضغط والتزوير ، فأصدر الملك فؤاد قراراً بحله في ٦ مارس (هذا خطأ آخر ، والصواب ٢٣ مارس) أي في نفس اليوم الذي افتتحه فيه » .

نقول للسيد « عمارة » هذا : إن طغيان العرش وجبروته ، وفردية الاستئثار بالسلطة ضد دستور سنة ١٩٢٣ ، وضد الوفد

وزعيمه ، والضغط والتزوير في الانتخابات ، وحل البرلمان في نفس يوم افتتاحه ـ نقول : هذا كله تم باشتراك حزب الأحرار الدستوريين ومعاونتهم ، وهم الذين نفذوه . وهذا هو حزب الشيخ علي عبد الرازق وآله . ونقول له : لم يكن الشيخ علي عبد الرازق من حزب سعد أو الوفد ، حتى يعمل لعودتهم .

فهذا التناقض الذي وقع فيه السيد « عماره » ـ وأضرابه ـ منشؤه عدم دراسة التاريخ المصري بالدقة والتفصيل .

أيضاً ، السيد « عوض » يمهد لتقديم الكتاب ـ وما أحدثه من أثر ـ بمثل ذلك فيقول : « إن الكتاب ليس فيه اسم فؤاد ، ولكن الناس تعرف بالضبط من الذي يهمه الأمر في هذا الكتاب كله : إنه الملك فؤاد . إن الملك فؤاد كان يحكم مصر وقتها بدستور أوقف العمل به وبرلمان معطل ، وسعد زغلول زعيم الأغلبية خارج الحكم ، ووزارة ائتلافية يرأسها أحمد زيور باشا : وزارة تضم حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين » .

ويمضي ليبين كيف أصدر الشيخ علي عبد الرازق كتابه فكان كالقنبلة المدوية ، لتغير هذا كله .. أي أن الشيخ ـ الحر الدستوري المؤيد للملك المتعاون معه ضد البرلمان والدستور ـ كان يريد أن يتحدى الملك ويعيد البرلمان المعطل والدستور ؟

ويسقط الوزارة المؤلفة من حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين ! ! .

والسيد « بهاء الدين » أيضاً – الذي كان قدوتهم والذي وضع لهم هذا المنهج – يقدم لعرضه قضية الشيخ عبد الرازق وكتابه بقوله :

« وفي تلك السنة – ١٩٢٥ – كان الدستور معطلاً ، وسعد زغلول مبعد عن الحكم ، وكان الملك فؤاد يحكم مصر حكماً استبدادياً بواسطة وزارة من حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين » . ثم يقول في النهاية : « والمدركون لهذه المؤامرة لا يتكلمون .. لكن الشيخ الشاب زين له شبابه وتحرره أن يقف ضد هذا كله .. وأن يخرج على الناس بكتاب يكون له دوي القنبلة ، ويكون من شأنه أن يسقط وزارة ويفض ائتلافاً ويحول في السياسة المصرية تياراً خطيراً ! »

وفي موضع آخر يقول إن الشيخ يهاجم الملكية والنظام الملكي .

فهل الشيخ عبد الرازق أصدر كتابه ليقف ضد هذا كله .. وليسقط وزارة حزب الأحرار الدستوريين : وزارة حزبه وقومه ، وليفض ائتلافهم مع الاتحاديين ، وليهاجم النظام الملكي ويقضي على رأس هذا الائتلاف ، أو هذه المؤامرة المشترك معه فيها الأحرار الدستوريون ..؟ وهل الشيخ كان من أنصار سعد ويريد عودة الوفد والبرلمان المعطل ؟

فانظر إلى هذا التناقض ، الذي وقع فيه الكاتب . على أنه يعود بعد ذلك فيقول — دون أن يشعر أنه يناقض نفسه — : « ولم تقف إلى جانب علي عبد الرازق إلا جريدة السياسة ؛ فهي أولاً جريدة حزب الأحرار الدستوريين الذي ينتسب إليه آل عبد الرازق ، وهي ثانياً الجريدة التي جمعت أغلب الكتاب والمفكرين » .

فهل جريدة « السياسة » هبت لتدافع عنه لأنه كان يقصد أن يسقط حزبها من الوزارة ؟ أو لأنه يهاجم الملك الذي أوجد هذه الوزارة ، والذي يتوقف بقاؤها على رضاه وعطفه ؟ وهل هذه الجريدة تناصره ، لأنه يريد عودة « سعد زغلول » ، الذي تعتبره عدوها الأول ؟

هذه كلها نتائج هذا المنطق الذي ذهب إليه الكاتب ، ومن سار على وتيرته .

فالنتيجة أو الخلاصة التي نخرج بها من هذا النقاش — وما قدمنا من حقائق — أنه لم يكن معقولاً — أبداً — أن يقصد الشيخ علي عبد الرازق أو أن يفكر في مهاجمة الملك ، أو الوضع الذي كان قائماً إذ ذاك ، لأن الشيخ وحزبه كانوا في صف هذا الملك ، ومن أنصاره في سياسته متعاونين معه في تنفيذها ، وهي سياسة الرجعية ومحاربة الدستور وتزوير الانتخابات ، ومحاولة القضاء على الوفد الذي يمثل الشعب .

أو نصوغ الدليل في صورة منطقية ، بأن نقول : إن الشيخ كان من الأحرار الدستوريين ، والأحرار الدستوريون كانوا حلفاء الملك – حتى وقت صدور الكتاب – فليس من المعقول أن يكون الشيخ قصد من وضع كتابه مهاجمة الملك حليف الحزب ونصيره . وإذن ، فكل ما صوره هؤلاء الكتاب من أن الشيخ صوب سهماً ، أو ألقى قنبلة على الملك وما إلى ذلك – وهم باطل من وحي الخيال ، ويخالف الواقع . وإذ فلنبحث عن سبب آخر لما دفع المؤلف إلى تأليف كتابه .

والآن – وفي ضوء كل هذه الحقائق – نكون قد أبطلنا الدعاية التي روج لها أولئك الكتاب ، وينشرونها من حين لآخر في الصحف – وهي أن الشيخ عبد الرازق كان بطلاً لا يبارى للحرية والدستور ، وأنه قام ليتحدى الملك من أجل حقوق الشعب . فهذا ما لا أساس له ، وهو يؤدي إلى التناقض المرفوض ، ويتصادم مع الفكر السليم ووقائع التاريخ .

وفي الختام ، لنستكمل هذا البحث ، أن نستعرض الأدلة التي أتى بها هؤلاء الكتاب ليسندوا رأيهم – لنتعرف أولاً إلى طريقة تفكيرهم ، وأيضاً من باب النصفة لهم .

قالوا : إن الشيخ قصد – حتماً – الملك فؤاد . لأنه قال في أول كتابه : أشهد أن لا إله إلا الله ، ولا أخشى أحداً سواه ! فأحداً هنا يعني : « الملك فؤاد » !!

هذا هو تفسير السيد « بهاء الدين » ، ثم تبعه زملاؤه .

لماذا ، وبأي وجه ؟ هكذا .. بالقوة والعافية ! فليت شعري كيف نحول النكرة إلى معرفة ، والعام إلى خاص — بدون سبب ؟!

هذه عبارة يقولها غالباً مؤلفو الكتب ، ويرددها خطباء المنابر ، وهم لا يعنون أحداً بالذات — فضلاً عن أن يكونوا يعنون الملك فؤاد !! فإما أن الشيخ لا يقصد أحداً بعينه ، وإما إذا بدا لنا أن نفترض أنه يقصد جهة معينة فهذه الجهة نأخذها من كلامه هو — أي بدليل — فهو يقول في موضع من كتابه : « وأما ثانياً فلأن المغامرة في بحث هذا الموضوع قد تكون مثاراً لغارة يشن نارها أولئك الذين لا يعرفون الدين إلا صورة جامدة .. الخ » . فهذه هي الجهة التي يغلب أن يكون الشيخ قصدها — إن كان له قصد — ولا سيما أنه كرر هذا المعنى في مواضع أخرى — وهم الجامدون في نظره الذين سيشنون عليه نار الغارة . وذلك لأنه يعرف أنه يغامر ويتناول موضوعاً خطيراً ، يخالف فيه ما أجمع عليه العلماء وما يعتقده المسلمون . فلذا قال : لا أخشى أحداً سواه : يعني هؤلاء المعارضين الذين سيثورون عليه . وهو ما حصل فعلاً .

على أنه لماذا كل هذا التعنت والتعسف في تأويل لفظ عام لا يفيد شيئاً ..؟!

كما استدل ذاك الذي كتب في « الطليعة » على أن المؤلف كان يعني الملك فؤاد دون سواه ــ بأن المؤلف استعمل لفظ « خليفة » أكثر من « إمام » ، و« خلافة » بدلاً من « إمامة » ولفظ ملك أو سلطان ، وأنه استخدم أفعال « المضارعة » .. !

ولست أدري أي نوع من الاستدلال هذا ؟ وما السر الباتع لأفعال المضارعة ، وهي التي نتحدث بها كثيراً عن الماضي ؟ وكيف يؤدي هذا إلى النتيجة المذكورة ؟

وأدلتهم الأخرى الباقية هي الإشارات التي وردت في كلام الشيخ عبد الرازق إلى الملوك ، وحملته على هؤلاء الملوك .

فهو يقول ــ مثلاً ــ : « .. وليتبين أن ذلك الذي يسمى عرشاً لا يرتفع إلا على رؤوس البشر ، ولا يستقر إلا فوق أعناقهم ، وأن ذلك الذي يسمى تاجاً لا حياة له إلا بما يأخذ من حياة البشر ولا قوة له إلا بما يغتال من قوتهم ، ولا عظمة له ولا كرامة إلا بما يسلب من عظمتهم وكرامتهم الخ » .

فكل الذين تحدثوا عن الكتاب اقتبسوا هذه العبارة ، وهللوا لها ــ معلنين أنه لا يقصد بها إلا الملك فؤاد ، دون غيره . وهتفوا إذن لشجاعة الشيخ وبطولته ..

ولو قرأوا أول العبارة ــ الذي حذفوه ــ لوجدوا أن أولها هو : « ولولا أن نرتكب شططاً في القول لعرضنا على القاريء

سلسلة « الخلافة » إلى وقتنا هذا ، ليرى على كل حلقة من حلقاتها طابع القهر والغلبة ، وليتبين أن ذلك الذي يسمى عرشاً .. إلى آخر الجملة السابقة .

فالمؤلف كان يتكلم على تاريخ الخلافة ، والخلفاء الذين سماهم ملوكاً ، لأنه لا يعترف بالخلافة . فهو إنما يتكلم عن هؤلاء الملوك : أي في الماضي — كما يفهم — من كلامه في أول الفصل .

ولو قرأ هؤلاء الكتاب قبل هذه العبارة ، بأربعة أسطر — لوجدوا الشيخ يقول بالنص : « وكذلك الخلفاء من بعد ، إلى يومنا هذا . وما كان لأمير المؤمنين — محمد الخامس سلطان تركيا — أن يسكن اليوم يلدز لولا تلك الجيوش التي تحرس قصره وتحمي عرشه » ! ويكتب الشيخ في هامش تلك الصفحة نفسها ما يأتي : « كتبنا ذلك يوم كانت الخلافة في تركيا وكان الخليفة محمداً الخامس » .

و« محمداً الخامس » هذا — لمعرفة أصحابنا الصحفيين — كان خليفة في تركيا منذ سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩١٨ : أي أنه كان موجوداً قبل أن يتولى السلطان فؤاد عرش مصر — إذ أن هذا لم يتول إلا في يوم ٩ أكتوبر من عام ١٩١٧ ، ولم يصر ملكاً إلا بعد ذلك بخمس سنوات : أي في عام ١٩٢٢ .

فالشيخ كان يكتب عن « محمد الخامس » ومن كان قبله

من الخلفاء : أي الملوك . وعبارته السابقة لم تكن تنصب إلا على هؤلاء الملوك .

لكن بحاثنا المشار إليهم لا يقرأون الكتاب أو يبترون النص ، ولا يرون حتى نص المؤلف على قصده ، وهم مصرون على أن العبارة لم يكن يقصد الشيخ بها غير الملك فؤاد !! فهذه هي طريقة قراءتهم واستدلالهم . ويا ويل التاريخ إن كان يقرأ ويفسر على هذا النحو . ولا ضرورة إذن لأن نشير إلى اقتباساتهم الأخرى من هذا النوع ، فكلها على هذه الشاكلة . ونقول – على وجه الإجمال – إن هؤلاء كلما وجدوا لفظ « الملك » أو « الملوك » في كلام المؤلف صاحوا بأنه لا يقصد غير الملك فؤاد بالذات – بدون أي سبب ودون أي دليل . ولا يكلفون أنفسهم بأن يتفهموا السياق ، أو يقرأوا ما قبل العبارة أو بعدها ببضعة أسطر – فإنهم حينئذ سيجدون أن الشيخ لا يتكلم إلا على الخلافة والخلفاء – أي في التاريخ والماضي . ولم يكن الملك فؤاد « المظلوم » أحد هؤلاء الخلفاء !

ونكتفي – كمثل آخر – بالعبارة التي ختم بها المؤلف كتابه – حيث أطبق الكل على اقتباسها – وهي التي بدأها بقوله « تلك جناية الملوك واستبدادهم بالمسلمين الخ » .. فقبلها بأسطر – وفي نفس الصفحة – نجده يقول : « ثم ما

كان « الخلفاء » ليكتفوا بذلك ، ولا ليرضوا بما رضي به أبو بكر .. بل جعلوا السلطان خليفة الله في أرضه وظله الممدود على عباده .. ثم إذا « الخلافة » قد أصبحت تلصق بالمباحث الدينية .. » ويلي ذلك مباشرة العبارة المذكورة : « تلك جناية الملوك واستبدادهم بالمسلمين » . فهو لا يتكلم على غير الخلفاء ، وهم الذين اتهمهم – ظلماً وعدواناً ، كما سنعرف فيما بعد – بأنهم كانوا يضطهدون العلم والعلماء ، ولا سيما فيما يتعلق بعلوم السياسة .

واخيراً – في نهاية المطاف – لماذا نتكلف كل هذا البحث والتدليل ؟ فهذا هو الشيخ عبد الرازق نفسه – حينما وجه إليه بعض خصوم حزبه تهمة أنه قصد بكتابه العرش المصري والتاج المصري – يرد عليهم بمقال نشره في جريدة « السياسة » في ذاك الوقت . وقد قال فيه تحت عنوان « عرش وتاج وذات ملكية » .

« .. أولئك ملوك لم يراعوا للعلم حرمة ولا عرفوا للحرية قدراً . وملك مصر (يعني الملك فؤاد) – أعز الله دولته – وما يضيره أن لا يكون خليفة – هو أول ملك عرفه الإسلام في مصر ملكاً دستورياً ، ينصر العلم والعلماء ويؤيد في بلده مباديء الحرية .. الخ »

فهل نريد دليلاً أقطع أو أوضح من هذا ؟ إن الشيخ

ينطق بنفسه ــ والاعتراف هو سيد الأدلة ــ ويحدد مراده ، ويرد على هؤلاء الكتاب الذين يحرفون معناه ، وهذا هو ينشر على الملأ في صراحة أنه لايقصد الملك فؤاد ، بل هو يثني عليه بأحسن الأوصاف .

لم يعد بعد هذا مكان للجدال

على أن السؤال الذي سيثب إلى الذهن على أثر ذلك هو : ولماذا ــ إذن ــ غضب الملك على الشيخ وكتابه ؟ ولماذا كان الاتجاه الرسمي إلى محاكمة المؤلف وعقابه ؟ ولم أثيرت تلك المعركة ، وشبت نار الجدال في الصحف ، وحدثت الأزمة السياسية وما تلاها من تطورات ؟ وأيضاً : لماذا وضع المؤلف كتابه ، وماذا كانت غايته أو قصده الحقيقي منه ؟

كل هذه الأسئلة وأمثالها سنجد الإجابة عنها في الفصول التالية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٦

تطوّر المعركة

نجحنا الآن في أن أبطلنا خرافتين : الخرافة الأولى أن الشيخ عبد الرازق قصد بكتابه « الإسلام وأصول الحكم » أن يتحدى الإنجليز ، فقد أثبتنا أن الإنجليز كانوا بعيدين عن هذه القضية ، ولم يتدخلوا فيها . والثانية أنه كان يقصد أن يعارض أو يتحدى الملك فؤاد ، فقد تبين لنا أن الأحرار الدستوريين — وهم عشيرة الشيخ — كانوا في ذلك الوقت حلفاء الملك ، بل منفذين لسياسته .

وعلى كل ، فلم يكن الملك أعلن — رسمياً أو غير ذلك — رغبته أو تصميمه على أن ينال الخلافة ، وكل ما حدث أنه تقرر عقد مؤتمر إسلامي عام لينظر في الأمر ، ولم يكن أحد يعرف بعد ماذا سيكون القرار . ثم قامت صعوبات في وجه المؤتمر ، فلم يمكن عقده في الموعد الذي حدد له ، وأجل إلى العام التالي . ونضيف إلى ذلك أن الشيخ — وهو قاضٍ شرعي — كان موظفاً ، فكان مستبعداً أن يفكر في

مهاجمة « جلالة الملك » رئيس الحكومة والدولة ، الذي كان كل الزعماء يقدمون له فروض الطاعة والولاء ، فيعرض بذلك نفسه ووظيفته للخطر من غير موجب — ولم يعرف عن الشيخ أبداً أنه كان من الثوريين السياسيين !

وهناك حقيقة هامة يجب التنبيه إليها — وقد أغفلها كل الذين كتبوا عن هذا الكتاب — وهي أن الشيخ لم يكون فكرته ويأخذ في تأليف الكتاب في عهد الملك فؤاد ، ولا بعد إلغاء الخلافة من تركيا . ولكنه بدأ في تأليفه في أيام الحرب العالمية الأولى : أي قبل مجيء الملك فؤاد — كما نص على ذلك في المقدمة وفي صلب الكتاب ، فقال إنه كتب ذلك في عهد السلطان « محمد الخامس » خليفة تركيا في ذلك الوقت — كما رأينا ذلك في الفصل السابق — وتحدث عن قصر « يلدز » على ضفاف البوسفور ، الذي يقيم فيه هذا السلطان . فالمسألة كانت بعيدة عن الملك فؤاد ، وليس كما توهم الذين كتبوا عن الشيخ ، دون أن يفطنوا لهذه الحقيقة .

والواقع أن ظهور الكتاب تأخر عن الوقت المناسب . فقد كان المحتمل أن يصدر بعد قليل من الشروع في تأليفه ، أي في أيام الحرب العالمية ، ولكن الشيخ — كما صرح بذلك في المقدمة — أنفق فيه « سنين كثيرة العدد ، كانت — كما قال — سنين متواصلة الشدائد متعاقبة الشواغل .. أستطيع العمل فيها يوماً ثم تصرفني الحوادث أياماً ، وأعود إليه شهراً ثم أنقطع أعواماً »

وبعد هذه السنين الكثيرة ، أخرج كتابه الذي لم يزد عن مائة صفحة . فكان من سوء حظ الشيخ أن ظهر الكتاب بعد أن تغيرت الأحوال ، وقد سبقته الأحداث فتحققت الفكرة التي كان يهدف إليها الكتاب – بالفعل – وهي هدم الخلافة ، حيث أعلن كمال أتاتورك إلغاء الخلافة من بلاده . ثم جاء صدور الكتاب في الوقت الذي بدأت فيه حركة نشيطة في مصر والعالم الإسلامي لإحياء الخلافة ، وأخذ كثير من ملوك الإسلام يتطلعون إلى هذا المقام الجليل .

ظهر الكتاب إذن في وقت غير ما كان مقصوداً من قبل ، فكان نشازاً ومعارضاً لسير الأحداث ، وبدا – على غير ما كان يقصد صاحبه – تحدياً لجهات لم تخطر في ذهنه من قبل ، وكان طبيعياً أن يعتقد كثير من الناس – وهم لا يلحظون ظروف التأليف – أن المؤلف إنما قصد أن يعارض حركة الخلافة التي كانت قائمة إذ ذاك ، أو يقف في وجه من يطمحون إلى تقلد هذا المنصب ، فجاء الكتاب في الحقيقة صدمة للشعور العام ، الذي كان ينبض بأمل إحياء الخلافة وإعادة مجدها – ولا سيما في مصر والعالم العربي .

وأخيراً ظهر الكتاب وهو يهاجم الخلافة التي ألغيت بالفعل ، فكان تحصيل حاصل أو غير ذي موضوع ، ولكنه جاء بمثابة فتوى شرعية لتبرير العمل الذي أقدم عليه من ألغوا الخلافة ، فهو إذن تأييد لما فعله أو اقترفه «أتاتورك» .

و« أتاتورك » الآن قد أصبح مكروهاً وممجوجاً، ومقترفاً في ذهن الناس بالإلحاد أو الضلال . وماذا فعل حين ألغى الخلافة ؟ أعلن الجمهورية ، وصار هو نفسه رئيسها ، وجعل حكومته « علمانية » أو لا دينية . فالشيخ إذن يدعو إلى مثل ما حدث في تركيا . ولم يكن هناك شيء يخاف منه الملك أو دوائر القصر مثل الجمهورية . ومن يدعو إليها فهو إذن فاقد الولاء ، ويعمل لهدم النظام القائم في البلاد .

هكذا ظهرت دعوة الشيخ التي قدمها ودافع عنها في كتابه . وكان بديهياً أن يربط الناس بين هذه الدعوة وبين ما حدث في تركيا ، الذي كان قريباً من الذاكرة ، وكان لا يزال منفذاً إذ ذاك . وقد عبرت عن ذلك بعض الصحف والمجلات . ونظرت إليه هكذا الدوائر الرسمية وكثير من المراقبين في الخارج . وكان لهذا آثاره العنيفة التي ستظهر بعد حين

هذا من الناحية السياسية . ومن الناحية الدينية احتوى الكتاب على آراء تعد خروجاً على ما أجمع عليه المسلمون ، بل تخالف ما هو معتقد ومسلم به عن حقيقة الإسلام ، وفيها هدم لأساس شريعته العملية ، وطعن ظاهر في التاريخ الإسلامي ، وانكار لعلاقة الخلافة ــ في جميع عصورها ــ بالإسلام . كانت آراء شاذة ومتطرفة ؛ وصدورها من قاض شرعي ،

مفروض فيه أن يلتزم ويحكم بشريعة الإسلام ، جعلها أكثر شذوذاً وتطرفاً

هذه الآراء كانت لا بد أن تثير معارضة من الجهات الدينية والسياسية .

وهي – في ذاتها – آراء ضعيفة مبنية على أخطاء ، وأدلتها واهية ؛ ولكن صاحبها يشغل مركزاً دينياً رسمياً ، ويكتب على غلاف كتابه : « من علماء الأزهر » ، وهو من بيت كبير يشتغل بالسياسة ، ويعد من أركان أحد الحزبين المشتركين في الوزارة المتعاونة مع الملك ، فلا بد أن تؤخذ هذه الآراء مأخذ الجد ، وتوضع موضع الاهتمام ، ويرد عليها بعنف ويسأل صاحبها عما يقصد من هذه الآراء ، ويحاسب ويلقى جزاءه

بدأت المعارضة من العلماء. ومن ذلك الوقت ثارت معركة استغرقت نحو ستة أشهر تخللتها شهور الصيف – وذلك من ابريل إلى أواخر سبتمبر – وكانت تزداد في درجة عنفها حتى صارت عاصفة سياسية ، وكانت لها عواقب ونتائج .

كان في مقدمة من رفع الصوت محتجاً على هذه الآراء ، ومنبها إلى خطرها وعلاقتها بأغراض الاستعمار والمستعمرين السيد « محمد رشيد رضا » تلميذ الإمام محمد عبده وصاحب مجلة « المنار » . فكتب مقالاً بعنوان « الإسلام وأصول الحكم »

بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام – بل دعوة جديدة إلى نسف بنائها وتضليل أبنائها . »

وقال فيه : « ما زال أعداء الإسلام يجاهدونه بالسيف والنار ، وبالكيد والدهاء وبالآراء والأفكار ، وبإفساد العقائد والأخلاق ، وبالطعن في جميع مقومات هذه الأمة ، وتقطيع جميع الروابط التي ترتبط بها شعوبها وأفرادها – ليسهل جعلها طعمة للطامعين وفريسة لوحوش المستعمرين !

وهذه الحرب السياسية العلمية للإسلام أضر وأنكى من الحروب الصليبية باسم الدين .. وقد كان آخر فوز لهـذه الحرب على المسلمين إلغاء الترك لمنصب الخلافة من دولتهم ، وتأليفهم حكومة جمهورية غير مفيدة بالشرع الإسلامي ، فذعر لهذا العالم الإسلامي وطرب له الإفرنج ومروجو سياستهم . ورفع هؤلاء عقائدهم في مصر هاتفين لعمل الترك ، ونشطوا لجعل الحكومة المصرية حكومة لا دينية مثل حكومة « أنقرة » . وبينا نحن كذلك إذا نحن ببدعة حديثة لم يقل بمثلها أحد انتمى إلى الإسلام – صادقاً ولا كاذباً – بدعة شيطانية لم تخطر في بال سني ولا شيعي ولا خارجي ، بل لم تخطر على بال بعض الزنادقة . والناعق بهذه البدعة من العلماء المتخرجين في الأزهر من قضاة المحاكم الشرعية (إن هذا الشيء عجاب) . ثم ختم المقال قائلا

« أول ما يقال في وصف هذا الكتاب أنه هدم لحكم الاسلام وشرعه من أساسه ، وتفريق لجماعته ، وإباحة مطلقة لعصيان الله ورسوله في جميع الأحكام الشرعية الدنيوية ، وتجهيل للمسلمين كافة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين. ولا نقول شيئاً في شخص صاحبه فحسابه على الله . وإنما نقول إنه لا يجوز لمشيخة الأزهر أن تسكت عنه . فإن هذا المؤلف رجل منهم ، فيجب عليهم أن يعلنوا حكم الإسلام في كتابه ، لئلا يقول هو وأنصاره إن سكوتهم عنه إجازة له أو عجز عن الرد عليه » .

وكتب أيضاً الشيخ محمد شاكر — من كبار العلماء وكان وكيلاً سابقاً للأزهر — مقالاً يرد فيه على الشيخ عبد الرازق ، ويتهمه بأنه يحبذ أن تقوم في مصر جمهورية لا دينية ، وبأنه ثائر على الحكومة وخارج على نظمها الثابتة . فاضطر الشيخ عبد الرازق أن يكتب في جريدة حزبه ويدافع عن نفسه .

وأخذت هذه المعركة في الارتفاع ، وصارت القضية تشغل الرأي العام ، ودار الجدال في الصحف — ولا سيما بين جريدة « الأخبار » المعارضة وجريدة « السياسة » المدافعة ، ثم اشتركت سائر الصحف .

فمن ذلك أن جريدة « الأخبار » — التي كانت لسان حال الحزب الوطني ويرأس تحريرها الصحفي القدير الوطني الاستاذ « أمين الرافعي » — كتبت تقول :

« لم يقع من نفوسنا موقع الاستغراب إقدام الشيخ علي عبد

الرازق على إصدار هذا الكتاب ، لأننا نعرف عنه في كل حياته ضعفاً في تحصيل العلوم ، وطيشاً في الرأي وإلحاداً في العقيدة . هذا إلى أنه انغمر منذ سنين في بيئة ليس لها من أسباب الظهور سوى الافتئات على الدين ، وتقمص أثواب الفلاسفة والملحدين ... وصار خليقاً بلقب « الاستاذ المحقق » و« العلامة الكبير » و« المصلح المجدد » .. وغير ذلك من الألقاب التي يتقارضونها ، ويسمون أنفسهم بها . » ! !

ثم أخذت المعركة تتطور وتبدو ظواهر إيجابية. فقد قامت بعض مظاهرات من الأزهر تعلن الاحتجاج ، ورفعت عرائض وقع عليها عدد كبير من العلماء إلى شيخ الأزهر وبعض الجهات الرسمية ، طالبوا فيها بأن ينهض الأزهر بواجبه في الدفاع عن الدين ، والرد على أمثال هذه الدعوات الإلحادية الهدامة .

ولا شك أن هذه الحركات كانت طبيعية ومتوقعة ، لما احتوى عليه الكتاب من آراء متطرفة شاذة تعد خروجاً على أحكام الدين وتحريفاً لحقيقة الاسلام وطعناً في تاريخه . وكان لا بد أن يستجيب المسؤولون في الأزهر لهذا الاحتجاج ، الذي كان يهدد بأن يصير ثورة ، ويقوموا بواجبهم في حماية الدين وصيانة سمعة علمائه .

لكن الذي لا جدال فيه ــ أيضاً ــ أن السياسة هنا أخذت تؤدي دورها ، وتتدخل وتستغل الموقف ، لتدفعه إلى غاية مرسومة . وهذا العامل السياسي القوي هو الذي جعل المعركة

تأخذ شكلاً أكثر خطورة ، وتتحول من الجدال النظري إلى اتخاذ اجراءات رسمية ، وما ترتب على ذلك من حدوث أزمة سياسية عنيفة ، كان من شأنها أن غيرت الوضع السياسي القائم ، ونتجت عنها نتائج بالغة الأهمية في تاريخ البلاد . كما أن هذا التفاعل السياسي هو الذي جعل للكتاب أهميته ، وأعطاه شهرة . وليس مرجع ذلك إلى أهمية آراء الكتاب من الوجهة العلمية ، أو قوة أدلتها أو صحتها ، من وجهة نظر الحقيقة والتاريخ (كما سيتبين ذلك حينما نعرض لمادة الكتاب في الفصول القادمة) .

فكيف تدخلت السياسة إذن ، وماذا كانت غايتها ؟

عرفنا أن الانقلاب الرجعي الذي تم – عقب استقالة وزارة الشعب – وزارة سعد زغلول – بتحالف بين الملك واللورد « اللنبي » وحزب الأحرار الدستوريين – أسفر عن ائتلاف مصطنع بين الأحرار الدستوريين وأتباع القصر ، الذين تكون منهم حزب « الاتحاد » . وكان تمثيل الأحرار الدستوريين – أولاً – « بصدقي باشا » الذي قام بتزوير الانتخابات ، ثم اشترك رئيس الحزب « عبد العزيز باشا فهمي » في الوزارة « الزيورية » ومعه ثلاثة آخرون . وذلك في ١٣ مارس ١٩٢٥ : لكن هذا الائتلاف بين الحزبين كان في نظر القصر مرحلة تمهيدية ، أو ضرورية مؤقتة اقتضاها الموقف . لأن حزب الاتحاد هذا انشيء لغرض معين ، هو أن يجمع الملك السلطات كلها في يده حينما تسمح الظروف ، ويتخلص من شركائه :

أي حزب الأحرار الدستوريين .

فظل هذا الائتلاف قائماً حتى صيف سنة ١٩٢٥ – أي إلى تلك الفترة التي حدثت فيها الضجة حول كتاب الشيخ عبد الرازق . وكان حدث هام قد وقع في محيط السياسة المصرية ، وهو انتهاء عهد « اللورد اللنبي » – بإقالته أو استقالته – وغادر القطر نهائياً في منتصف شهر يونيه سنة ١٩٢٥ . وكانت هذه هي الفرصة التي سنحت ليحقق الملك غايته ، ويحدث تغييراً في الوضع السياسي ، ويستطيع أن ينفرد بالحكم . ذلك أنه كان من الحقائق السياسية أن اللورد « اللنبي » كان هو راعي حزب الأحرار الدستوريين . فقد نشأ هذا الحزب في كنفه وبتأييده ، منذ عام ١٩٢٢ – بل من قبل ذلك حين انشق « عدلي » ومن تابعه على سعد ليهجضوا ثورة سنة ١٩١٩ . وهذا شبيه بما كان من أن حزب الأمة – الذي كان سلف هذا الحزب – نشأ كذلك في حضن اللورد كرومر ورعايته . فلما ذهب « اللنبي » حانت الفرصة – التي لا تعوض – للخلاص من الأحرار الدستوريين ، إلا أن يبقوا خاضعين لا قيمة لهم ، منفذين لإرادة القصر والحاشية . وكانت الأداة في إحداث هذا التغيير ، أو السلاح الذي استعمل في هذا الصراع الحزبي ، ليذبح به الأحرار الدستوريون أو تذبح سمعتهم على الأقل – هي الثورة التي حدثت على كتاب الشيخ علي عبد الرازق ، ولا سيما لأنها ثورة تتصل بالعقائد الدينية ، ويمكن استغلال الشعور فيها استغلالاً جيداً .

كان المشرف على تنفيذ سياسة القصر هو – كما ذكرنا من قبل – « حسن نشأت باشا » رئيس الديوان الملكي ، وهو الذي كون حزب الاتحاد . وكان قد أعلن عن هذا الحزب في يناير من عام ١٩٢٥ ، فتكون من طائفة من الوصوليين والرجعيين ولكي نعرف الغرض من وجود هذا الحزب ، نسمع الاستاذ « العقاد » ليبينه لنا فيقول : « ولم حزب الاتحاد ؟ لم يسمى بهذا الاسم ؟ نعم . لأن الاتحاد يجمع الأحزاب والهيئات المتفرقات . فالمقصود إذن أن تفنى في حزب الاتحاد جميع الأحزاب المصرية » . أي أن الملك كان يريد أن يمحو سائر الأحزاب ويوجدها في هذا الحزب الواحد الذي سماه حزب الاتحاد ، وبذلك يصير دكتاتوراً حقاً . ويقول العقاد أيضاً – وهو الرجل الذي كان مندمجاً في صميم السياسة – : « إن الانتخاب الأول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون ، من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثاني فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين ، لأنهم سيوحدون فيهم جميع الأحزاب » . وهي تطبيق نظرية الحزب الواحد .

فحينئذ ، وقد سافر « اللورد اللنبي » – ولم يحضر بعدُ الذي يخلفه – وستمر الإجازة الصيفية قبل أن يحضر – أصبح الأحرار الدستوريون كاليتامى لاأب لهم . فيمكن إذن مهاجمتهم بسهولة ، وإذلالهم أو إبعادهم عن الحكم والسياسة . وفي ذلك الوقت ، كان الأزهر والمعاهد الدينية – وبحسب نص الدستور – تدخل في اختصاص ديوان الملك ، وكان القصر

قد عمل على أن يوثق علاقات الملك برجال الأزهر ، ليكسبه هذا قوة في ميدان السياسة ، وجعلهم يعتقدون أن الملك هو الذي يحقق مصالحهم ويحمي الدين من المعتدين عليه . ووجد « نشأت باشا » في الثورة الدينية التي قامت ضد هذا الكتاب الفرصة التي كان ينتظرها ، ليستخدم هذا السلاح ضد شركاء حزب « الاتحاد » — وهم جماعة الأحرار الدستوريين — لاخراجهم من الحكم . وكان الاشتراك في الوزارة قد أدى إلى حدوث خلافات على كثير من المسائل ، كما كان هناك تنافر بين أشخاص الوزراء . والأدهى من ذلك أن « عبد الغزيز فهمي باشا » رئيس حزب الأحرار الدستوريين عارض جلالة الملك في بعض رغباته ، فأحنق هذا الملك عليه وعلى حزبه . كما أنه — من ناحية أخرى — كانت طلبات الدستوريين يضرب بها عرض الحائط . وشعروا هم بالإهانة المتعمدة والإذلال ، حيث كان كل شيء يتم لصالح حزب الاتحاد ، ولهؤلاء الكلمة العليا ، و « نشأت باشا » يدير دفة الحكم مباشرة من القصر ، متخطياً الوزراء — ولا سيما الوزراء الدستوريين. فكان الموقف — إذن — قابلاً للالتهاب أو الانفجار .

والشواهد تدل على أن القصر عمل بمهارة في خلال هذه الأزمة التي نشبت حول الكتاب ، ليوجد الجو الملائم لتنفيذ غرضه . وذلك بأن يشوه سمعة الأحرار الدستوريين ، فيجعلهم يظهرون أمام الملأ على أنهم يشجعون الإلحاد والاعتداء على الدين ، فيؤلب هذا عليهم الجمهور ويثير الأزهر ، وفي

نفس الوقت يظهر الملك على أنه حامي الدين وراعي الأزهر والمدافع عن مقدسات الإسلام ، فيزيد هذا في حب الشعب له وتأييده ، ويجعله أهلاً لتبوء مقام الخلافة . أضف إلى ذلك أن رجال القصر اقنعوا الملك بأن حزب الأحرار الدستوريين يعارض سعي الملك إلى الخلافة ، بدليل إصدار هذا الكتاب من رجل منهم ، بل إن هذا الرجل يدعو إلى إعلان الجمهورية على نحوما حدث في تركيا .

والحقيقة أن أهم أو أكبر سبب أغضب الملك على صاحب هذا الكتاب – ولم يقرأه الملك طبعاً – أن الموضوع نقل وصور إليه على أن الشيخ يدعو إلى إقامة الجمهورية في مصر قياساً على ما حدث في تركيا . فإن « أتاتورك » ألغى الخلافة وأعلن الجمهورية وكذلك الشيخ يدعو إلى الغاء الخلافة لتقام الجمهورية – ولم يكن الشيخ يقصد ذلك طبعاً . ويدل على هذه الحقيقة ما ذكره « شفيق باشا » الذي كان معاصراً لهذه الأحداث من أنه طلب إلى أعضاء « الرابطة الشرقية » حين اجتمعوا ليبحثوا الأمر – قال لهم إنه يجب أولاً على الشيخ عبد الرازق أن يعلن أنه لا يقصد مطلقاً إقامة جمهورية في مصر . فهذه كانت هي التهمة الخطيرة وهي تهمة سياسية .

اجتمعت إذن كل هذه العوامل الدينية والسياسية . وكانت النتيجة أن صدر قرار من الأزهر بتقديم مؤلف الكتاب الشيخ « علي عبد الرازق » إلى محاكمة تأديبية أو دينية أمام هيئة كبار العلماء . ولم يكن غريباً أو شاذاً أن يقدم أحد أعضاء طائفة

إلى مجلس تأديب أو هيئة من الطائفة نفسها ، فهذا شيء عادي أو إجراء قانوني يحدث في كل وقت . ولكن هذه المحاكمة — بصفة خاصة — كان لها دوي ، لأن التهمة فيها تتعلق بمسألة دينية ، وسياسية في نفس الوقت ، والمتهم فيها يشغل إحدى وظائف القضاء الديني ، وهو أحد أفراد أسرة كبيرة معروفة لها إتصال وثيق بالسياسة ، ولها نفوذ في الصحافة .

قدم الشيخ إلى المحاكمة ، بمقتضى المادة رقم (١٠١) من قانون الجامع الأزهر الصادر في عام ١٩١١ .

ومن سخرية القدر ، أن الذي وضع صيغة هذا القانون لجنة كان من أعضائها ثروت باشا وصدقي باشا — اللذان صارا فيما بعد من زعماء الأحرار الدستوريين — وكان رئيس اللجنة أحمد فتحي زغلول باشا .

ونص هذه المادة هو كما يلي :

« إذا وقع من أحد العلماء — أياً كانت وظيفته أو مهنته — ما لا يناسب وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع الأزهر بإجماع ١٩ عالماً معه من هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء . ولا يقبل الطعن في هذا الحكم . ويترتب عليه محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته في أية جهة كانت ، وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية » .

كانت إجراءات المحاكمة قانونية وعادلة . فقد اجتمعت الهيئة وأعدت قرار الاتهام ، وأعلنت المتهم بهذا القرار في

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٥ ، وأبلغته أنها ستنعقد في صورة « هيئة تاديبية » لمحاكمته ، في يوم ٥ أغسطس .

وكانت التهم التي وجهت إليه هي أن كتابه حوى أموراً مخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة ، منها :

١ ــ جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا .

٢ ــ أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ، ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين .

٣ ــ وأن نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة .

٤ ــ وأن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغا للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ .

٥ ــ إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا .

٦ ــ إنكار أن القضاء وظيفة شرعية .

٧ ــ أن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده كانت لا دينية .

ومن يقرأ الكتاب يجد هذه التهم ثابتة فيه ، وأن الشيخ قالها فعلاً وقررها . فالهيئة لم تزد ولم تبالغ في توجيهها ، بل

هناك نقط أخرى يمكن أن تضاف إليها – أيضاً .

وانعقدت الهيئة في اليوم المعين وهو (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ – الموافق ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ) برياسة الاستاذ الأكبر الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر ، وحضور أربعة وعشرين من كبار العلماء . وحضر المتهم الشيخ علي عبد الرازق . وسارت الجلسة .

فبدأ المتهم بتقديم دفع فرعي ، بأن هذه الهيئة ليس لها صفة قانونية تخول لها محاكمته .

فقبلت الهيئة النظر في هذا الدفع . وخلت للمداولة . ثم عادت وأعلنت قرارها : وهو أنها مختصة بنظر المسألة حيث إنها إنما تنفذ حقاً خوله لها القانون ، ولذا رفضت الدفع الفرعي . ثم أذن للشيخ بقراءة مذكرة دفاعه التي أعدها ، فقرأها ، واستمعت إليه الهيئة . وبعد تمام الإجراءات أذن له بالانصراف .

والواقع أن المذكرة التي دافع بها الشيخ عن نفسه كانت تراجعاً ، ومحاولة لإنكار أقواله الثابتة في الكتاب ، أو تأويلاً له بحيث يخرجها عن معانيها التي تدل عليها العبارات . فكان دفاعاً ضعيفاً لا ينفي حقيقة التهم الموجهة إليه .

وفي نهاية الجلسة أصدرت الهيئة الحكم . ونصه كما يأتي – بعد بيان الأسباب :

« .. ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن التهم الموجهة ضد الشيخ علي عبد الرازق ثابتة عليه ، وهي مما لا يناسب وصف

العالمية وفقاً للمادة (١٠١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ – فبناء على هذه الأسباب ، حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر بإجماع أربعة وعشرين معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ علي عبد الرازق أحد علماء الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب (الاسلام وأصول الحكم) من زمرة العلماء » .

هذا هو الحكم : أي أن الهيئة طبقت عليه نص المادة (١٠١ من قانون الجامع الأزهر . ثم يترتب على هذا الحكم – بالتبعية – بقية ما نصت عليه المادة المذكورة من جزاءات .

صدر هذا الحكم ، وهو مسألة داخلية بين أحد أفراد طائفة والهيئة العليا لهذه الطائفة ، وبإجماع أربعة وعشرين من كبار علماء مصر – على رأسهم شيخ الجامع الأزهر . والموضوع ديني يتعلق بالعقيدة الاسلامية . ولا شك أن الشيخ – من الوجهة الدينية – كان يستحق الإدانة . بل إن بعض كبار العلماء مثل : الشيخ محمد شاكر والشيخ يوسف الدجوي والشيخ محمد بخيت والسيد محمد رشيد رضا – أفتوا بردته عن الاسلام . ومجالس التأديب يعترف بها القانون ، وموجودة في كل الهيئات . ولكل هيئة الحق في الدفاع عن كرامتها وسمعتها ومبادئها ، وأن تحاسب أعضاءها إذا ثبت لها أن عضواً خرج على مبادئها الأساسية أو خالف قواعد نظامها ، أو أتى ما لا يليق بهذه الهيئة . وهو ما تفعله الهيئات والنقابات والأحزاب في كل الدول والمجتمعات ، ويعتبر هذا حقاً قانونياً معترفاً به.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا كان أيضاً هو رأي الزعيم الوطني « سعد زغلول » ــ الذي كان قبل أن يكون وزيراً مستشاراً وقانونياً كبيراً .

ولم تكن المسألة حرية الرأي ــ كما تراءى لبعض الناس ــ فالرأي ظل موجوداً ، والكتاب ظل منشوراً يقرؤه كل من شاء أن يطلع عليه ، فلم يصدر قرار بمنعه أو حرقــه أو مصادرته ــ كما يفعل في جهات أخرى . وإنما الشيخ حوكم باعتباره عضواً في هيئة وموظفاً ، والعضوية والوظيفة لها شروط والتزامات وتخضع للوائح والقوانين .

لكن هذا الحكم ــ للظروف التي كانت تحيط به ، ولتداخل العوامل السياسية والدينية ، والشخصية أيضاً ــ أثار ضجة كبرى وكان له دوي مثل القنبلة . فالقنبلة لم تكن الكتاب ــ كما توهم الذين لم يتعمقوا الأمور ــ ولكن كانت هذا الحكم ، الذي صدر وسط تلك العوامل غير العادية ، فأثار معركة في الصحف ، ثم فجر أزمة سياسية كانت لها نتائج بعيدة المدى . أو إذا شئنا أن نستعمل التعابير الصحفية قلنا إنه ليس الكتاب هو الذي أشعل الحريق ، ولكنه هو الحكم ، واليد التي امتدت لتشعله هي السياسة وأغراضها .

والآن نذهب لنستعرض هذه المعركة الصحفية والسياسية ، وهذا هو الذي سيظهره لنا الفصل التالي .

٧

هبوب العاصفة !

على أثر صدور حكم هيئة كبار العلماء قامت « جريدة السياسة » ، المتكلمة بلسان الأحرار الدستوريين — ولم تقعد !

فلو كان الذي صدر ضده الحكم شخصاً عادياً ، لعد الحادث فردياً . وكان الذي أمام هذا الشخص إما أن يرضخ ، وإما أن يلجأ إلى القضاء لعله يجد منفذاً أو يستند إلى بعض المباديء الدستورية . ولكن المسألة هنا كانت غير عادية . فالمحكوم عليه أحد أفراد أسرة لها شأن كبير في السياسة ، ومن أهم دعائم حزب الأحرار الدستوريين ، وهناك صداقات شخصية — فوق العلاقات السياسية — بين رئيس تحرير الجريدة المشار إليها وأعضاء هذه الأسرة . فكيف تقبل الجريدة أو الحزب — إذن — أن ينفذ هذا الحكم على مثل هذا الشخص الذي يجب أن يكون — في نظرها — فوق القانون .. هذا إلى أن الجريدة فهمت أيضاً الأغراض السياسية وراء صدور هذا الحكم ، وعرفت أنه ليس موجهاً ضد الشيخ علي عبد الرازق وحده ، ولكن ضد الحزب نفسه في الوقت ذاته .

فهبت جريدة « السياسة » تحاول أن تمنع تنفيذ القرار ،

وتحمي الشيخ عبد الرازق ، وأخذت تنشر سلسلة من المقالات المنفعلة . وكان محور هذه المقالات الطعن في قرار الهيئة من الناحية القانونية أو الدستورية ، ورفع شعار المناداة بحرمة الدستور وضرورة صيانته ومنع الاعتداء عليه ، ولا سيما ما ينص عليه الدستور من كفالة حرية الرأي .

وانبرت ترد عليها جريدة « الاتحاد » — المتكلمة بلسان حزب الاتحاديين — فصارت الحرب دائرة معلنة بين الحزبين المؤتلفين في الوزارة ، على لسان جريدتيهما . ولم يدر الجدال حول الكتاب والآراء التي اشتمل عليها : أي حول موضوع الخلافة ونوع علاقتها بالإسلام ، وما يتصل بذلك ، ولكن الجدال دار حول المسائل القانونية والدستورية ، أو حرية الرأي : أي أن القضية لم تعد قضية فكرية أو ثقافية ، ولكن منذ ذلك الوقت — كما ظهرت في الصحف والدوائر الحزبية — صارت قضية سياسية أو قانونية . أما الكتاب فقد نسي أمره ، وخرج من المعركة — بعد أن استخدم ذريعة لإثارتها — ولم يعد يهتم به إلا بعض رجال الدين .

ويهمنا من هذه المعركة ما نادت به جريدة « السياسة » من وجوب المحافظة على الدستور ، وصيانة حرية الرأي .

فمن ناحية الدستور ، كان عجباً — حقاً — أن جريدة الحزب الذي قام بالاعتداء الشنيع على الدستور ، واشترك في المؤامرة الرجعية ضده — تلك المؤامرة التي أدت إلى تعطيل البرلمان الممثل لإرادة الشعب ، ووأد الحياة النيابية في مهدها ،

بعد أن كسبتها الأمة بدماء شهدائها ــ هذا الحزب الذي قبل أن يدخل الوزارة التي قامت بتزوير الانتخابات ، وتنفيذ إرادة الانجليز ، ومحاربة الحريات ــ كان عجباً حقاً أن هذه الجريدة التي ظلت تدافع عن سلوك هذا الحزب ، تجيء اليوم لترفع صوتها بالبكاء على الدستور ، وتنادي بضرورة العمل على التمسك بمبادئه . لذا لم يقع دفاعها من الناس موقع الاقناع ، لكنهم قالوا لعلها أخذت درساً ، وهذا يعد علامة في طريق التحول . وكانت الحوادث ستأتي بعد قليل بدرس أشد وأقسى .

وأما من جهة حرية الرأي ــ وهذا هو الذي يتحدث عنه كثير من الناس حتى اليوم ، مخطئين في تصوير قضية الشيخ علي على أنها قضية هذا المبدأ ــ فكما نبهنا إلى ذلك من قبل ، لم تكن المسألة كذلك ، وهذه مغالطة . فالرأي ظل موجوداً ، والكتاب مطبوعاً منشوراً يقرؤه الجميع ، وبقي الشيخ يجهر بآرائه في جريدة حزبه وغيرها ــ كما يريد ، ويدافع عنه غيره ــ لم يمنعه أحد أو غيره من ذلك ، ولم يحجر على الكتاب ، بل قد طبع ثلاث مرات في نفس السنة . ولو شاء أن ينشر كتباً أخرى لفعل . فما هي حرية الرأي أكثر من ذلك ؟ ولكن المسألة كانت مسألة نظام ، ووضع العضو في جماعة أو نقابة بالنسبة للشروط التي يستلزمها منصبه ــ ولا سيما إذا كان منصباً دينياً يوجب التمسك بالدين وله اعتباره في نظر الجمهور ، وأيضاً حق كل هيئة أو طائفة من الحفاظ على

كرامتها وسمعتها ومبادئها ، وبوجه أخص إذا كانت هذه الهيئة دينية ، والمسألة تتعلق بمهاجمة المعتقدات الدينية .

ولم يفت الجرائد الأخرى : « الاتحاد » و« الاخبار » أن ترد على جريدة « السياسة » ببعض هذه المعاني . وذكرتها بأن حرية الرأي يكفلها الدستور في حدود القانون، ودافعت عن حق المجتمع في الدفاع عن نفسه ، كما قالت إن الهيئة لم تستعمل إلا ما يخوله لها القانون ، ونبهت الجريدة التي كانت متهمة إذ ذاك بنزعة إلحادية إلى أن الدستور الذي تلجأ إليه وتنادي بضرورة احترامه ينص على أن دين الدولة هو الإسلام .

لكن المعركة بعد قليل تطورت ووصلت إلى غايتها القصوى فحدث الانفجار الذي كان متوقعاً ، واشتد هبوب العاصفة .

ذلك بأن الحكم صدر ، ولم ينفذ — بعد — ما يستلزمه بالتبعية ، وهو ما تنص عليه المادة (١٠١) من القانون ، أي إخراج الموظف الذي صدر عليه الحكم من وظيفته الرسمية .

كانت هيئة كبار العلماء قد أرسلت الحكم إلى رئيس مجلس الوزراء (حسب ما يشير به القانون) لتنفيذ ما يترتب عليه . وكان الرئيس بالنيابة في ذاك الوقت هو « يحيى ابراهيم باشا » — الذي كان في نفس الوقت رئيس حزب « الاتحاد » أي حزب القصر . فأحال هذا الحكم إلى وزير الحقانية (العدل) — وكان هو « عبد العزيز فهمي باشا » — الذي كان في نفس الوقت رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

ولم يكن من المتوقع — بالطبع — أن يوافق هذا الوزير —

وهو رئيس حزب الدستوريين – على تنفيذ مثل هذا الحكم على رجل من الأسرة التي تعد من أهم أركان حزبه ، وهو أيضاً صديق شخصي لآل عبد الرازق ، ويرى جريدة حزبه تدافع كل يوم عن الشخص الذي يراد تنفيذ الحكم عليه . فماذا يفعل ؟ أراد أن يسوف ، لعله يجد مخرجاً ، فبدل أن ينفذ أحال الحكم إلى لجنة أقسام القضايا ، لإبداء الرأي في بعض النقاط القانونية .

لكن رئيس مجلس الوزراء بالنيابة كان يرى أن هذا الحكم غير قابل للطعن – بنص القانون – فبالتالي لا يكون موضعاً للاستشارة ، وأنه واجب التنفيذ تلقائياً . كما أنه كان من سوء الحظ أن رئيس لجنة القضايا وبعض أعضائها كانت من غير المسلمين ، فكيف يحال حكم صادر من هيئة كبار علمـاء الأزهر – كما قالت جريدة الاتحاد – على لجنة يرأسها مسيو « روستي » ومن أعضائها « غوره » ..؟!

وظل رئيس الوزراء يطالب الوزير بالتنفيذ ، وهذا يمهل ويؤجل . فلما طال الوقت ولم ينفذ الحكم ، صرح الرئيس بغضبه وحدثت مشادة بينهما ، فقال رئيس الوزراء على أثرها إنهما إذن غير متفقين ، ولا يستطيعان العمل معاً . وطلب من الوزير أن يقدم استقالته فلم يقبل ، وانصرف محتداً .

ومن اليسير أن نفهم أنه كان وراء هذا الأمر كله إرادة القصر – أو « نشأت باشا » – إرادة وجوب تنفيذ الحكم

لإحراج الأحرار الدستوريين وإخراجهم من الوزارة ، وتحقيق الأغراض السياسية التي شرحناها من قبل .

فعلى إثر المشادة ، توجه رئيس مجلس الوزراء إلى القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني ، ليستأذنه أو يأخذ موافقته (وكان هذا هو المصير المؤسف الذي أدى إليه الانقلاب الرجعي ضد الشعب والدستور) وأفهمه بأن المسألة دينية ، فترك له هذا حرية التصرف لأنه لا يتدخل في المسائل الدينية . ثم توجه إلى « قصر المنتزه » وعرض على جلالة الملك الموقف . فاستقر الرأي على وجوب إقالة الوزير — الذي هو رئيس حزب الأحرار الدستوريين . فأعد مرسوم الإقالة في نفس اليوم (٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥) . وبعد الظهر فوجيء الوزير وحزبه والجمهور بصدور ملحق لجريدة « الاتحاد » ، ينشر هذا المرسوم في صدره بالخط الكبير . فكأن بركانا انفجر أو زلزالاً أصيب به موقع الأحرار الدستوريين . وكان نص هذا المرسوم كما يلي :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر »

« بعد الاطلاع على مرسومنا الصادر في ١٨ شعبان سنة ١٣٤٣ هـ — ١٣ مارس ١٩٢٥ بتأليف الوزارة .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة — رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — كلف على ماهر باشا وزير المعارف العمومية القيام بأعباء وزارة الحقانية إلى أن يعين لها وزير بدلاً من

عبد العزيز فهمي باشا .

المادة ٢ ــ على رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تنفيذ هذا المرسوم . »

وقع النبأ على الوزير وحزبه موقع الصاعقة ، إذ لم تكن الإقالة في الحقيقة إلا طرداً . وكانت إهانة كبيرة أو لطمة عنيفة لحزب الأحرار الدستوريين (كما لاحظت ذلك ووصفتها جرائد المعارضة التي خرجت تعبر عن شماتتها في هــذا الحزب) وقامت حينئذ قيامة جريدة « السياسة » وحزبها .

فأخذت « السياسة » تنشر سلسلة من المقالات الملتهبة ، وتعلن في عناوينها : « سياسة لا دين » ، و« أسباب سياسية ، لا أسباب دينية » ، « تصرف شاذ من الوجهة الدستورية » ، ونحو ذلك . وصارت تهاجم كل الجهات وتلوح بالقصر ، بل ازداد انفعالها وحدة لهجتها وخرجت عن الموضوع ، فأخذت تشهر بالحكومة المصرية ورجال السياسة الذين يتاجرون بالدين (وهذا طيب . ولكنها نسيت أن حزبها منذ قريب كان مشتركاً في هذه الحكومة ومتعاوناً مع هؤلاء السياسيين) ؛ فمن ذلك أن قالت :

« الاسلام والحمد لله بخير ، ليس في مصر أو في غير مصر من يحاول الاعتداء عليه ، شعائره يقيمها المؤمنون بلا حاجة إلى حكومة تدفعهم إلى إقامتها ، بل يقيمونها بالرغم من قيام حكومات تبيح ما حرم الله وترخص به : تحل الربا ، وتحمي بيوت الدعارة وملاهي الفجور ، وأماكن الخمر والميسر ؛

لكن قوماً ليسوا أشد المسلمين حرصاً على دينهم ، ولا أكثرهم غيرة على الأعراض وطهارتها ، والشرع وحرماته — يريدون أن يجعلوا من دين الله متجراً ، والناس من أمرهم على بينة ، يعلمون أنهم يستثيرون الحمية الدينية لمآرب سياسية » !

وحمى وطيس المعركة بين جريدة « السياسة » وجريدة « الاتحاد » بصفة خاصة .

أما جرائد الوفد أو المعارضة فقد أخذت تكتب ، مذكرة بجرائم حزب الدستوريين ، ومبينة وخامة العاقبة التي آلوا إليها . فكتبت جريدة « البلاغ » السعدية مقالاً بعنوان : آخرة اتفاق جنائي — كيف طرد زعيم الدستوريين من الوزارة » — وجاء في مقالها :

« لسنا نعدو تقرير الحقيقة إذ نقول إن الاتفـــاق بين الدستوريين والاتحاديين لم يكن إلا اتفاقاً جنائياً . لأننا لا نجد وصفاً غير هذا ينطبق على اتفاق أساسه تعطيل الحياة النيابية ، واغتصاب سلطة الحكم بغير سند من الكثرة البرلمانية ، التي هي السند الوحيد لولاية الحكم في جميع الممالك والبلدان الدستورية ، ومقوماته العبث بالقوانين والحريات وتبديد أموال الدولة وغصب أموال الأفراد » . (إلى أن قالت) : « فذلك مصير كل اتفاق جنائي ، سواء أكان محدود الدائرة كالاتفاق الذي يحدث بين الجناة العاديين ، أو كان واسع المدى كالاتفاق بين الدستوريين والاتحاديين » .

وقالت جريدة « كوكب الشرق » — الوفدية أيضاً :

« كان الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين شاذاً غريباً . فكلا الفريقين لا يختلف أحدهما عن الآخر في المباديء التي يدعيها ويعلنها ، وكذلك في المباديء الحقيقية من عبادة المصلحة وتضحية الوطن وكل شيء في سبيلهـا . ولم يدفعهما إلى التآلف عند تكوين الوزارة إلا الرغبة في التعاون ضد الوفد والأمة ، وفي الاشتراك في سرقة الحرية والدستور » .

ثم قالت مبينة حقيقة النزاع : —

« وما زال الاتحاديون في حاجة إلى حلفائهم الأحرار الدستوريين ما دام اللورد « اللنبي » في مركز المندوب السامي في مصر ، يسند صنائعه ويمدهم بالعون والقوة . حتى اذا استقال « اللورد » وصار الأحرار الدستوريون ولا سند لهم من الانجليز ولا عون من الأمة ، أحس الاتحاديون أن حلفاءهم عبء ثقيل عليهم يستفيدون ولا يفيدون ، فحرموهم كل نفوذ في الوزارة ، وجعلوهم تابعين لهم لا زملاء . وقبل وزراء الأحرار لأنفسهم هذه المكانة الدنيا في سبيل الإبقاء على مناصبهم » .

« وأخيراً ، لم ينفع الأحرار الدستوريين كل ما ضحوه في سبيل مناصب الوزارة : من المبدأ والكرامة والسمعة ، ولم يجدهم موافقة زملائهم الاتحاديين على تعطيل الدستور ، والرجوع بالأمة قروناً الى الوراء — فعمل الاتحاديون حثيثاً ليستأثروا بالوزارة ، ويجبروا حلفاءهم على تركها غصباً — بعد

أن ظهر أنهم لا يتركونها طوعاً . »

ثم أخذت تقرع عبد العزيز فهمي باشا رئيس الدستوريين ، لأن ضميره لم يتحرك عند اشتراكه في كل الاعتداءات السابقة على الدستور والحريات ، التي ارتكبتها الوزارة التي كان هو أحد أعضائها — مع أنه كان أحد واضعي هذا الدستور ، وصاحب المقالات الملتهبة التي دافع فيها عن حقوق الأمة . لكن المنصب — كما قالت الجريدة — أقنعه بأن « الدستور ثوب فضفاض » — كما صرح هو قبل ذلك — واشترك مع الوزراء في جميع جناياتهم على الوطن ونهضته ، وعلى الأمة وحقوقها » .

أما ما فعله حزب الدستوريين — للانتصاف لكرامته التي وقعت عليها تلك الإهانة — فقد استدعي مجلس إدارته للاجتماع على عجل . ولم يكن الوزيران الدستوريان الآخران قد استقالا من الوزارة تضامناً مع رئيس الحزب ، بل تلكآ في ذلك ، وكانا لا يريدان ترك الوزارة — ولا سيما « دوس باشا » ، الذي كان على اتصال مستمر بدار المندوب السامي البريطاني . وكان المندوب السامي — كما قدمنا — لا يريد أن يتغير الوضع السياسي القائم ، لئلا ينجم عن ذلك التمهيد لعودة الوفد وسعد زغلول — أي الشعب — إلى الحكم — فاجتمع مجلس الحزب ، وبعد مناقشة طويلة أصدر قراراته ، وأهمها : الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بإقالة رئيس الحزب من الوزارة ، وعدم التعاون مع الحكومة

الحاضرة واستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين منها . وقرار ثالث له مغزى ، وهو أن الحزب أراد أن يبريء نفسه من تهمة الاعتداء على الدين ، ويعالج موقفه بالنسبة للجمهور والأزهر. وهذا هو القرار :

« استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور منشؤه مسألة دينية . والتصريح بأن حزب الأحرار الدستوريين يحافظ أشد المحافظة على الإسلام دين الدولة » .

وكان الحزب قد حرص على أن يجتمع مجلس إدارته برئاسة السيد عبد الحميد البكري نقيب الأشراف ، ليظهر هذا المعنى أيضاً ، ويبعد عن نفسه تهمة الزيغ أو الإلحاد التي يدمغه بها خصومه .

واضطر الوزيران الباقيان أن يستقيلا — وهما « علويه باشا » و« دوس باشا » — وبعث « صدقي باشا » — الذي كان من أقطاب الدستوريين وإن لم يكن عضواً رسمياً — استقالته من أوربا حيث كان يصطاف . وبذلك خرج الوزراء الدستوريون من الوزارة ، وانفصل حزب الأحرار الدستوريين عنها ، وانهار الائتلاف الذي كان قائماً ، منذ حدوث الانقلاب الرجعي ضد الدستور وإرادة الشعب : أي منذ استقالة « سعد باشا » — التي أجبره عليها الانجليز أو اللورد « اللنبي » في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . فانتهى هذا الائتلاف في سبتمبر سنة ١٩٢٥ . وعين القصر — على الفور — وزراء من حزب

« الاتحاد » بدل المستقيلين ، فأصبحت الوزارة كلها « اتحادية » وانفرد الملك وحزبه بالحكم . وكان هذا هو الغرض الذي سعى طويلاً لتحقيقه . وقد نجح في ذلك — وإن كان إلى حين .

كانت هذه القمة التي وصلت إليها « الدراما » الحزبية ، ومعركة التصارع بين هذين الفريقين ، اللذين حاولا اغتصاب سلطة الشعب ، والبقاء في الحكم رغم إرادته وعلى انقاض الدستور . وقد أخذ الأحرار الدستوريون درساً قاسياً ظلت ذكراه معهم طويلاً ، وأدى إلى أن بدأوا يفكرون في موقفهم ومصيرهم ، فأحدثوا تغييراً في سياستهم ، وأخذوا يتجهون وجهة جديدة بعيداً عن القصر ونحو الشعب .

ولا نظن أنه يلزم أن نسترسل في تتبع التطورات السياسية ، التي حدثت بعد ذلك . لأن هذا يخرج بنا عن حدود الموضوع الذي نحن بصدده ، إذ صارت القضية منذ ذلك الوقت سياسية محضة . والمهم أن نذكر أن هذه الزوابع السياسية نشأت بسبب الخلاف على تنفيذ الحكم الذي صدر من هيئة كبار العلماء ، وبسبب إقالة رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وكانت المسألة تكتنفها كلها الظروف والعوامل السياسية ، التي تدور حول الصراع الحزبي والتنافس على الاستئثار بالسلطة . فالكتاب لم يكن طرفا في الموضوع ، ولا مؤثراً في هذه المواقف بفكرته أو آرائه ، وإنما كان سبباً أولياً بعيداً ، ونشأت تلك الأحداث والمعارك كنتائج غير مباشرة ، وكانت في الحقيقة غير مقصودة ، وغير متوقعة من مؤلف الكتاب .

وماذا كانت نهاية قضيته الرسمية؟ كانت أن الوزير الجديد « علي ماهر باشا » وكيل حزب الاتحاد — بعد أن تقلد سلطته — عقد المجلس المخصوص (للتأديب) لوزارة « الحقانية » (العدل) في يوم ١٧ سبتمبر — وكان كله مكوناً من القضاة والمستشارين — وعرض المسألة عليه .

فقرر المجلس تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء وما يترتب عليه ، وقرر بإجماع الآراء إثبات فصل الشيخ علي عبد الرازق من وظيفته من تاريخ صدور الحكم عليه ، مع عدم حرمانه من حقه في المكافأة .

وختمت بذلك قضيته .

ولا بأس أن نذكر مجملاً للتطورات السياسية التي حدثت بعد انتهاء الصيف — الذي كان زمن المعركة — ومنذ اكتوبر سنة ١٩٢٥ — لما كان لها من أثر في حياة البلاد ، وليكمل بها رسم الصورة .

ففي ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ قدم المندوب السامي البريطاني « اللورد لويد » إلى مصر . وفي ٣٠ أكتوبر عقد حزب الأحرار الدستوريين اجتماعاً هاماً خطب فيه رئيسه « عبد العزيز باشا فهمي » ، فحمل حملة شديدة على رجل القصر الأول « نشأت باشا » رئيس الديوان الملكي والمخطط لسياسته . وفيما يتعلق بتجربته الماضية في الوزارة ، قال : « ولم يمض إلا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه وظهر أننا لسنا وزراء ، بل أناساً يراد سوقنا عند الاقتضاء إلى ما لا يود

الرجل الشريف !! » . ثم أعلن – والدرس العنيف الذي تلقاه لا يزال في مخيلته – ما يأتي بشأن الدستور : « إن من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور في كل مقام ، بقطع النظر عن كل اعتبار . إن هذه الأمة لا تسكت عن حقها ، إنها قديمة العهد في طلب الدستور » .

ثم حدث تقارب بين الأحرار الدستوريين والوفد . وقرروا عقد « البرلمان » في موعده الذي ينص عليه الدستور – وهو نفس البرلمان الذي حله الدستوريون حين كانوا في الوزارة . فاجتمع البرلمان في ٢١ نوفمبر – بفندق « الكونتنتال » رغم إرادة الحكومة . واستمرت المساعي لإقامة ائتلاف من نوع جديد ، وهو ائتلاف لمصلحة الشعب ولإعادة حكم الدستور ، فتم الائتلاف في مطالع العام التالي بين الوفد الذي يمثل الأغلبية ، والدستوريين الذين يمثلون أقلية . وعقد « مؤتمر تاريخي » كبير في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ لإعلان الاتحاد الوطني .

وكان المندوب السامي البريطاني قد توجه في أوائل ديسمبر ١٩٢٥ إلى قصر عابدين ، وطلب من الملك إقصاء « حسن نشأت باشا » عن القصر ، ونفيه من البلاد ، متذرعاً بحجة مؤامرة مقتل السردار . فلم يستطع الملك إلا الإذعان ، وأبعد هذا الرجل – الذي لعب دوراً خطيراً – إلى « مدريد » باسبانيا وإن كان عين في منصب سفير . وكان غرض الانجليز من ذلك أن يعيدوا « التوازن » بين القوى المتضاربة ، إذ أن هذه كانت دائماً سياستهم . فكان هذا مؤذناً بانهيار حزب الاتحاد الذي صنعه هذا الرجل ، وبسقوط الوزارة « الزيورية » ، وانتهاء هذا العهد بعد وقت غير بعيد .

وأخيراً – صدرت القرارات بإجراء الانتخابات ، ودخلتها الأحزاب مؤتلفة ، وعلى رأسها « الوفد » بزعامة « سعـد زغلول » . فحاز الوفد الأغلبية – طبعاً – وسقط حزب الاتحاد ، ثم سقطت وزارته – بعد لأي – في ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ ، وانتهى هذا العهد المظلم . وألفت وزارة ائتلافية اشترك فيها الوفد برياسة « عدلي باشا » ، الذي رضيت عنه الأحزاب . وعاد البرلمان منتصراً ، واجتمع في ١٠ يونيه ١٩٢٦ . وانتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب . وعلت كلمة الشعب من جديد ، وإن كان العهد الذي مضى قد ترك جروحاً عميقة في حياته النيابية ، ومقدرته السياسية وثورته الوطنية ، بقيت آثارها دهراً طويلاً بعد ذلك . وكان هذا من أثر تلك الجريمة التي ارتكبها الدستوريون متعاونين مع الاتحاديين.

والآن ، بعد هذه الجولة الطويلة نتجه لنضع السؤال : « إذا كان الشيخ علي عبد الرازق لم يقصد بكتابه أن يتحدى الانجليز – حيث أثبتنا أن هذه خرافة ، ولم يقصد أيضاً أن يتحدى الملك – إذا أثبتنا أن هذه خرافة أخرى . كما تبين لنا – مما مر – أن كل هذه التطورات السياسية التي تعقبناها لم تكن في حسبانه ، وليس هو الذي أوجدها أو عمد إليها ، وإنما كانت نتائج عوامل أخرى ، كانت موجودة قبل صدور كتابه وبعده – إذن فقد وجب أن نسأل :

وماذا كان قصده إذن من وضعه كتابه ؟ أو ماذا كان الهدف الحقيقي وراء فكرته وآرائه التي اعتنقها وقررها ؟ والإجابة عن هذا السؤال ، أو محاولة توضيح هذا الهدف – هي الغرض من الفصل التالي .

٨

مَاذا كان الهدف ؟

لا نستطيع الإجابة على هذا السؤال مباشرة ، وإنما يمكن الوصول إلى الجواب عن طريق التدرج بذكر عدد من الحقائق ثم ننظر ما يستخلص منها . فليس عندنا بيان يوضح ماذا كان الهدف الحقيقي وراء تأليف الكتاب ، أو ما الدافع الذي دفع المؤلف إلى كتابته . لكن هناك بعض نصوص أو إشارات في الكتاب ، وهناك الظروف السياسية العامة ، وهناك الحقائق عن حياة المؤلف وأسرته والبيئة الفكرية والسياسية التي عاش فيها . فهذه كلها تلقي ضوءا أو أضواء لتدل على الطريق الذي نسير فيه ، وفي النهاية نصل إلى نتائج يصح أن نعتبرها الجواب الصحيح ، أو تمثل الحقيقة التي يقوم عليها دليل المنطق والتاريخ.

يبين لنا المؤلف ظروف التأليف في « مقدمة » كتابه ، فيقول :

« وليت القضاء بمحاكم مصر الشرعية ، منذ سنة ثلاث وثلاثين وثلثماية وألف هجرية (١٩١٥ م) فحفزني ذلك إلى البحث عن تاريخ القضاء الشرعي . والقضاء بجميع أنواعه

فرع من فروع الحكومة ، وتاريخه يتصل بتاريخها اتصالا كبيرا ، وكذلك القضاء الشرعي ركن من أركان الحكومة الإسلامية ، وشعبة من شعبها . فلا بد حينئذ لمن يدرس تاريخ ذلك القضاء أن يبدأ بدراسة ركنه الأول ، أعني الحكومة في الإسلام .

« وأساس كل حكم في الإسلام هو الخلافة والإمامة العظمى — على ما يقولون — فكان لا بد من بحثها .

« شرعت في ذلك كله منذ بضع سنين . ولا أزال بعد عند مراحل البحث الأولى ، ولم أظفر بعد الجهد إلا بهذه الورقات ، أقدمها على استحياء إلى من يعنيهم ذلك الموضوع »

ثم يقول : « أما بعد فإن تلك الورقات هي ثمرة عمل بذلت له أقصى ما أملك من جهد ، وأنفقت فيه سنين كثيرة العدد . كانت سنين متواصلة الشدائد متعاقبة الشواغل ، مشوبة بأنواع الهم ، مترعة كأسها بالألم ، أستطيع العمل فيها يوماً ثم تصرفني الحوادث أياما ، وأعود إليه شهرا ثم أنقطع أعواما. فلا غرو إن جاء عملا دون ما أردت له من كمال ، وما ينبغي له من إتقان ، بيد أنه على كل حال هو أقصى ما وصل إليه بحثي وغاية ما وسعت نفسي . »

فهذا هو المؤلف نفسه يقول — وهو يكتب هذا في أول ابريل سنة ١٩٢٥ — إنه شرع في هذا البحث منذ سنة ١٩١٥ ، وأنه أنفق فيه « سنين كثيرة العدد » ، أي أنه شرع فيه قبل أن يصدر الكتاب بعشر سنوات . فعلينا إذن أن نسأل : ماذا

كان الجو السياسي في عام ١٩١٥ وفي الأعوام التي تلته ؟ وماذا كان وضع الخلافة في تلك الأوقات ، وعلاقة مصر بها ، وهل كانت لها قضية مثارة تشغل الأذهان ؟

ثم نجد بعد ذلك في صلب الكتاب نصا صريحاً في (ص ٢٥) على أن المؤلف كان يكتب هذا الجزء المعين في تلك الصفحة في أيام السلطان أو الخليفة « محمد الخامس » سلطان تركيا — كما سبق أن أشرنا إلى ذلك — ومعروف أن هـذا السلطان الذي كان اسمه الكامل « السلطان محمد رشاد » كان هو الخليفة من عام ١٩٠٩ إلى عام ١٩١٨ . فالمؤلف إذن كان يكتب هذا بين سنتي ١٩١٥ و١٩١٨ ، أي في أيام « الحرب العالمية الأولى » ، إذ أن هذه الحرب أعلنت في عام ١٩١٤ واستمرت إلى نوفمبر سنة ١٩١٨ . وهذا هو نص ما كتبه المؤلف (ص ٢٥) — قال :

« وما كان لأمير المؤمنين محمد الخامس سلطان تركيا أن يسكن اليوم يلدز لولا تلك الجيوش التي تحرس قصره وتحمي عرشه ، وتفنى دون الدفاع عنه » .

ثم يكتب في هامش تلك الصفحة ما يأتي : « وكتبنا ذلك يوم كانت الخلافة في تركيا ، وكان الخليفة محمد الخامس » .

فقد تحدد لنا — إذن — بالأرقام وبنص المؤلف — الزمن الذي شرع فيه المؤلف في بحثه والذي كتب فيه بالفعل قسما من كتابه ، أي أنه كان يكتب ما بين سنتي ١٩١٦ و١٩١٨ بالتحديد ، ونرجح أن ذلك كان في عامي ١٩١٥ و١٩١٦ .

ولا ندري بالضبط متى كتبت بقية الكتاب ويجوز أنه أنجز معظمه في تلك السنين ، إلا أن إتمامه وصدوره تأخر لبعض الأسباب .

فالمهم أننا نعرف إذن – بالتحديد وعلى وجه اليقين – متى بدأ المؤلف في وضع كتابه وأنجز بالفعل جانباً منه – كان ذلك في ظروف الحرب العالمية الأولى . وبديهي أن المؤلفين لا يبدأون في كتابة كتبهم إلا بعد أن يكونوا قد فرغوا من تكوين فكرة الكتاب العامة أو الأساسية على الأقل ، ووضحت في أذهانهم الجوانب أو الفروع الرئيسية لتلك الفكرة ، وانتهوا من الاقتناع بنظريتهم بعد تمام البحث والاطلاع ، ثم بعد ذلك تبدأ مرحلة التدوين والتعبير والتفصيل والتنظيم . والمؤلف هنا لا يختلف عن غيره من المؤلفين ، فلا بد أن الشيخ كون فكرته واقتنع بها قبل أن يشرع في الكتابة . ومعنى ذلك أنه كون فكرته وتحمس لها في أوائل الحرب العالمية الأولى .

وما هي فكرته العامة التي اقتنع بها ، واندفع ليدونها وينشرها كانت هي هدم الخلافة . وليس هدمها من الوجهة العملية ، أي القول بأنها انحرفت أو صارت غير صالحة أو غير ملائمة للتطور ، ولكن هدمها من أساسها من الوجهة الدينية ، بالقول بأن الإسلام لا علاقة له بها ، بل هي نظام غير إسلامي ، والإسلام بريء منه ، وكانت الخلافة شرا ونكبة على المسلمين – بدون استثناء أي عصر . كانت هذه هي فكرة

الشيخ ، وهي الغاية العامة من بحثه أو كتابه .

وإذا عرفنا من تاريخ التفكير السياسي أن الآراء السياسية لا تكون مقطوعة الصلة بما حولها من أحداث واتجاهات ، بل في الغالب تكون مرآة لها أو متصلة بها بوجه من الوجوه — فقد أصبح من الواجب أن نسأل : وماذا كان في الجو السياسي في تلك الأوقات ، في أوائل الحرب العالمية وما بعد ذلك ، بالنسبة للخلافة — وخاصة علاقتها بمصر ؟ فإن ذلك سيكشف لنا الخلفية أو الجو الذي كان يحيط بنشأة هذه الفكرة عند الشيخ ، والتحمس للدعوة إليها ، ويمكن أن نجد فيه التفسير لهـذه الفكرة وهذا الاتجاه .

نعم ، فالذي كان في الجو السياسي في ذلك الوقت هو أن الحرب العالمية أعلنت في يوليو سنة ١٩١٤ ، ثم أعلنت تركيا أي دولة الخلافة الحرب على بريطانيا في آخر أكتوبر سنة ١٩١٤ . وبريطانيا كانت تحتل مصر بدون أي سند قانوني . ومصر كانت — وفق القانون الدولي — جزءا من الدولـة العثمانية : أي دولة الخلافة الإسلامية ، وتربطها بهذه الدولة — فوق ذلك — الروابط التاريخية والدينية . فشعب مصر كان يدين بالولاء الروحي والسياسي للخليفة ، الذي يمثل قوة ووحدة الاسلام ، والذي كان مقره بالآستانة . فلما قامت الحرب بين تركيا وبريطانيا أصبح مركز بريطانيا في غاية الحرج ، لأن شعب مصر يكرهها — من الوجهة الوطنية — ولا يعترف بها ، وفي الوقت نفسه عواطفه وارتباطاته مع دولة الخلافة أي تركيا ، وإخوانه المسلمين في كل الأقطار التابعة لها .

فمركز بريطانيا في مصر أصبح في أشد الخطر ، منذ أواخر عام ١٩١٤ وفي الأعوام التالية من الحرب : ١٩١٥ إلى ١٩١٨ ، لأن الشعب المصري – أو كثرته الغالبة على الأقل – كان ساخطاً على الانجليز يتمنى إجلاءهم وهزيمتهم ، وفي نفس الوقت يوجب عليه ولاؤه للخلافة ومحبته لإخوانه المسلمين أن يؤيد تركيا في هذه الحرب ، ويتمنى النصر لها على اعدائه الانجليز . وبعد أن أعلنت الحرب أخذت تركيا بالفعل تعد جيشاً قوياً ليتوجه إلى مصر ، ليحارب الإنجليز ويحاول أن يخرجهم من البلاد . وكان خديوي مصر الشرعي في ذلك الوقت مقيماً بالآستانة ، وسيحضر مع هذا الجيش القادم ليشن الحرب على الإنجليز ، ورجال الحزب الوطني المصري كانوا قادمين أيضاً مع هذا الجيش ليستثيروا الشعب ليهب ضد المحتلين . وتركيا متحالفة مع ألمانيا القوية ضد بريطانيا ، فبعض الضباط الألمان مشتركون أيضاً في قيادة هذا الجيش . فأكبر خطر على بريطانيا في مصر إذن في تلك الأوقات كان هو هجوم الجيش التركي – المتعاون معه الزعماء المصريون – على مصر ، من ناحية القناة ، وكان خوف سلطات الاحتلال أنه إذا سنحت الفرص فسيثور شعب مصر على الإنجليز وينضم إلى هذا الجيش . وقد استمر هذا الخطر طوال عامي ١٩١٥ و١٩١٦ وأكثر عام ١٩١٧ . وكانت ألمانيا منتصرة أيضا ، في تلك الأعوام ، في الميادين الأوربية .

وكان الخليفة في تركيا قد أعلن الجهاد الديني ضد بريطانيا

وحلفائها ، وأهاب بالمسلمين جميعا أن يهبوا لقتال هؤلاء الأعداء الذين هاجموا دولة الخلافة وبلاد الإسلام ، وأذاع في منشوره أن طاعة الخليفة فرض على المسلمين ، ومقاتلة هؤلاء الأعداء والثورة عليهم فرض ديني عليهم كذلك .

وكانت سياسة انجلترا ترمي منذ سنوات قبل نشوب الحرب — إلى فصل مصر عن تركيا ، وقطع العلائق بين الاثنين ، لتنفرد انجلترا بحكم مصر وتستطيع أن تصحح وضعها الدولي ، وتتمكن من أن تضم مصر إلى ممتلكاتها ، لتجعلها — نهائياً — مستعمرة بريطانية جزءا من امبراطوريتها . لكن هذا لم يكن باستطاعتها قبل الحرب . فلما جاءت الحرب العالمية وجدت بريطانيا في ذلك فرصتها ، وعمدت إلى قطع العلائق بين مصر وتركيا ، وإتمام الفصل بينهما نهائياً . فأعلنت الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، واغتصبت لنفسها كل حقوق مصر وتركيا . لكن بقيت حقوق الخلافة والولاء الواجب لها على شعب مصر المسلم ، وهذه حقوق وروابط دينية لا تستطيع الدولة المحتلة أن تفعل فيها شيئا . فكان هذا الخطر قائما عليها طوال سنيّ الحرب ، وهذا الخطر كان يشتد كلما قدم جيش تركي من جهة سيناء ، ليهاجم الإنجليز في مصر .

فأية دعوة إذن أو أية محاولة لمهاجمة الخليفة والخلافة في تركيا ، ولإضعاف أو هدم العلاقة التي تربط بين شعب مصر والخلافة والقضاء على نفوذها الروحي — أية دعوة من هذا القبيل — في ذلك الوقت — كانت حتماً — تحقيقا لمصلحة

بريطانيا ، وسلاحا قاطعا من أسلحة الحرب والدعاية ، ومساعدا لانجلترا على تنفيذ سياستها الرامية إلى فصم العلاقة بين مصر وتركيا ، لاستئثارها بالسلطان في مصر ، وتثبيت وتدعيم احتلالها لها إلى الأبد .

ولم تكن دعوة الشيخ في كتابه إلا إلى هدم الخلافة ، وهدم الأساس الديني لها ، فالخلافة غير إسلامية — كما ذهب يقول — ولا أساس لها من الدين ، بل الإسلام بريء من الخلافة والخلفاء ، والخلافة كانت دائماً شرا على المسلمين . فيجب الغاؤها وهدمها ، وعدم الاعتراف بها أو الولاء لها ، ولا خلافة هناك ولا خلفاء ، ولا جهاد ولا قتال .. فهكذا قال الشيخ ، أو هذه هي الفكرة التي أراد أن يقولها وينشرها ، وهذا هو مذهبه الذي اعتقده . ولولا أن الظروف لم تساعده والشواغل قد عاقته لأخرج كتابه في ذلك الحين . لكن ربما كان يدعو إلى هذا الرأي شفهيا أو في مجالسه أو المجتمعات . فهذا المذهب يلائم تماما كل ما كانت تهدف إليه السياسة الإنجليزية ، وما تريده وما تتمناه . فهل كان الشيخ يقصد هذا . أم أن المسألة مجرد توافق في المذاهب والاتجاهات ؟!

وليس المهم أن نعرف — على وجه اليقين — إن كان الشيخ قصد هذا أم لم يقصده : أي قصد مساعدة بريطانيا في تثبيت احتلالها وانفرادها بمصر . ولكنه قد تبين لنا الآن — على وجه اليقين — أن آراءه تلك تطابق تماما الأهداف التي كانت ترمي السياسة البريطانية الاستعمارية إلى تحقيقها . ولم تكن بريطانيا

تريد القضاء على دولة الخلافة من أجل أغراضها في مصر فقط . ولكنها كانت تريد ذلك لأنها كانت تعمل على انتهاب أملاك الدولة العثمانية وتقسيمها ــ كما فعلت ذلك في المعاهدات السرية التي عقدتها في أثناء الحرب : مثل اتفاقية « سايكس بيكو » الشهيرة ، التي اتفقت فيها مع حلفائها على اقتسام الأقطار العربية ، ومثل اتفاقها مع اليهود على أن تمكنهم من اغتصاب فلسطين . فالصهيونية كانت أيضا وراء الاستعمار تدفعه إلى هذه الأغراض . وكان من المعروف أن خليفة تركيا السلطان عبد الحميد ــ وكذلك الخلفاء والحكام الذين جاءوا بعده ــ رفضوا أن يبيعوا فلسطين لليهود . فكان لا بد لبريطانيا إذن أن تقضي على دولة الخلافة قضاء مبرما ، لكي تحقق هذه المطامع . وقد استمر الإنجليز في معاداتهم لتركيا حتى بعد الحرب . فحرض « لويد جورج » رئيس وزراء انجلترا اليونانيين على الهجوم على تركيا ، وساعدهم على احتلال الأناضول ، وأرسل الأسطول الانجليزي ليؤيدهم ، وليمكن جنود الحلفاء من احتلال الآستانة . ولولا حركة مصطفى كمال والوطنيين وانتصارهم على أعدائهم لقضى على تركيا نهائيا .

لكن المسألة بالنسبة للشيخ لا تنتهي عند هذا الحد . فإذا كنا لم نجزم بأنه قصد هذا التطابق مع السياسة البريطانية ــ فان هناك حقائق نعرفها عن الوضع السياسي لأسرته والاتجاه الذي كانت تذهب إليه . والجو الذي كانت تعيش فيه تلك الأسرة هو ــ بلا شك ــ البيئة التي كانت تحيط بأحد أفرادها ، وهو الشيخ

علي عبد الرازق ، وفي تلك البيئة تكونت أفكاره السياسية واتجاهاته . فما هي هذه الحقائق ؟

في مقدمتها أن الشيخ علي عبد الرازق – كما ذكرنا من قبل – ليس إلا ابن حسن باشا عبد الرازق الكبير . وحسن باشا هذا كان من مؤسسي « حزب الأمة » وعين وكيلا لهذا الحزب أو نائباً لرئيسه . ومعروف أن حزب الأمة هذا نشأ بإيحاء ورعاية « اللورد كرومر » عميد الاحتلال البريطاني ، ليدعو إلى التعاون مع الإنجليز ويعارض الحزب الوطني في مطالبته بالجلاء : أي أن هذا الحزب كان مواليا وصديقا للانجليز ، وإن كان يصرح بأنه يقصد أن يستعمل هذا التعاون لترقية أحوال البلاد الداخلية . وكان من المباديء الرئيسية لهذا الحزب – التي يجاهر بها – العمل لفصل مصر عن تركيا والخلافة . وهو – بالضبط – الهدف الذي كانت تسعى إليه السياسة البريطانية . وهذا كان على خلاف مبدأ الحزب الوطني الذي كان يعمل لتقوية العلاقات مع تركيا والخلافة ، ليستخدم ذلك في مناوءة الاحتلال . فحزب الأمة كان متعاونا مع الإنجليز متمشيا مع سياستهم ، وكان ينشر الدعوة بقوة إلى الابتعاد عن تركيا وإضعاف الصلة بالخلافة أو قطعها كلية ، ويهاجم الخلافة وتركيا دائما .

وبلغ من المغالاة في التمسك بهذا المبدأ أن المتكلم بلسان هذا الحزب والمقرر الأول لمذهبه السياسي – « الأستاذ أحمد لطفي السيد » – حينما شنت ايطاليا عدوانها الاستعماري على

« ليبيا » الشقيقة ، ونشبت الحرب بين تركيا وايطاليا بسبب ذلك في عامي ١٩١١ و١٩١٢ ، وهاج الشعور العام في مصر لما يربط بين مصر وليبيا من روابط الإسلام والعروبة والجوار ، وتسابق الناس حينئذ إلى دفع التبرعات والتطوع في ميدان القتال — حتى أن هيئة التبرعات جمعت في المنصورة — وحدها — في أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف — ذهبا ، وذلك لمساعدة تركيا في حربها ضد إيطاليا للدفاع عن ليبيا — نقول : لما حدث ذلك ووسط شعور الحماس الفياض — إذا بالأستاذ أحمد لطفي السيد — كما يذكر ذلك قريبه الدكتور حسين هيكل — يطلع على الناس في صحيفة حزبه : « الجريدة » بثلاث مقالات نشرها في ثلاثة أيام متوالية ، وعنوانها « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » ، يدعو فيها الناس إلى الكف عن التبرعات وإلى الامتناع عن مساعدة تركيا وليبيا ، والوقوف موقف الحياد إزاء هذه الحرب . وهذا بالضبط هو الذي كانت تريده بريطانيا عدوة الإسلام المحتلة لمصر ، الممالئة لإيطاليا في عدوانها على الدولة العثمانية ، حتى ليكاد الإنسان يحكم بأن هذه المقالات كانت تعبيرا مقصودا عن السياسة الانجليزية في مصر في ذلك الوقت . وكانت النتيجة أن ثار غضب الشعب على هذا الحزب والمتكلم بلسانه — أي الأستاذ « لطفي السيد » — الذي تلقبه الصحافة اليوم بأستاذ الجيل — حتى اضطر هذا إلى مغادرة القاهرة والانزواء بعيدا في قريته النائية ، فرارا من سخط الرأي العام .

وموقف آخر للأستاذ « أحمد لطفي السيد » نفسه يحدثنا عنه أيضا « الدكتور حسين هيكل » فيقول إنه لما وجده «لطفي السيد » — بعد أن أعلنت الحرب العالمية الأولى — وجده يكتب في الجريدة مؤيدا الحلفاء : انجلترا وفرنسا ، ويهاجم الألمان — قال : « فدهشت من ذلك ، إذ لم يدر بخلدي أن يدعو « لطفي» لمؤازرة انجلترا ، وهو الذي دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر في الحرب التركية الإيطالية في طرابلس . والأوجب التزام الحياد في هذه الحرب البعيدة عنا القائمة بين الدول الكبرى » .

وذكر الدكتور هيكل أيضاً أنه بعد ذلك رأى « الجريدة » تكتب أنه إذا لم يكن السبيل إلى استقلال مصر ميسورا ، وكان لا بد لمصر أن تحكمها أمة أخرى — فانجلترا هي خير أمة ترضاها مصر ! فيقول الدكتور إنه توجه على إثر ذلك إلى الأستاذ لطفي ليحتج ، وقد ملكته ثورة الشباب وقال له : « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ » « إن الأمة المستعبدة يحكمها القوي . فإن تابعته واظهرت الرضا به كان شأنها شأن العبد أو شأن البغي . وأنا أربأ بمصر أن تكون عبدا أو بغيا ! ! » .

كانت هذه مواقف الأستاذ لطفي السيد في أثناء الحرب العالمية الأولى وما قبلها ، وهي نفسها مواقف حزبه « حزب الأمة » المخلص للإنجليز المحب لهم ، المعادي لتركيا الكاره أشد الكراهية للخلافة . وهذه حقائق تاريخية لا يستطيع أحد المماراة فيها . فهل بعد ذلك إذا رأينا رجلا آخر ينتمي إلى حزب الأمة ، وأبوه من مؤسسي هذا الحزب وواضعي

مبادئه ، وأسرته من أركان هذا الحزب – إذا رأيناه يسلك نفس السبيل ويدعو إلى نفس المباديء – وفي مثل هذا الحماس – وإن حاول في هذه المرة أن يصبغ المباديء بصبغة دينية ويقيم عليها الأدلة من الإسلام – هل إذا رأينا مثل هـذا الرجل ، نقول إن الاتفاق بينه وبين الأستاذ لطفي السيد ومباديء هذا الحزب ما هو إلا مجرد مصادفة – مجرد توارد خواطر كالذي يحدث بين الشعراء – أم نستنتج نتائج أخرى ؟

نترك السؤال هكذا تجيب عنه العقول بما تريد . لكن مسألة المصادفة وتوارد الخواطر وانقطاع الصلة بين آراء الإنسان والجو الذي يحيط به والذي نشأ فيه ، وبينه وبين اتجاهات أو مباديء أسرته – مسألة لا توافق عليها العقول السليمة المفكرة بسهولة . وكما قلنا – ليس البت في مسألة القصد مهما ، ولكن المهم أنه قد ثبت لنا التطابق بين آراء واتجاهات الشيخ « علي عبد الرازق مؤلف « الإسلام وأصول الحكم » وبين آراء واتجاهات فيلسوف حزب الأمة الأستاذ أحمد لطفي السيد ومباديء هذا الحزب وأغراض السياسة الإنجليزية الاستعمارية – تمـام التطابق . وهذه الحقيقة الواضحة الثابتة تكفي . وطبعا لم يكن لهذه الآراء من أثر إلا أنها تساعد الإنجليز على تحقيق غاياتهم . فالانجليز من قديم الزمان كانوا يبغون القضاء على وحـدة المسلمين ، وتفكيك الروابط بينهم وانصراف كل قطر إلى شؤونه الخاصة ، حتى يسهل للاستعمار التهام الأقطار واحدا بعد الآخر .

على أن الكتاب لم يصدر في الموعد الذي كان منتظرا ، وتأخر ظهوره « بضع سنين » ، لبث الشيخ يكتب خلالها على فترات حتى أتم كتابه الصغير في سنة ١٩٢٥ . وفي تلك المدة تغيرت بعض الأحوال بانتهاء الحرب العالمية ، ولكن السياسة البريطانية لم تتغير بالنسبة لتركيا والخلافة والشرق الأوسط . فاستمرت بريطانيا تعادي تركيا تريد أن تقضي عليها نهائيا ، وكانت قد احتلت مع حلفائها الأقطار العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية . وفي النهاية أدت المحن القاسية التي مرت بها تركيا إلى أن قررت الانطواء على نفسها ، وتخلت عن زعامتها للعالم الإسلامي وألغى حاكمها الجديد « أتاتورك » الخلافة من بلده . وبذلك كله حققت الدول الاستعمارية أهدافها وفي مقدمتها تفكك الوحدة في الشرق الأوسط .

فإذا كانت بريطانيا نجحت — بعد جهد وزمان طويل — في القضاء على الخلافة والوحدة ، فإن سياستها الثابتة كانت أن لا تسمح بقيام هذه الخلافة مرة أخرى في أي قطر أو في أية صورة ، لأن هذا يعارض المشاريع الاستعمارية والصهيونية ولأنها تريد استتباب الأمر لها ولحلفائها في استمرار احتلال الأقطار العربية الإسلامية وبقاء سيطرتها على أجزاء أخرى من العالم الإسلامي . ولذا فإنها لم تؤيد الملك فؤاد بل جاء مندوبها السامي الجديد في سنة ١٩٢٥ ليحد من نفوذ الملك ويخفض من مقامه — كما ذكرنا ذلك سابقا — وحرضت بريطانيا الملك حسين الخاضع لها على منافسة الملك فؤاد فتحداه وأعلن نفسه

خليفة . وعملت انجلترا على بث دسائسها في الهند وغيرها لتوجد الشقاق بين المسلمين ، ولا شك أن دسائسها كانت من أسباب فشل المؤتمر الإسلامي الذي كان علماء مصر قرروا عقده ، فلم يمكن عقده إلا بعد عامين ، ثم لم يجتمع إلا لينفض ويعلن فشله ، وطويت قضية الخلافة منذ ذلك الحين .

فوسط هذه الظروف ظهر كتاب « الشيخ علي عبد الرازق » يهدم الخلافة من أساسها ، بل ينكر وجودها منذ بدأت ، ويحمل عليها حملة شعواء داعيا المسلمين إلى التبرؤ منها ونبذها نهائيا — وهذا في الوقت الذي وجدت فيه حركة طبيعية في مصر بالذات وفي غيرها من البلاد الإسلامية لإحياء الخلافة في صورة جديدة ، حتى تحفظ وحدة العالم الإسلامي وترعى مصالحه المشتركة . فلم تكن دعوة الشيخ إذن — سواء قصد إلى هذا أم لم يقصد — وهذا ما لا مناص من ملاحظته حيث انه حقيقة ظاهرة — نقول : لم تكن دعوته إلا تأييدا لهدف السياسة الإنجليزية ، وهي سياسة الاستعمار وعداء الإسلام ، ولم تكن إلا معارضة لحركة طبيعية ناشئة من شعور ديني أو وطني ومتفقة مع ماضي الأمة وسير تاريخها .

ونكرر هنا أيضا أنه لا يهمنا مسألة القصد . ولكنها حقيقة وجود هذا التطابق بين آراء الشيخ ودعوته وأهداف السياسة البريطانية . وقد تكون المسألة أيضا مصادفة أو توافق خواطر ، فهذا ما لا شأن لنا أن نبحث فيه . ولكن من اللازم في نفس الوقت أن نشير إلى حقائق تتعلق بالوضع السياسي لأسرة

الشيخ في هذه المدة أيضا . ففي تلك المدة بعد الحرب العالمية الأولى تكون في مصر حزب جديد هو الذي تسمى « حزب الأحرار الدستوريين » . وثابت تاريخيا أن هذا الحزب كان امتدادا لحزب الأمة السابق ذكره ، ومشتركا معه في المباديء الأساسية . فهذا الحزب الجديد نشأ كذلك بتأييد الإنجليز ورعاية « اللورد اللنبي » ممثل الاستعمار البريطاني في مصر والشرق . وكان هذا الحزب يقوم على أساس مبدأ التعاون مع الانجليز وصداقتهم ، ومسايرة سياستهم . وقد انتقلت أسرة « عبد الرازق » بجملتها من حزب الأمة القديم إلى حزب الأحرار الدستوريين الجديد ، وصارت من أهم أركانه . فهل هذا الولاء المتجدد للإنجليز لم يكن له أثر في حدوث هذا التوافق أو التطابق بين آراء الشيخ -- الذي هو من آل عبد الرازق الاحرار الدستوريين — وبين اتجاهات السياسه البريطانية؟

لا نستطيع الإجابة أيضا على هذا السؤال بالجزم ، لأننا ندرس الموضوع دراسة علمية . ويكفينا أن نسجل هذه الحقائق وهذه الملابسات . غير أن نسبة أمثال هذه الموافقات إلى مجرد الصدف يبدو أمام العقل — بالطبع — غريبا ومستبعدا .

ولكن ، حتى إذا جادل أحد في هذا الارتباط وهذا التأثر ، أو ادعى صاحب الآراء أنه إنما يبحث بحثا علميا خالصا من كل المؤثرات — أليس من الجائز أن الجو والظروف التي تحيط بالإنسان تؤثر في عقله الباطن وفي اتجاهاته من غير وعي ، فتجعل فكره يتجه إلى آراء ومذاهب قد لا يكون هو

مستعدا للاعتراف بأنها ناشئة من أسباب أو عوامل خارج ذاته ، ولا يرى إلا أنها نتاج ذهنه ونتيجة بحثه الحر ؟ بل إن هذا هو الملاحظ والذي يحدث غالبا ؛ كما يعرف من تاريخ الأفكار السياسية خصوصا — كما أشرنا إليه من قبل .

ويكفي أن نترك البحث عند هذا . فالمهم أن الحقائق التي نخرج بها هي أن هناك تطابقا لا جدال فيه بين الآراء التي ذهب إليها ودافع عنها الشيخ علي عبد الرازق وأغراض السياسة البريطانية الاستعمارية المعادية للإسلام ولوحدة المسلمين ، وأنه كان هناك صلات ودية مستمرة وتوافق في الاتجاهات السياسية بين أسرة عبد الرازق والإنجليز — من حزب الأمة إلى حزب الأحرار الدستوريين ، وأن مهاجمة الخلافة وهدمها دون اقتراح بديل لها — وهو ما يعني إبطال القوة السياسية أو الروحية للاسلام في ظروف الحرب والاستعمار والصهيونية — لا يفيد منه إلا المستعمرون المعتدون الطامعون في انتهاب أوطان المسلمين .

وفي ضوء كل هذه الحقائق كم يبدو الآن غريبا وبعيدا كل البعد عن الحقيقة ، بل مضحكا وداعيا إلى السخرية ما زعمه بعض الناس الذين عنيناهم قبلا من أن الشيخ عبد الرازق إنما قال ليتحدى الانجليز بآرائه هذه ، ولذا عدوه بطلا وطنيا كبيرا ..! والآن قد تبين أن الحقيقة عكس ما زعموا .

وفي ضوء ما تقدم أيضا — إلى جانب الأدلة التي ذكرناها في الفصول السابقة يتجلى خطأ وفساد الزعم بأن الشيخ قصد أن

يتحدى بكتابه الملك فؤاد ملك مصر ، فقد ثبت أن الفكرة نشأت وتكونت في ظروف الحرب العالمية : أي قبل ظهور الملك فؤاد ، وأن مبدأ مهاجمة الخلافة وتركيا قديم قدم حزب الأمة ، وأن جميع الإشارات التي وردت في الكتاب إلى الملوك والملك فإنما كان يقصد بها الشيخ خلفاء الإسلام في الماضي -- كما بينا ذلك من قبل — وهم الذين سماهم ملوكا ، لأنه لم يعترف بالخلافة من أول أبي بكر أو أول ملك في الإسلام — كما وصفه — وهذا ظاهر جدا لمن يقرأ الكتاب مع مراعاة السياق .

وليت الشيخ قصر دعوته على مهاجمة تركيا أو الخلافة العثمانية في آخر أدوارها ، أو بين مساوئها وطالب بنقل الخلافة إلى البلاد العربية ، أو تطويرها تطويرا يتفق مع التطورات السياسية الحديثة ، أو قدم مشروعا إيجابيا لنظام اسلامي جديد يقوم مقام الخلافة ويؤدي وظائفها وفق أساليب دستورية حديثة — إذن لكان لكتابه قيمة ولوجد كثيرين ممن يوافقونه ، ولكنه اشتط وغالى وبعد ، وقال بما لم يقله مسلم من قبل بل ولا غير مسلم بأنه لم توجد خلافة إسلامية قط . لأنه لا خلافة في الإسلام أصلا ، بل هي مضادة للإسلام أو هي نظام غير إسلامي ، أو كما قال « لا ديني » — حتى إنه لم يستثن الخلفاء الراشدين ، الذين أجمع المسلمون على الاعتراف بهم وكانوا المثل الإسلامية العليا . فجرد خلافتهم من إسلاميتها وجعلها دنيوية ، وجعلهم ملوكا لا يعملون للإسلام ، ولكن يقصدون

الدنيا ومطامعها للفتح والاستقلال والاستعمار ..!

ولذلك لا عجب أن ثار عليه المسلمون ورماه العلماء بالزيغ والضلال أو الإلحاد . ولا شك أن من يقول هذه الأقوال يهاجم الإسلام نفسه .

والنقطة الأخيرة التي نتناولها في هذا الفصل هي : هل كان كتاب الشيخ هو — كما زعم بعض الناس — هو السبب في إخفاق المساعي لترشيح الملك فؤاد للخلافة وفي فشل المؤتمر الإسلامي العام الذي كان قد تقرر عقده بالقاهرة ؟

لا . ليس هذا صحيحا على الإطلاق . وإنما كان ذلك لأسباب طبيعية قائمة في الموقف من الداخل ومن الخارج . فالأسباب الخارجية هي خطورة المسألة ، وعدم إمكان الاتفاق بين زعماء المسلمين على من يولونه خليفة ، وفي أي قطر تكون الخلافة ، — وذلك للتنافس الشخصي والسياسي — بين الملوك والرؤساء أو الغيرة القومية ، أو عدم وجود من يصلح لهذا المقام الجليل . ولا شك أنه كان للدسائس الاستعمارية ومساعي بريطانيا بالذات كبير الأثر في إيجاد التفرقة وعرقلة الجهود الرامية إلى إقامة الخلافة من جديد . ونلاحظ أن الملك حسين (القديم) أرسل برقية من الأردن يقول فيها إنه هو الخليفة لأنه مستوف لشرائط الخلافة ، ولا يقبل أن يحكم أحدا في هذا الشأن . وأن « شوكت علي » أحد زعماء المسلمين في الهند كتب يقول : إن مبايعته لعبد المجيد المعزول لا تزال قائمة ، وأنه لا يزال يعده خليفة المسلمين . كما بعث

كثير من المسلمين يسألون ويتشككون في مرامي المؤتمر المزمع عقده في القاهرة وهل المراد حفظ الخلافة قياما بالواجبات الدينية ، أم أن المقصود فقط هو نقل الخلافة من شاطيء البوسفور إلى شاطيء النيل .. وهكذا . وأما الأسباب الداخلية فلأن الملك فؤاد نفسه كان لا يبدو انه الرجل الذي تتوفر فيه شروط الخلافة ، إذ أن لها شروطا عالية من حيث العلم بالدين والتقوى ، وكان هذا ما يراه كثير من المسلمين في داخل مصر وخارجها — وإن لم يكن هو أقل من غيره — فضلا عن أنه ليس من أصل عربي . وأكبر من ذلك أنه لم يكن محبوبا من شعبه في الداخل ، فقد كان ناقص الوطنية ، ولم يتجاوب مع الثورة المصرية في عام ١٩١٩ وما بعدها ، وكان رجعياً « اوتوقراطيا » يريد أن يقمع إرادة الشعب وينفرد بالحكم ، ولذا كان يناصب الوفد و« سعدا » العداء وتآمر لإخراجه من الحكم . وكان يريد أن يقضي على الأحزاب — فيما عدا أتباعه — ولذا غدر بالأحرار الدستوريين بعد أن تحالفوا معه فأقصاهم عن الحكم وحاول أن يحطمهم . فلم يكن أحد — غير حاشيته — يرحب بأن يرتفع هذا الملك إلى مقام الخلافة السامي ، لأن هذا يزيد من نفوذه ويساعده على مواصلة سياسته الرجعية . لكن الزعماء أو عامة المصريين ، في الوقت ذاته ، لم يكونوا يقاومون فكرة أو محاولة توليه الخلافة — إذا تحققت شروط معينة تقيد سلطته وتمنع هذه المخاطر — لما سيؤديه ذلك من ازدياد نفوذ أو مكانة مصر أمام العالم الخارجي ،

ولأن وطنيتهم لم تكن لترفض شرفا أو مجدا جديدا يكتسبه وطنهم . وكان بعض هذا المعنى إلى جانب الشعور بواجب حماية الدين ورعاية مصالح المسلمين وحفظ وحدتهم — هو الذي دفع علماء الأزهر ليوافقوا على تقليد ملك مصر الخلافة ، إذا وافق على ذلك المؤتمر .

نضيف إلى ذلك سببا أخيرا وهو أن الملك فؤاد نفسه لم يكن متحمسا أو متلهفا أو شديد العزم على أن يصل إلى هذا المنصب ، بل الذي كان متحمسا أكثر منه وباذلا الجهود من أجل ذلك هم حاشيته . ولعل المسألة كلها كانت من باب الدعاية السياسية ، واستعمال أداة طيبة في الحرب السياسية التي كانت قائمة في مصر إذ ذاك ، والتنافس السياسي في الخارج .

يدل على هذا — أي موقف الملك — ما صرح به للشيخ الأحمدي الظواهري من كبار العلماء ، الذي كان ممثل الملك في المؤتمر الذي انعقد آخر الأمر في القاهرة في مايو عام ١٩٢٦ . فقد كتب الشيخ الظواهري يقول : « وعندما رأيت بوادر الفشل في عقد المؤتمر طلبت مقابلة الملك فؤاد ، فصارحته كما تعودت أن أصارحه دائما وأخبرته بما يتقوله رجال الأمم الأخرى . فقال الملك — وهذا الكلام له مغزى كبير في بحثنا هذا — قال : إنني رجل مسلم . وأحب رفعة الإسلام وجمع كلمة المسلمين ، ولا أحب أن يتفرقوا . ولهذا شجعت علماء الأزهر على فكرة إقامة مؤتمر في القاهرة يبحث في مسألة الخلافة من جميع

نواحيها . ولم أقصد أن أكون أنا الخليفة بالذات كما ظن بعضهم . »

ولا شك أن المعروف عن الملك فؤاد أنه كان حصيفا وبعيد النظر ولا بد أنه كان يقدر النتائج والمسؤوليات السياسية والدينية التي تترتب على تبؤ هذا المنصب . ولو كان يريد الخلافة حقا — ومصمما عليها — لأمكنه أن يعلن نفسه خليفة في مصر ، وكان سيجد تأييدا من داخل البلاد وخارجها .

أما من ناحية « المؤتمر » فقد اجتمع ، وظهر أنه مختلف الاتجاهات ، وبدا أنه من المتعذر الوصول إلى اتفاق . ولذا يختم الشيخ الظواهري الحديث عنه قائلا : — « وحينئذ خطر لي أن أسلم طريقة لحفظ كلمة المسلمين من التفرق ، ولمقام مصر أن يصان ، وإبقاء على الخلافة وحماية لها — هو أن أسعى لفض هذا المؤتمر قبل أن يتخذ قرارا معينا قد يزيد النفرة بين المسلمين . »

وقد قبل هذا الاقتراح وانفض المؤتمر . وأسدل الستار على الموضوع .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٩

المعرفة القليلة

هناك مثل يقول : « المعرفة القليلة شيء خطر » .

هذا المثل يعبر عن حقيقة . ويعرف صدقه كثير من الناس من تجاربهم حين يمرون بمراحل التعليم أو الثقافة المتفاوتة ، أو من تجارب غيرهم . ونحن نجد أمثلة أو أدلة عليه مما دل عليه البحث في الفصول السابقة ، بالنسبة للمقدمات والنتائج التي قررها الذين كتبوا عن كتاب الشيخ عبد الرازق من الصحفيين أو غيرهم ، وسنجد أدلة عليه أيضا من المعلومات والآراء التي احتوى عليها كتاب الشيخ نفسه .

فبالنسبة للأولين ، ها قد ثبت لنا أن الأحكام التي أصدرها هؤلاء الكتاب كانت مخالفة للحقائق التاريخية ، بل ظهر أنها عكسها تماما . فهم قد بنوا أفكارهم على أساسين : الأساس الأول أن الإنجليز كانوا يريدون أن يقيموا الخلافة في مصر ويعينوا الملك أحمد فؤاد خليفة لأنه صاحب أكبر عرش بالشرق الأدنى ، والثاني أن الملك كان يتلهف ويتوق شوقا إلى تولي منصب الخلافة . ثم قرروا أن الشيخ عبد الرازق الحر

الجريء هو الذي زين له شبابه وتحرره أن يقف ضد هذا كله فتحدى الإنجليز والملك . وألف كتابه المشار إليه فأبطل مشروع بريطانيا وقضى على آمال الملك فؤاد . وقد أثبتنا بالأدلة القاطعة فيما سبق من الفصول أن هذين الأساسين اللذين بنوا عليهما كل أحكامهم لم يكن لهما وجود ، وبالتالي لم يكن هناك سبب لوجود ما زعموا أن توهموا من بطولة أو همة تحررية نسبوها إلى الشيخ دون استحقاق أو مبرر . فكل هذه الأقوال التي نشرت في الصحف أو بعض الكتب ما هي إلا مجموعة من أوهام ، والحكم التاريخي عليها أنها لغو وهراء . فلا الإنجليز أرادوا ذلك أو كانوا يفكرون فيه ، ولا الملك كان متلهفا على الخلافة ، ولا الشيخ « وقف وحده ضد السياسة والقصر والملك والمندوب السامي البريطاني » ، ولا الشيخ كان يقصد أو يجول بذهنه أن يتحدى الإنجليز أو يعارض الملك أو «يصوب سهما نافذا إلى العرش المصري » أو نحو ذلك ! ومن يرد أن يعرف بطلان كل هذه الدعاوي فليرجع إلى الفصول السابقة ، إن لم يكن قد قرأها . فإذا أردنا أن نعرف السبب في الوقوع في هذه الأخطاء الجسيمة ، فالسبب هو المعرفة القليلة بالتاريخ. وتلك بعض أمثلة من نتائجها الخطرة . فلو كانت هناك دراسة صحيحة شاملة لتاريخ مصر والشرق والدول الاستعمارية في تلك الفترة — لما ارتكب كتاب هذه المقالات ومن سار على نهجهم هذه الأخطاء ، أو فلنسمها باسمها الذي يليق بها — : هذه الخرافات .

بل الذي ثبت أن هذه الخرافات التي نشروها كانت عكس حقائق التاريخ . وأن آراء الشيخ عبد الرازق كانت تطابق تماما أهداف الأنجليز والسياسة الاستعمارية والصهيونية ، فالانجليز كانوا يريدون هدم الخلافة ، وكذلك الشيخ عبد الرازق ، وهذا هو الغرض الأساسي من الكتاب كله . والإنجليز كانوا يحاربون الخليفة ويريدون القضاء على دولته ونفوذه ، وإلى هذا أيضا يرمي كتاب الشيخ عبد الرازق . ودعاة الاستعمار وأعداء المسلمين يعمدون دائما إلى تشويه تاريخ الإسلام والطعن في شخصياته ، وهذا هو الذي قرره وأكده الشيخ عبد الرازق بعبارات حماسية عنيفة في كتابه . والمستعمرون عامة والصهيونيون يعملون على أن يبعدوا الإسلام عن السياسة ويفصلوا الإسلام عن الدولة ، ويجردوا الإسلام من القوة ، وواجب الجهاد والحرب وحتى الدفاع ، وهذه كلها هي المحاور الرئيسية للكتاب كله ، وهي النتائج النهائية التي يريد أن يصل إليها الشيخ علي عبد الرازق . فهو يقول بل يحاول جاهدا أن يثبت من الدين أن الإسلام لا علاقة له بالسياسة ولا بالدولة ، بل إنه لا جهاد فيه ولا قتال ، ولا تعلق له بأي شأن من شؤون الدنيا . وهذا أقصى ما يتمناه المستعمرون والصهيونيون أعداء الإسلام ، ليسهل عليهم الاعتداء على المسلمين واستعبادهم ، واحتلال بلادهم واغتصاب أراضيهم وثرواتهم ، فلا يكون للمسلمين جهاد ولا دفاع ضدهم ولا تدخل في السياسة ، لأن هذه الأمور كلها من شؤون الدنيا ..؟!

والآن تقريبا ــ نكون قد لخصنا النتائج النهائية أو الرئيسية لكتاب الشيخ علي عبد الرازق ــ تمهيدا للرد عليها وتفنيدها فيما بعد . فهل هذه هي البطولة ، أو هل هذه هي الوطنية ؟ أو هل هذا هو الاجتهاد في الإسلام والنبوغ في فهم مراميه؟ وهل هذا هو التجديد والاصلاح؟وهل هذا هو الذي يستحق الإشادة والطنطنة والتنويه بنشر المقالات الضافية في الصحف أو الكتب؟

والواقع أنني لاحظت أن كل الذين كتبوا عن هذا الكتاب ــ من غير العلماء أو المثقفين ثقافة دينية ــ لم يعرفوا الأفكار الحقيقية للكتاب ، أو يقدموها تقدمة صحيحة . إما لأنهم لم يقرأوا الكتاب قراءة جيدة أو واعية ، أو لأنهم لم يفهموا هذه الآراء . فكلهم ــ حين أرادوا أن يلخصوا الكتاب ــ قالوا إن الفكرة الرئيسية التي أراد الشيخ أن يثبتها في الكتاب هي أن الخلافة ليست ركناً أو فرضا في الإسلام . واقتصروا على ذلك . وهذا خطأ كبير ، ويدل على أنهم لم يقرأوا إلا بعضا من الكتاب ، أو لم يطلعوا عليه إلا اطلاعا سطحيا . وكثير منهم ــ حتى لو قرأه ــ لا يفهم مغزاه ، لأن الموضوع يتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية أو علم الكلام أو التاريخ الإسلامي . وهؤلاء الكتاب يزجون أنفسهم فيما لا يعرفونه أو لا يحسنونه . ونحن الآن في عصر العلم والتخصص ، فلماذا يتهجم هؤلاء على المسائل الدينية ، ويتناولون أمثال هذه الموضوعات ، وتكون النتيجة أنهم لا يذيعون إلا أخطاء ؟ ولا يروجون إلا خرافات ، وبذلك يخدعون قراءهم أو يجنون عليهم .

فليت الشيخ قال ما ذكروه فقط ، فما كان يكون في هذا تجاوز يبلغ حد التناقض مع الأصول المسلم بها . ولكنه تجاوز كل حد ، فقال إن الإسلام ليس فيه — ولم تكن فيه — خلافة على الإطلاق ، بل إن الخلافة ضد الدين ، وكانت دائما كذلك وهذا هو نص عبارته — لئلا يظن أننا نبالغ في القول ، فقد قال : « فإنما كانت الخلافة — ولم تزل — نكبة على الإسلام وعلى المسلمين ، وينبوع شر وفساد » . وقال : « وإذا كان في هذه الحياة شيء يدفع المرء إلى الاستبداد والظلم ويسهل عليه العدوان والبغي فذلك هو مقام الخلافة » . وقال : « والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون » . و« الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية . كلا . ولا القضاء ، ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة » . وأيضا : « .. كما أن تدبير الجيوش الإسلامية وعمارة الدين والثغور لا شأن للدين بها . » وقال : « عسى أن يكون فيما أسلفنا مقنع لك بأن تلك التي دعوها خلافة أو الإمامة العظمى لم تكن شيئا قام على أساس من الدين القويم أو العقل السليم » . وأما الهجوم على خلفاء الإسلام وسيرة الخلافة في التاريخ فقد بلغ الغاية أو جاوزها ، فقال إن الخلافة كانت دائما مرادفة للقهر والاستبداد ، وأن الخلفاء كانوا أعداء البحث والعلم السياسي ، ويستحيل الخليفة أو الملك كما سماه وحشا سفاحا وشيطانا ماردا ، إذا حاول أحد أن يخرج عليه . وسنعود إلى ذلك فيما بعد .

فها أنت ترى من نصوص أقواله أنه لا يقول إن الخلافة ليست ركنا أو فرضا في الإسلام فحسب ، بل هو يقول إنها خارجة عن الإسلام أو ضد الإسلام لأنها « شر وفساد وظلم واستبداد وبغي وعدوان » ، و« لا أساس لها من الدين أو العقل السليم » . وأن « الإسلام بريء منها » : أي أنها إذن حرام وإثم . فالمسلمون يجب أن يهدموها ويحاربوها . وهكذا ــ كما قال ــ كانت الخلافة دائما في تاريخ المسلمين « نكبة وشرا وفسادا » . ومن هذا يتبين الفرق الكبير بين ما فهمه الذين كتبوا عن الكتاب وبين الآراء التي يقررها ويدعو إليها مؤلف هذا الكتاب . فالشيء إذا لم يكن فرضا أو ركنا قد يكون جائزا أو مباحا وطيبا . ولكن الشيخ يقول هنا إن الخلافة حرام وإثم وجريمة . والفرق شاسع بين الفرض والحرام والشر . وتأسيسا على ذلك أو تفريعا عليه ، قال الشيخ أيضا إن الإسلام ليس فيه سياسة ولا دولة ، وليس من أحكامه أو فروضه تدبير الجيوش الإسلامية وعمارة المدن والثغور (أي حدود الأوطان) . والجهاد ليس من أغراض الدين الأساسية ، وجهاد الرسول لم يكن جزءا من الرسالة . وليس في الإسلام ولاة ولا قضاة ولا دواوين ولا نظم حكومية . فهذه كلها أمور خارجة عن حقيقة الإسلام .

وقد يدهش القاريء متسائلا : هل احتوى الكتاب على كل هذه الآراء الغريبة الشاذة التي لا يمكن أن توصف إلا بأنها

ضلال وخروج على الإسلام ، بل إنها تضاد المصلحة الوطنية ؟ فنقول إن الكتاب احتواها حقيقة ، وإننا لم نكتف بالإشارة إليها ، بل أوردنا نصوص عباراته نفسها وسنورد منها فيما بعد كثيرا غيرها — وها هو الكتاب موجود يقرؤه من يريد أن يطلع عليه فيرى كل تلك الأقوال ثابتة . وواضح أن النتائج التي تؤدي إليها هذه الآراء خطيرة . فهي تدعو المسلمين إلى أن يظلوا متفرقين لا تجمعهم وحدة سياسية، وأن الإسلام ليس من شأنه أن يأمرهم بأن يهتموا بمصالحهم الدنيوية ، أو يتعاونوا أو يتحدوا من أجل تحقيقها، وليس من أصول الإسلام أو فروضه الجهاد أو تدبير الجيوش أو تحصين الثغور ، أو إنشاء الإدارات أو غير ذلك ، وإنما كل الذي يطلبه منهم الدين هو أن ينصرفوا إلى عبادتهم أفرادا ، في دورهم أو في المساجد ، ثم « يدعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » — كما ذكر هذه العبارة أو الحكمة — كما أسماها — بنصها .. و« قيصر » هنا لن يكون إلا بريطانيا أو مندوبها السامي ، أو أي حاكم استعماري تابع لدولة أخرى مثلها .

فأي منهج أعظم أو أخبث من هذا ، ينادي به ويسعى إليه المستعمرون والصهاينة أعداء الإسلام والمسلمين ، لكي يبقى المسلمون ضعافا متفككين ، لا حول لهم ولا قوة ولا نظام ، ولا جيش ولا دولة ، فيسهل استسلامهم ويصبحوا فريسة للمعتدين والطامعين ؟ فهذا هو ما دعا إليه دعاة الاستعمار دائما ، واشتدت مجاهرتهم به في أيام الحرب العالمية الأولى حينما

كانوا يحاربون دولة الخلافة ، ويريدون أن يقسموا بينهم الأقطار العربية الإسلامية ــ كما حققوا ذلك بالفعل ، وظلوا بعد تلك الحرب يتشبثون بالبقاء في تلك الأقطار التي احتلوها وسيطروا عليها . فغايتهم على الدوام هي أن يقضوا على وحدة المسلمين ، وعلى قوتهم المعنوية أو المادية التي يستمدونها من الإسلام ، وما يوجبه عليهم القرآن وتدعوهم إليه سنة الرسول وأسلافهم المجاهدين ، وما يمليه عليهم تاريخهم المجيد المليء بسير الأبطال والشهداء . وفي تلك الأوقات بالذات في عهد الحرب العالمية ــ كان الشيخ يكتب كتابه يؤيد فيه تلك المباديء الاستعمارية ، ثم أخرجه للناس يحوي هذه الآراء التي تطابق نفس الأهداف التي يعمل لها المستعمرون والصهيونيون .

لذا لا عجب ــ بل كان هذا واجبا ــ أن ثار عليه المسلمون الذين فهموا دعوته وآراءه . وكان هذا هو سبب الغضب والسخط عليه ، وليس فقط من الوجهة الدينية ولكن أيضا من الوجهة الوطنية . فقد سبق أن اقتبسنا ما كتبه العالم المجتهد السيد « محمد رشيد رضا » صاحب الإمام محمد عبده في مجلة « المنار » ، فكان أول من نبه إلى خطر هذه الآراء وعلاقتها بالاستعمار ، وأنها تخدم أغراض المستعمرين الذين يريدون أن يقطعوا الروابط بين الأمة الإسلامية ويهدموا مقوماتها ، لكي يسهل عليهم ويتم لهم اغتصاب البلاد الإسلامية . وقد أعجبتني فقرة قرأتها في كتاب العالم الجليل الشيخ « محمد بخيت » الذي كان مفتي الديار المصرية ، وهو كتابه الذي رد

به على الشيخ علي عبد الرازق وأسماه : « حقيقة الإسلام وأصول الحكم » . ففي هذه الفقرة تكلم الأستاذ على فرض الجهاد ، وقارن بين أحوال المسلمين والأوربيين ثم وجه اللوم الشديد إلى الشيخ علي عبد الرارق لموقفه هذا الذي يضاد الروح الوطنية . فهو يقول :

« وأما الديانة الإسلامية فقد وضع أساسها على طلب الغلب والشوكة والقوة والعزة . فالذي يرجع الى القرآن الكريم ويقرأ ما فيه من آيات الجهاد ويحكم حكما لا ريب فيه بأن المتدينين بها لا بد أن يكونوا أول أمة حربية في العالم ، بمقتضى قوله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل . الآية » وغيرها من آيات الجهاد . وأنه يجب على هذه الأمة وأبنائها أن يسبقوا الأمم كلها إلى اختراع الآلات الحربية وإتقان العلوم العسكرية ، والتبحر في كل ما يلزمها من الفنون كالطبيعة والكيمياء والهندسة وغير ذلك . وأنه يجب على كل واحد من الأمم الإسلامية أن يعد كل ما يستطيعه من الآلات الحربية التي يحصل بها القوة ، ويكون كل واحد منهم جنديا مستعدا للقتال في أي وقت اقتضت الحال ذلك .

ومن رجع إلى أن الشرع الإسلامي حرم المراهنة إلا في المسابقة على الخيل والرماية بالنبال ــ كما كان في عصره عليه السلام ــ أو بالبنادق لضبط إصابة الهدف والرمي ــ انكشف له مقدار رغبة الشارع في معرفة الفنون العسكرية والتمرن عليها.

« ولكن واأسفاه لم نجد من أحوال المتمسكين بهذا الدين الآن ومن عصور مضت إلا أنهم يتهاونون بالقوة ويتهاونون

في طلب وسائلها وأسبابها وليس لهم عناية بالبراعة والتفوق في فنون الحرب واختراع الآلات حتى تقدمتهم الأمم الأخرى وتأخروا ، مع أن كتاب هؤلاء المسلمين يأمرهم كما قلنا بإعداد ما استطاعوا من قوة يترتب عليها إرهاب عدو الله وعدوهم بحسب ما تقتضيه الحال في كل زمان » .

ثم يمضي قائلا — ليوبخ الشيخ عبد الرازق :

« يريد المؤلف — وهو يزعم أنه من المسلمين — أن يجعل الملة الإسلامية كسائر الملل المسيحية ، مع أن هذه الملل قد خرجت عن مقتضى شرائعها ودياناتها وتسابقوا إلى اقتسام الممالك والتغلب على الأقطار الشاسعة . وما من يوم إلا ونسمع فيه اختراعا جديدا من آلات الحرب . أما كان الأجدر به وهو يدعي أنه مسلم أن ينبه أمته إلى العمل بدينها وشريعتها ، ويوقظها من النوم الطويل العميق ، حتى تخرج من تحت ردم الغفلة الذي تراكم على رجالها وأبنائها ، فقد صاروا صما لا يسمعون ما يدبره لهم اعداؤهم . «فهل بعد هذا الذي مكناه يمكن أن يقول عاقل عنده ذرة من العقل ، أو أدنى حب لأمته ودينه وملته : رسالة لاحكم ودين لا دولة .. الخ » ؟!

وهذا الكلام قد كتب في عام ١٩٢٦ . فلو عمل المسلمون به منذ ذلك الوقت لما صار حالهم إلى هذا المآل اليوم . ونضيف إليه أن اليهود لم يدعوا أبناء دينهم إلى مثل ما يدعو إليه الشيخ عبد الرازق الذي يقول إنه عالم في الإسلام ، وانما هم قالوا واعتقدوا أن دينهم اليهودية دين ودولة ، وجيش وحرب

وأسلحة فتاكة حديثة ، وعملوا ونفذوا ذلك . وكان اليهود — في الوقت الذي يكتب فيه الشيخ المسلم آراءه هذه — قد ظفروا بتصريح أو وعد « بلفور » الذي أكد لهم تعهد الحكومة البريطانية بأن تساعدهم على إقامة دولة وإدارات وجيش وأسلحة . وها هم اليهود يهددون وطن الشيخ عبد الرازق وقد احتلوا جزءا من أراضيه . فأين الشيخ اليوم ليرى هذا الاحتلال ويشهد بنفسه هذا الخطر ؟ ! وليرى كيف كان كتابه ضارا بالوطن وداعيا إلى التحلل والهدم لا البناء . أو فلنقل كما قال السيد محمد رشيد رضا :

« فحسابه على الله » .

هذه الآراء السلبية أو الهدامة هي التي طنطن بها الكتاب في الصحف وبعض الناس ، لأنهم لم يعرفوها في جملتها أو يفهموها حق الفهم أو يدركوا نتائجها . بل إنهم عكسوا الأمر ، ففي الوقت الذي أشادوا فيه بهذه الآراء وأعلنوا أن هذه الأخطاء هي عين الصواب — حملوا على العلماء الذين ردوا عليها وأخذوا يعرضون آراءهم في تهكم ، وكأن هؤلاء العلماء من كبار رجال الأزهر الشريف لا يعرفون حتى مسائل الدين والفقه الذين هم متخصصون فيه ، وإنما يعرفها الناشئون الصحفيون أكثر منهم . فهاجموا هؤلاء العلماء ووصفوهم — كما أشرنا إلى ذلك من قبل — بأنهم يتاجرون في الدين ومنافقون وأنهم — كما يقول السيد بهاء الدين — أصحاب « العمائم الضخمة التي لا ترتفع إلا لتستر وراءها الظلم والاستبداد » . ووالله

إن هذه العمائم الضخمة هي التي كانت دائما تدافع عن الحرية وعن الشعب وتحارب الاستبداد .

فليقرأ السيد « بهاء » وإخوانه تاريخ « الجبرتي » ليرى كيف كان العلماء هـم الذين يدافعون عـن الشعب ويتحدون المماليك الظالمين . وعنده أسماء الشيخ « محمد الحفني » والشيخ « أحمد الدردير » والشيخ « عبد الله الشرقاوي » وأمثالهم . وليقرأ في هذا الكتاب أيضا كيف أن الأخير « الشيخ الشرقاوي رمى بوسام نابليون إلى الأرض حين أراد أن يعلقه على صدره . ثم ليقرأ في كتاب الأستاذ « الرافعي » قوله : « إن الأزهر كان مركز الثورة في أواخر القرن الثامن عشر ، وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام فإن الأزهر خلال سنة ١٩١٩ كان في فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التي قامت في مصر عقب انتهاء الحرب العالمية . والتاريخ يعيد نفسه » .

ثم ليقرأ أيضا في هذا الكتاب عن الشيخ « محمد أبو الفضل الجيزاوي » شيخ الجامع الأزهر — وهو نفسه الذي رأس هيئة كبار العلماء حينما انعقدت لمحاكمة الشيخ عبد الرازق تأديبياً ، وقررت إخراجه من زمرة العلماء لأنه أتى ما لا يليق بوصف العالمية . فقد كتب المؤرخ الرافعي عنه ما يأتي : « وفي ٢ ابريل سنة ١٩١٩ استدعت دار الحماية البريطانية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر وطلبت منه غلق أبواب الأزهر فرفض ، محتجا بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية وليس له أن يوصد أبوابه في وجوه المصلين . فطلبت

أن يفتحه في مواعيد الصلاة فقط فرفض . وظل مفتوحا في كل وقت كما كان من قبل » . ولما اقتحم بعض الجنود الانجليز الجامع الأزهر في ديسمبر من ذلك العام في أثناء الثورة كتب علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى كتابا احتجوا فيه بشدة على هذا الحادث وبعثوا به إلى السلطان فؤاد وإلى اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني ، ووقع على الكتاب نحو مائة من العلماء . ونقرأ أول التوقيعات : محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر . محمد بخيت مفتي الديار المصرية . ثم باقي التوقيعات — مما اضطر اللورد اللنبي إلى أن يرسل إلى شيخ الجامع الأزهر يعتذر في خطاب رسمي . ثم لم يكتف العلماء بذلك ، بل نشروا بيانا أعربوا فيه — كما يقول الأستاذ الرافعي — عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد في البلاد هو أن تفي الدولة الإنجليزية بوعودها ، وتعترف للبلاد بالاستقلال التام — أي أنهم أيدوا الأمة في مطالبها السياسية . وأرسلوا هذا البيان إلى السلطان وإلى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطاني. فهذا هو سجل العلماء أو رجال الدين وهو سجل مجيد تفخر به الأمة . فهذه « العمائم الضخمة » إذن لم تكن إلا شارات أو أعلاما للحرية والعلم والوطنية .

وقد تجرد عالمان جليلان من علماء الأزهر للرد على كتاب الشيخ علي عبد الرازق ، وهما : الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية ، والشيخ محمد الخضر الحسين الذي عين في أواخر حياته شيخا للجامع الأزهر . فألف الأول كتابا أسماه :

« حقيقة الإسلام وأصول الحكم » ، وألف الثاني كتابا آخر أسماه : « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم » . ولم يظهر الكتابان إلا في عام ١٩٢٦ – أي بعد أن انتهت الضجة حول كتاب الشيخ عبد الرازق الذي صدر في ابريل سنة ١٩٢٥ . ولذا لم يكن كتاب المقالات الصحفية أمناء ، أو مراعين للترتيب الزمني للأحداث ، حين ذكروا أو أشعروا أن هذين الكتابين صدرا عقب ظهور كتاب الشيخ عبد الرازق ، كأنهما هما اللذان سببا الضجة وهيآ الجو لاتخاذ الإجراءات ضد مؤلف الكتاب . كذلك لم يكونوا منصفين ولا أمناء في عرضهم لما اشتمل عليه الكتابان من آراء . فكما قلنا كان تناولهم للكتابين بلهجة السخرية ، وكأنهم ينكرون على الأستاذين أن ينهضا للرد على الشيخ عبد الرازق – الذي لم يكن في الواقع إلا تلميذاً صغيراً لهما . أفليس لهما ولأمثالهما حق إبداء الرأي ؟ وأين إذن حرية الرأي التي يبدون غيرتهم عليها ؟ وكان مؤدى كلامهم أن كل ما رد به الأستاذان الجليلان خطأ في خطأ ، وأن الصواب المحض هو رأي الشيخ علي عبد الرازق – بدون تحفظ . ولا أدري كيف استباح الصحفيون المذكورون لأنفسهم أن يناقشوا هذين العالمين الكبيرين في مسائل من صميم علوم الفقه الإسلامي والتفسير والحديث ؟ فهذه علوم تحتاج إلى التخصص ومسائلها دقيقة ، ولا يصح أن يتكلم في مسائلها إلا من درسوها . ولكن – كما قلت في أول هذا الفصل – إن المعرفة القليلة شيء خطر .

وقد رجعت إلى هذين الكتابين في هذه الأيام ، وقبل أن أكتب الفصل الحالي — ولم أكن اطلعت عليهما من قبل — لأعرف الحقيقة وأقدر قيمتها العلمية . فوجدت أن كلا من الأستاذين قد بذل جهدا يشكر عليه في التأليف ، وأيراد الأدلة العلمية للرد على آراء الشيخ عبد الرازق . وهما كتابان جديران بالاحترام ، ولهما قيمة علمية عالية — وإن كان منهجهما لا يعتبر حديثاً . وكتاب الشيخ بخيت يتصف بالإطالة والشمول ، وكتاب الشيخ الخضر يتميز بالأيجاز والتنظيم . لكن الأدلة كثيرة والردود مقنعة لمن يريد أن يبحث الموضوع ، بدون تحيز وبدون هوى أو تعصب .

وقد تأكدت من أن الصحفيين المشار إليهم لم يدرسوا الكتابين ، بل اقتصروا على اختطاف بعض عبارات . ولأضرب مثلا على عدم الأمانة في العرض . فقد ذكر السيد « بهاء » مثلا في كتابه — وتبعه السيد « عوض » في آخر ساعة — أن الشيخ محمد الخضر حسين حينما أراد أن يدلل على أن المسلمين عرفوا علوم السياسة كغيرهم من الناس لم يجد ما يستدل به غير بعض حكم منسوبة إلى الحسن البصري أو معاوية . وبالرجوع إلى الكتاب وجدت أن الشيخ الخضر قد ذكر معظم الكتب التي ألفها المسلمون في علوم السياسة في العصور المختلفة ، وأسماء مؤلفيها ، وهي كثيرة ، مما دل على إحاطته بالمراجع التاريخية وسعة ثقافته . فكان هذا ظلما للعالم الجليل .

وقد انتقدوا الشيخ « الخضر » لأنه صدر كتابه بإهدائه إلى

خزانة جلالة الملك فؤاد . فماذا في هذا ؟ وكثير من المؤلفين في كل عصر وأمة يهدون كتبهم إلى رؤساء الدول . ونشاهد هذا في عصرنا ، ولا يعتبره أحد محلا للانتقاد . والسبب في هذا الإهداء أن الشيخ الخضر — وهو في الأصل أحد علماء تونس الذين جاهدوا ضد الاستعمار الفرنسي — هاجر إلى مصر وأقام بها فكان بمثابة ضيف كريم على البلاد ، فرأى من واجبه ومن حسن اللياقة أن يهدي كتابه إلى رئيس البلاد . وقد بين هو سببا آخر للإهداء ، وهو ما رآه من رعاية الملك فؤاد للأزهر وغيرته على الدين . وكان هذا صحيحا ولا تنكر حقائق التاريخ . ولا ننسى أن الأزهر والمعاهد الدينية كانت تدخل بحكم الدستور في اختصاص الملك . وهذا يفسر توثق العلاقة بين رجال الأزهر في ذلك الوقت وجلالة الملك ، الذي يذكر له أنه اهتم بإصلاح الأزهر وتحسين الأحوال المالية لعلمائه ، وكانوا يشكون من أن الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة لم تقم بإنصافهم . فلم يكن ولاؤهم للملك ناشئا عن تأييدهم للاستبداد أو نحو ذلك ، ولكن كان نتيجة هذا السبب . ولنذكر أيضا أن جميع الزعماء السياسيين ورؤساء الهيئات في مصر في ذلك الوقت كانوا يعربون عن ولائهم للملك فؤاد .

هذا ، ولم أجد في كتاب الشيخين محمد بخيت ومحمد الخضر أي إشارة يفهم منها تملق للملك أو حكومته ، بل الكتابان عبارة عن بحثين علميين خالصين . وعلى العكس وجدت في الكتابين ما يؤيد الثورة ، وما يمكن أن يعد موجهاً ضد الملك

فؤاد أو أمثاله . فقد قررا حكم الإسلام في أن الأمة لها الحق في محاسبة رئيس الدولة وتقويمه ، أو عزله إذا كان حكمه ضارا بالأمة . وقال الشيخ الخضر إن الأمة إذا لم تستطع تغييره لجأت إلى الجند لينفذوا ذلك . وقرر الشيخ بخيت أن الإسلام كان هو أول من أعلن أن الأمة مصدر السلطات وسبق بذلك جميع الأمم . وهذه حقيقة ، وقد أثبتناها وبرهنا عليها نحن أيضاً في كتابنا : « النظريات السياسية الإسلامية » .

لا يسعنا إذن إلا أن نقول ونكرر إن المعرفة القليلة شيء خطر . فهي تؤدي كما رأينا إلى قلب الحقائق ونشر الأخطاء ، وترويج الأباطيل ، والنيل من أقدار الرجال .

وأخيراً فإن من يريد أن يبحث أية قضية ، ويتصدى للحكم فيها — عليه أن يرجع إلى جميع المصادر الممكنة التي تناولت الموضوع — القديمة منها والحديثة ، حتى وقت إنجاز البحث . وذلك حتى تجيء أحكامه صحيحة ، وتكون نظرته عصرية متفقة مع التطور العلمي ، فإن الأبحاث في تقدم على مر الزمن ، والكتب تتوالى في نفس الموضوع . وإلا فلو قصر بحثه على ما كان منذ عهد طويل ، فإن النتائج التي يصل إليها تكون متأخرة وتشتمل غالبا على أخطاء . فيلاحظ أن الذين تصدوا للكتابة في موضوع كتاب الشيخ عبد الرازق — وهو الخلافة والحكومة في الإسلام — اقتصروا فقط على عرض هذين الكتابين اللذين ذكرناهما مع أنهما صدرا في عام ١٩٢٦ ، ولم يحاولوا أن يبحثوا عن مؤلفات جديدة صدرت في نفس

الموضوع . ولذا فإن كلامهم في الحقيقة لا يعتبر أن له قيمة علمية ، ولم يكن له من أثر – ويظهر أيضا أن هذا كان هو القصد – سوى الإثارة أو التسلية – وهو ما يعمد إليه مع الأسف كثير من الصحف والكتاب في هذا الزمان . فلماذا لا ترتفع الصحف إلى مستوى أعلى ؟ ولماذا لا يهتم الكتاب بأن يفيدوا مواطنيهم بالفوائد العلمية الصحيحة والثقافة النافعة السامية ؟ وإلا كانت المسألة مجرد نشر أخطاء أو خرافات ، وخداع للقراء . وما بمثل هذا تساهم الصحف أو واضعو الكتب في نهضة أمتهم . على أن الخداع والإثارة والتسلية ، إذا كان مسموحاً بها في أي موضوع أو مجال – فما يصح أن يكون مسموحا بها فيما يتعلق بالقضايا والعقائد الدينية ، التي يعتز بها الناس ويحرصون على حفظها ، والتي هي من أكبر المقومات التي تمسك بناء الأمة .

ولفائدة هؤلاء الكتاب ، نقول إنه في النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت أبحاث عديدة في علم السياسة في الإسلام ، وتناولت طبعاً مسألة الخلافة . وأثبتت بعض هذه الكتب أخطاء الشيخ عبد الرازق أو بطلان آرائه ببراهين علمية وتاريخية . ولا يتسع المجال لإيراد هذه المراجع . ولكن على الأقل نذكر مرجعا واحدا منها ، لأننا نعرفه حق المعرفة كما يعرف المرء أبناءه ، ولأنه بحث مباشر في صميم الموضوع ، ونعني به كتابنا الذي أشرنا إليه من قبل ، وهو : «النظريات السياسية الإسلامية » . فهذا الكتاب يبحث في الدولة أو نظام

الحكم في الإسلام ونظريات المفكرين حولها . وقد خصصنا فصلا منه للرد على آراء الشيخ علي عبد الرازق — وهو الفصل الرابع الذي جعلنا عنوانه : « الإسلام ووجوب الحكم » وجاء الرد في هذا الفصل بعنوان : « الرد على دعـاوي بعض المعاصرين » . فهو يعتبر ردا علميا بأسلوب حديث ، بعد الردود السابقة التي مضت الإشارة إليها — كما أوردنا أيضا في الفصل الأول آراء الباحثين الأوربيين حول طبيعة الإسلام ، وهم جميعا يقررون أن الإسلام نظام كامل يشمل الدين والدولة معا .

ومما هو جدير بالذكر أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب صدرت في عام ١٩٥٣ — أي قبل أن تصدر الكتب أو المقالات التي كتبت عن الخلافة بعد ذلك — وتوالت طبعاته حتى صدرت الطبعة الخامسة منه في عام ١٩٦٩ عن دار المعارف بالقاهرة . وقد أصبح أحد المراجع المقررة التي تدرس في كليات السياسة والقانون بالجامعات العربية .

وسنحتاج إلى أن نشير إليه في مناسبات عديدة في الفصول القادمة ، حينما نتكلم عن المادة العلمية للكتاب .

وفي ختام الفصل ، هناك كلمة نود أن نذكرها . وهي أننا نريد أن نقرر أن الملاحظات التي أوردناها في هذا الفصل والفصول السابقة ، بالنسبة لما كتبه السادة الصحفيون الذين ذكرناهم — لم تكن إلا مجرد انتقادات علمية لا يراد بها إلا إظهار الحقيقة والدفاع عنها . وكما يقول الشاعر الكبير « شوقي » :

الحق أولى من وليك حرمة وأحق منك بنصرة وكفاح

وكما يقول أيضاً : « اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية » .

فبالطبع ليست هناك عوامل أخرى تدعو إلى هذا الانتقاد. ونحن حين نقرأ مقالاتهم في الصحف في موضوعات السياسة الحاضرة والأحداث الجارية نعجب بها. ولهم فيها مواقف وجولات موفقة.

ولكن اللوم كان موجها إليهم لأنهم تناولوا موضوعا ليس في اختصاصهم وما كان ينبغي لهم أن يتناولوه ، لأنه موضوع يستلزم المعرفة العلمية الوثيقة بالشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي والعقائد الدينية — وهو موضوع الخلافة أو الدولة ونظمها وتاريخها في الإسلام . ونحن نريد لهم أن يكتبوا في المواد التي يحسنونها ، فنحميهم من الوقوع في الأخطاء ، ونجعلهم يظهرون امتيازهم في الأبحاث الأخرى التي يقدمونها .

ونحن نذكر هذه الكلمة لأننا سنودع الآن هؤلاء الكتاب الصحفيين ، وهذه آخر كلمة نكتبها عنهم ، ولن نشير إليهم بعد هذا الفصل إلا بصيغة عامة .

وإنما الآن سنتفرغ للشيخ عبد الرازق لنواجهه مباشرة ، ونمسك بناصيته لنعلن أخطاءه في وجهه ونجعله يرى الحق بعينه . أو لعل المسألة ينكشف لها وجه آخر ، وتبرز مفاجأة ويتبين أن الشيخ علي عبد الرازق نفسه لم يكن إلا خرافة تضاف إلى الخرافات السابقة . وما أكثر الخرافات التي تدس في تاريخنا السياسي والفكري .

ولا نقول أكثر من ذلك الآن . وسيتضح ذلك كله في الفصل التالي . فإلى هناك .

١٠

مَن هُوَ المؤلف ؟

لم يتجن العلماء إذن على الشيخ عبد الرازق ولم يكونوا مغالين حين أعلنوا غضبهم عليه ، ولا مجاوزين الحق حين حكموا بأنه خالف الدين ونصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة . فالشيخ لم يرتكب أقل من أنه أنكر فرض الخلافة وفرض الجهاد وفرض القضاء . وهذه كلها فروض أساسية من الدين . بل إنه أنكر أيضاً شرع الإسلام فيما يتعلق بالمعاملات أي الشؤون الاجتماعية ، وأنكر وجوب التنفيذ . وهذه المعاملات وردت فيها أحكام منصوص عليها في القرآن والحديث أو ثبتت بالإجماع . فماذا يبقى في الإسلام بعد ذلك ؟ لا يبقى إلا أن يكون عقيدة فردية أو روحية دون أن تكون له صلة أو أثر في الحياة الاجتماعية التي تشمل مصالح المجتمع والأفراد . ومن الغريب أن الشيخ أنكر وظيفته نفسها ، فهو كان موظفاً قاضياً شرعياً ، فإذا كان أنكر القضاء والشرع في الإسلام فإنه ألغى إذن وظيفته ، وحكم على نفسه بالفصل – قبل أن يصدر عليه الحكم أحد .

وهذا ــ ولا ريب ــ منتهى الحماقة !

هل هناك عجب إذن ، أو هل يستكثر أحد عن من يقول مثل هذه الاقوال ، ويعلنها للناس في كتاب أن يحكم عليه بأنه يستحق وصف الإلحاد أو المروق ، أو حتى الارتداد ؟! فإن الايمان والكفر لكل منهما حدود ، ومتى جاوز المرء حدود أحدهما انتقل لا محالة إلى الآخر . فهب أن رجلا على دين المسيحية أنكر بعض الوصايا أو الأحكام التي نص عليها الانجيل ، أو بعض الفروض الأصلية التي أجمع عليها أهل ذلك الدين ــ ألا يحكمون عليه بالخروج عن ذلك الدين أو الكفر في نظرهم . وكذلك سائر الأديان . فأي عجب إذن ، وكيف ينكر بعض الناس على علماء الإسلام إذا أصدروا مثل هذا الحكم على الشيخ عبد الرازق ، الذي كتب ونشر هذه الأقوال التي تخالف الدين ، بل تهدم أكثر جوانبه الأساسية ــ كما عرفنا .

فمن ذهب هذا المذهب ــ أي أبدى مثل هذا الاعتراض ــ فإنما يدل في الحقيقة على أنه لم يستوعب الكتاب ، أو لم يفهم معانيه والنتائج التي احتوى عليها . وقد صدق هذا الحكم على كثير من الناس لأنهم غير متخصصين في الشريعة أو العقيدة الإسلامية ، أو لم يهتموا بتحقيق الأمور ، فلم يدركوا أو لم يفطنوا لهذه الحقائق ، وظنوا أن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد خلاف في الرأي أو اجتهاد . لكن الاجتهاد يكون في التفسير والتجديد ، لا في إنكار الأصول وهدم أركان الدين .

وأظهر الأمثلة على هؤلاء : الدكتور « حسين هيكل » نفسه ، الذي قاد حملة الدفاع عن الشيخ عبد الرازق في جريدة « السياسة » ــ الصحيفة الوحيدة التي دافعت عنه ــ وهو الذي جعل للكتاب ومؤلفه أهمية ، وجلب له شهرة . فهذا هو يقول في « مذكراته » : إنه لم يجد في الكتاب إلا أن الشيخ قال « إن الخلافة ليست أصلا من أصول الحكم في الإسلام ، وأنها طرأت على الحكم الإسلامي في عصور متأخرة عن العصور الأولى » . فهذا هو كل الذي فهمه قائد الحملة الذي أثار الضجة الصحفية للدفاع عن الشيخ . وظاهر أنه لم يقرأ الكتاب أو لم يدرك ما ينطوي عليه ، فهو كان مخدوعاً أو خادعاً لنفسه ، وكان كمن يجادل عن شيء يجهله ، أو يدافع عن قضية لم يدرسها . وكيف قال إن الخلافة طرأت في عصور متأخرة ، مع أنها نشأت في أول عصر الخلفاء الراشدين ؟ وقد عاد الدكتور هيكل بعد بضع سنين فكتب عن « الدولة الاسلامية » وتاريخها ، معترفاً بوجود الخلافة مشيداً بإنجازاتها ، ومثبتاً أن الإسلام يجمع الدين والدولة ــ كما تشهد بذلك مؤلفاته عن « حياة محمد » وخليفتيه أبي بكر الصديق وعمر الفاروق . وسنستشهد بطائفة من أقواله فيما بعد لنرد على الشيخ عبد الرازق . فالحقيقة أنه إنما دافع عن الشيخ لأسباب حزبية وشخصية وسياسية دون أن يعرف حقيقة الآراء أو يهتم بذلك . وهو نفسه يعترف بهذه الأسباب .

أما المتخصصون فإنهم فهموا حقيقة الآراء ، وأدركوا

خطورتها على الفور : مثل السيد محمد رشيد رضا ، أكبر تلاميذ الإمام محمد عبده ، وأحد كبار علماء الإسلام في العصر الحديث . فقد كتب في مجلة المنار — كما ذكرنا في فصل سابق — يصف هذه الآراء بأنها ترديد لما يقوله دعاة الاستعمار وأعداء الإسلام ، وأنها هدم وتضليل ، وبدعة شيطانية لم يقل بمثلها أحد ينتمي إلى الإسلام صادقاً ولا كاذبا ؛ وقال عن الكتاب إنه هدم لحكم الإسلام وشرعه من أساسه ، وتفريق لجماعته — إلى آخر ما قال مما اقتبسناه من قبل . وحكم السيد « رشيد » بأن هذا إلحاد وارتداد . وها نحن قد عرفنا حقيقة هذه الآراء في أول هذا الفصل .

وهذا الذي قاله السيد « رشيد رضا » — وهو خير من يفهم آراء الشيخ محمد عبده — يقطع بأن الذين زعموا أن هناك مشابهة أو صلة بين آراء الشيخ علي عبد الرازق وآراء الأستاذ الإمام لا يفهمون هذه الآراء أو تلك . فالإمام محمد عبده لا يمكن أن ينكر بعض فروض الإسلام كالقضاء والجهاد ، وهو — كغيره من علماء المسلمين — يقول بوجوب الخلافة وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات — كما قرر ذلك في كتبه ، وكما يعرف ذلك أكبر أصحابه وتلاميذه السيد « رشيد رضا » الذي حمل رسالته بعده . فآراء الإمام وآراء الشيخ عبد الرازق على طرفي نقيض . وهما ضدان لا يجتمعان ولا يتماثلان . وما كان اجتهاد الإمام محمد عبده إلا في تفسير القرآن والأحكام ، لا في انكار الفروض وهدم أسس

الاسلام . وسنعود إلى هذا في فصل قادم ، ونورد نصوصاً من أقوال الشيخ محمد عبده تثبت ما قررناه .

فالآن ، وقد عرفنا حقيقة الآراء التي احتواها كتاب الشيخ علي عبد الرازق ، وأنها هدم لكثير من مقومات الإسلام والمجتمع الإسلامي ، وأنها دعوة ما كان يمكن أن يقول بها مسلم — فضلا عن عالم وشيخ من خريجي الأزهر ، وقاض يحكم بهذا الشرع الذي صار ينكره — كما ينكر القضاء كله ، ويريد أن يشوه طبيعة الإسلام فيبطل جانبه العملي ، فلا يكون له أثر في تحقيق مصالح الناس أو في نظم المجتمع . بل إن الشيخ أكثر من ذلك مس مقام الرسول فظل يتساءل : هل كان النبي رسولاً أم كان رسولاً وملكاً ، وادعى أن جهاده لم يكن جزءاً من رسالته ، ونحو ذلك مما لا ينبغي أن يقال في حق الرسول وما هو مضاد للحقائق . ووجه طعناً إلى الصحابة وإلى خليفتي الرسول : أبي بكر وعمر — وهم المثل العليا للمسلمين — بأن ادعى بأنهم كانوا يعملون من أجل الدنيا والفتح والاستعمار — لا من أجل الدين ، وأن أبا بكر كان أول ملك في الإسلام ، ثم تبعه الخلفاء بل الملوك ، فهم جميعاً كانوا يخدعون الناس باسم الدين — كما طعن في التاريخ الاسلامي كله ، فقال إنه لم يكن إلا قهراً وغلبة واستبداداً وحكماً بالسيف ، وكان شراً وفساداً ونكبة على الإسلام والمسلمين — إلى آخر تلك الأقوال ، أو المطاعن التي طفح بها هذا الكتاب أو الكتيب الذي نشره الشيخ —

نقول : الآن ، وقد عرفنا هذه الآراء – لا بد أن يبدر إلى الذهن سؤال لا يزال يلح ويلح ، لكي يجد له الجواب : كيف يقول الشيخ عبد الرازق هذه الآراء ، أو كيف يقولها مسلم ؟؟ إن هذه الأقوال – بل المطاعن – لا يمكن أن يقولها إلا رجل يكره الإسلام ، وكانت خليقة بأن يكتبها وينشرها عدو للإسلام والمسلمين ، أو ملحد أو كافر . فما تفسير هذا التناقض أو اللغز ؟ وما حمل الشيخ على أن يذهب إلى هذه الآراء ، ويعرضها في حماس ، ويطعن دينه وقومه وتاريخه ؟!

كان هذا لغزاً محيراً ، ولم يكن من السهل الإجابة عليه . وكان هذا هو الذي أدهش العلماء والمسلمين الحريصين على دينهم وأمتهم ، وأثار غيظهم على صاحب الكتاب . لكنا وجدنا من الممكن أن نقدم تفسيراً جزئياً لهذا اللغز ، أو نجيب على جانب من السؤال . فحيث كانت الغاية النهائية لهذه الآراء أو للكتاب كله هي مهاجمة الخلافة ، ومحاولة إثبات عدم وجودها في الإسلام ، والدعوة إلى هدمها ، وقد أثبتنا من بعض نصوص في الكتاب نفسه أنه وضع في أثناء الحرب العالمية الأولى ، والحرب مشتعلة بين بريطانيا من جهة وتركيا أو دولة الخلافة من جهة أخرى ، وكان الشيخ عبد الرازق وأسرته ينتمون إلى حزب الأمة الذي كان موالياً للانجليز ، وكان متفقاً معهم في مبدأ كراهية الخلافة وتركيا والحملة عليها – فإن دعوة الشيخ إذن كانت منسجمة مع هذا المبدأ وتنفيذاً له ، وكان هناك تطابق بين هذه الدعوة وسياسة

بريطانيا ، التي كانت تعمل لهدم الخلافة والقضاء على تركيا . ولم يكن هذا عجيباً ، فإننا رأينا الأستاذ أحمد لطفي السيد من قبل — وهو المتكلم بلسان حزب الأمة — يدعو الناس إلى أن يتنكروا لواجب العروبة والاسلام والجوار بل الإنسانية ، ويمتنعوا عن مساعدة إخوانهم الليبيين والأتراك كراهية في الدولة العثمانية دولة الخلافة . وقد أوضحنا هذا كله في فصل سابق . فالدافع إلى تأليف الكتاب هو مهاجمة الخلافة العثمانية لكن الشيخ أو مؤلف الكتاب غلا وشط ، فأراد أن يقوض الخلافة من أساسها ، ويجثتها من أصلها وبفروعها ، فذهب يهدمها من أول نشأة الإسلام ، بل منذ عهد النبي — عليه الصلاة والسلام . ولم يكن يستطيع هدم الخلافة إلا إذا عمد إلى أن يهدم الجانب العملي والتنفيذي للإسلام ، ويقطع صلته بالسياسة والمجتمع وبالدنيا . فكانت نتيجة ذلك — أي عملية الهدم — أن تذهب فروض الاسلام وشرعه التطبيقي الاجتماعي — ضحية ، ولم يبال القائم بالهدم أن يقع اعتداؤه على أصول الدين أو قواعد الإسلام وإجماع الأمة .

هذا تفسير منطقي متفق مع الأحداث ، وهو صحيح من حيث إن الغاية الأصلية من الكتاب كانت مهاجمة الخلافة العثمانية . لكن ترد أسئلة أخرى تحتاج إلى الإجابة .

فإنه — مع صحة هذه الحقيقة — لم يصدر الكتاب في أثناء الحرب العالمية ، ولكن بعدها ببضع سنوات . وحين صدر كانت الخلافة قد زالت وألغيت من تركيا ، فذهبت الغاية

التي كان يهدف إليها الكتاب ، ولم يعد هناك سبب لوجوده فلماذا صدر إذن ؟ ثم إنه قد ثبت أنه لم يكن يقصد به تحدي الانجليز ، فعلى العكس كانت دعوته وغايته متفقة مع أهداف السياسة البريطانية ، ولا مهاجمة الملك ، فإن الحزب الذي كان ينتمي إليه الشيخ كان وقت صدور الكتاب حليفاً للملك — وهذا كله قد اثبتناه فيما مضى . ثم إن التعصب لمباديء حزب الأمة أو الولاء للإنجليز لم يكن كافياً وحده لأن يدفع إلى هذا التطرف ، إلى حد تجاوز دائرة المعقول والخروج عن الحدود المصرح بها في الإسلام . وأخيراً — فإن الأسلوب الذي صيغ فيه الكتاب عنيف ، واللهجة عدائية ضد الإسلام — بحيث لا يتصور أنها تصدر عن مسلم ، بل الأقرب للمعقول أن تصدر من خصم يحمل ضغناً أو حقداً على الإسلام . فما الإجابة عن هذه الأسئلة أو الاعتراضات كلها ؟

كانت المسألة تبقى إذن — حتى بعد التفسير السابق الذي يحمل حقيقة صحيحة — تبقى محيرة ، وإن كان يمكن أن يجد الفكر ، أو تفترض إجابات عن تلك الأسئلة بطريق الاستنتاج العقلي . لكن بينما كنت أقرأ — قبل كتابة الفصل الحالي — كتاب الشيخ محمد بخيت الذي كان مفتي الديار المصرية ، والذي رد به على الشيخ علي عبد الرازق — عثرت على جملة استوقفتني طويلا ، وجعلتني أتأمل . وكانت هذه الجملة كأنها العلامة التي تشير إلى الطريق ، أو الخيط الذي يمسك به المحقق ويسير معه ، لكي يصل به إلى الحقيقة . وهذه الجملة هي :

ففي صفحة (٢٣٧) من كتاب « حقيقة الإسلام وأصول الحكم » يقول المؤلف وهو المفتي ما يأتي : « ... لأنه علمنا من كثيرين ممن يترددون على المؤلف أن الكتاب ليس له فيه إلا وضع اسمه عليه فقط . فهو منسوب إليه فقط ، ليجعله واضعوه من غير المسلمين ضحية هذا العار ، وألبسوه ثوب الخزي والعار إلى يوم القيامة » .

فهذا خبر هام يمثل مفاجأة ، ويرويه فضيلة المفتي وهو عالم فاضل لا يتوقع منه الكذب . ونحن لا نقبله كحقيقة نجزم بها ، ولكن لا يجوز أيضاً أن نهمله . وإنما ننظر إليه — كما قلنا — كخيط نمسك به ونسير على توجيهه ، لعله يصل بنا إلى الحقيقة . وإذن يجب أن نبحث عما إذا كانت هناك قرائن تؤيده أو أنه يتفق مع سائر الحقائق .

فنرى أولا — إذا افترضنا صحة هذا الخبر — أي أن المؤلف شخص غير مسلم — أن هذا يتفق مع كثير من الحقائق ويحل أكثر جوانب اللغز . فإنه لا يكون مستغرباً حينئذ أن هذا الشخص يهاجم الإسلام ، وينكر الفروض وبصفة خاصة فرض الجهاد ، ويهدم التشريع العملي للإسلام ، ويبعده عن المجتمع والسياسة — كما لا يكون غريباً أن يتطاول على مقام الرسول والصحابة والخلفاء ويطعن في تاريخ الإسلام ، وأن يكتب بهذه اللهجة المتطرفة العدائية له .

وهذا الشخص — والأرجح أن يكون انجليزياً يكتب في أيام الحرب العالمية الأولى — لا بد أن يشن الهجوم على الخلافة

والخليفة ، لأن بلاده -- بريطانيا -- في حرب مع تركيا ، وقد أعلن الخليفة العثماني الجهاد الديني ضدها . والنصوص في الكتاب قاطعة بأنه كان موجها ضد الخلافة العثمانية . ففضلا عن النص الذي سبق أن أوردناه الذي يذكر بالاسم السلطان « محمد الخامس » -- الخليفة في ذلك الوقت -- الذي كان يسكن قصر « يلدز » (ص ٢٥) -- هناك نص قبله على « جماعة الاتحاد والترقي » (٢٣) -- وهي التي كانت تحكم تركيا : أي دولة الخلافة طوال أعوام الحرب العالمية الأولى . وهناك نص ثالث : « سلسلة الخلافة إلى وقتنا هذا » (ص ٢٦) . ونص آخر على « دولة بني عثمان » (ص ٣٠) ونص غيره : « فإنما كانت الخلافة -- ولم تزل -- الخ » (ص ٣٦) . فكل هذا الكلام كان يكتب إذن والخلافة كانت لا تزال موجودة وقائمة -- لم تزل -- وفي أيام تلك الحرب العالمية .

فمن يكون إذن هذا الشخص غير المسلم الذي كتب عن الخلافة بهذه الصورة ؟ الأظهر أنه كان أحد المستشرقين الانجليز . ويغلب على الظن أن يكون هو المستر « مرجوليوث » اليهودي الذي كان أستاذاً للغة العربية في بريطانيا . وتدل كتاباته عن الاسلام على أنه كان صهيونياً معادياً له وللمسلمين ، ويكتب عن الاسلام بجهالة ونزعة حقد . وقد فندنا نحن آراءه عن الدولة الإسلامية في كتابنا « النظريات السياسية الإسلامية » وأثبتنا خطأها وبطلانها بالأدلة العلمية وبينا جهله أو ضلاله .

ومن المعروف أن المستشرقين يتعاونون مع حكوماتهم ولا

سيما في أيام الحرب . وغالبا ما تكلفهم المخابرات بكتابة نشرات أو كتب ، لتستخدم كأسلحة في الدعاية أو الحرب السياسية . ونحن نعرف ضرورة وأثر الحرب السياسية . فكما أن المدافع تطلق قنابلها على معسكر العدو ، فكذلك تطلق عليه الدعاية السياسية قنابلها ، وقد تكون أشد وقعا . ولا يهتم كاتبها بأن يلتزم الحقيقة العلمية فهو يعلم أنه إنما يقصد بها الدعاية ، وأن اسمه لن يظهر عليها . فلا بد أن تملأ بالمغالطات والمعلومات المضللة ، ولكن تكتب بأسلوب بارع ، يحسن التمويه ويتصف بالالتواء . وهذه الصفات تظهر في هـذا الكتاب المذكور المنسوب إلى الشيخ عبد الرازق . ومعروف أن الشيخ علي ذهب إلى بريطانيا وبقي بها نحو عامين ، فلا بد أنه كان متصلاً بالمستر مرجوليوث أو تتلمذ عليه . فإن لم يكن « مرجوليوث » نفسه فأحد أعوانه ، أو أحد المستشرقين الآخرين مثل « توماس أرنولد » الذي يشير إليه الشيخ أو الكتاب في غير موضع ويصفه « بالعلامة » ، والذي ألف كتاباً عن « الخلافة » هاجم فيه الخلافة بوجه عام ، والعثمانية بوجه خاص . وقد نقدناه وبينا أخطاءه أيضا في كتابنا الذي ذكرناه .

فالنظرية إذن ـ إذا سلمنا بصحة الخبر ـ أنه في أثناء الحرب العالمية الأولى ، والحرب دائرة بين الخليفة العثماني وبريطانيا ، وقد أعلن الخليفة الجهاد الديني ضد بريطانيا ، ودعا المسلمين أن يهبوا ليحاربوها أو يقاوموها ، وكانت

بريطانيا تخشى غضب المسلمين الهنود بالذات ، أو ثورتهم عليها – وكذلك المسلمين في الأقطار الأخرى – لمحاربتها الخليفة الرئيس الروحي للمسلمين الذي يدينون له بالولاء – في أثناء ذلك كلفت المخابرات البريطانية أحد المستشرقين الإنجليز المتصلين بالدراسات الإسلامية أن يضع كتاباً يهاجم فيه الخلافة وعلاقتها بالإسلام ، ويشوه تاريخها ليهدم وجودها ومقامها ونفوذها بين المسلمين . فكتب « مرجوليوث » أو « أرنولد » أو غيرهما هذا الكتاب – وهو في الحقيقة كتيب أو رسالة موجزة – ليؤدي هذا الغرض ، فاستخدمته السلطات في الهند أو في غيرها . ثم بعد أن انتهت الحرب – وكان الشيخ عبد الرازق قد اطلع على هذا الكتاب أو عثر عليه – هذا إن لم نفرض أن هذا كان باتفاق بينه وبين هذا المستشرق الذي اتصل به حينما كان في انجلترا ، أو بعض الجهات البريطانية التي كانت تعمل في الخفاء للقضاء على فكرة الخلافة أو التي تحارب الإسلام . أخذ الكتاب فترجمه إلى اللغة العربية ، أو أصلح لغته إن كان بالعربية ، وأضاف إليه بعض الأشعار والآيات القرآنية التي يبدو أنها لم تكن في أصل الكتاب ، وبعض الهوامش والفقرات ، وأخرجه للناس على أنه كتابه من تأليفه – ظناً منه أنه يكسبه شهرة ، ويظهره كباحث علمي ، ومتفلسف ذي نظريات جديدة ، وغير مدرك ما في آرائه أو ثناياه من خطورة – ولا نستغرب هذا لأنه لم يدرك أن إنكار القضاء الشرعي هو إنكار لوظيفته نفسها وعمله ، وإلغاء

لوجوده – كما ذكرناه من قبل – أو لو كان أدركها فلا بأس ، فإن هذا سيزيد من أثر الكتاب وشهرة مؤلفه عملاً بالمثل القائل : « خالف تعرف » . وكانت هذه البدعة أو « المودة » السائدة في ذلك الوقت بين بعض كتاب جريدة « السياسة » جريدة من أسموا أنفسهم حزب الأحـرار الدستوريين .

وهذا هو الذي فهمه الصحفي الوطني الكبير « أمين الرافعي » الذي كان متصلاً بالدوائر الصحفية والسياسية ، فكتب في « الأخبار » يقول – كما اقتبسناه من قبل – إنه لم يستغرب أن يقدم الشيخ علي عبد الرازق على إصدار هذا الكتاب لما عرف عنه من الضعف في تحصيل العلوم والإلحاد في العقيدة ، ثم قال : « هذا إلى أنه أنغمر منذ سنين في بيئة ليس لها من أسباب الظهور سوى الافتئات على الدين ، وتقمص أثواب الفلاسفة والملحدين ، وصار خليقاً بلقب « الاستاذ المحقق » و« العلامة الكبير » الخ !

ولم يعرف الأستاذ الرافعي أن المؤلف الحقيقي ربما كان غير الشيخ عبد الرازق ، لكن كلامه يكاد يكون إثباتا لذلك .

وهناك قرائن أو أدلة أخرى تضاف إلى ما تقدم ، وهي تؤيد هذا الاستنتاج ، فهذه هي :

(١) نلاحظ شيئاً غريباً في الكتاب وهو أن صفحة (١١) تفيد أن تأليف الكتاب في سنة ١٩٢٤ – فقد ذكر اسم كتاب مترجم عن التركية ونص على تاريخ طبعه (١٩٢٤) – بينما صفحة ٢٥ – أي بعد ذلك – تنص على أن تاريخ التأليف

قبل سنة ١٩١٨ لأنها ذكرت اسم السلطان محمد الخامس وقيل في الهامش إن هذا كتب في عهده ، وعهده انتهى في سنة ١٩١٨ . ومعنى هذا أن ص ٢٥ وصفحات بعدها كتبت قبل ص ١١ بثماني سنوات ، على الأقل . فما سر هذا الاختلاف العكسي ؟ فأظهر الاحتمالات أن مؤلفاً آخر أضاف فقرات أو صفحات على نص الكتاب الأصلي بعد ثماني سنوات أو أكثر . وهذا يتفق مع الافتراض السابق أن الشيخ علي عبد الرازق أضاف بعض فقرات أو تعليقات وغير ذلك على الكتاب الأصلي الذي وضعه غيره . وهناك أمثلة أخرى على هذا التخالف ، منها أن كتاب السيد رشيد رضا الذي لم يظهر إلا في سنة ١٩٢٣ ذكر في ص ١٧ — أي قبل ص ٢٥ التي ذكر فيها السلطان أيضاً . ففي الكتاب تواريخ معكوسة واضطراب . وأقرب تفسير لذلك أن الكتاب ليس من تأليف شخص واحد .

(٢) نلاحظ أيضاً أن المؤلف يتحدث دائماً عن « المسلمين » كأنه أجنبي عنهم وهم منفصلون عنه ، فيذكرهم بضمير الغائب . ولا يقول « عندنا » أو « العرب » أو نحو ذلك — كما يقول المسلم عادة . والأمثلة على ذلك كثيرة بطول الكتاب كله . ونذكر بعضاً منها :

« والخلافة في لسان المسلمين » — على حين نحن نقول اللغة العربية — « فالخليفة عندهم » . « والدين عند المسلمين » . « لكنهم اهملوا » . « وقد فرقوا » . « إن للمسلمين في ذلك

مذهبين » . « مذهب فاش بين المسلمين » « زعموا أن يحملوا عليها لغة الإسلام » — ونحن نقول : لغة العرب . « زعموا وقد فاتهم كتاب الله » . « فلسنا نعرف لهم مؤلفاً » . « أولئك المسلمين » . « إن المسلمين إذا اعتبرناهم جماعة منفصلين وحدهم » . « لعل ذلك هو الذي يتلاءم مع ذوق المسلمين » — ولا يقول ذوقنا — « وربما استكرهه سمع المسلم » . « ويظهر أنه هو الذي تتلقاه نفوس المسلمين » . « لانعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكله » . « ذلك الزعم بين المسلمين » . « فأنت تراهم إذا عرض لهم » . « غير مألوف في لغة المسلمين » .. وهكذا في كل الكتاب .

فليست هذه هي اللغة التي يتكلم بها المسلم أو العربي . بل ذلك يشعر أن الكاتب غير مسلم يتكلم عن قوم هو ليس منهم.

(٣) عجيب أن يذكر الشيخ عبد الرازق — لو كان هو المؤلف — عيسى وقيصر مرتين ، ويكرر هذه الجملة التي سماها « الكلمة البالغة » : « دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله » ، ويقول :

« ولقد كان عيسى بن مريم عليه السلام رسول الدعوة المسيحية وزعيم المسيحيين ، وكان مع هذا يدعو إلى الإذعان لقيصر ويؤمن بسلطانه ، وهو الذي أرسل بين أتباعه تلك الكلمة البالغة : « اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . والتعليق في الهامش : « انجيل متى » — الاصحاح الثاني والعشرين . فهل الشيخ عبد الرازق كان يتعلم في الأزهر « الشريف »

عيسى وقيصر ومتى ؟! وهل الشيخ يريد من المسلمين أن أن يقتدوا بالمسيحيين ويؤمنوا بقيصر ، ويذعنوا لسلطانه مثل إذعانهم لله ؟! وهل يدعو الشيخ إلى ذلك ..؟ ما للشيخ وقيصر ومتى ؟؟ أليس الأجدر أن يكون كاتب هذا الكلام رجلا أجنبيا غير مسلم ، أو « خواجه » — مثل « مرجوليوث » أو « أرنولد » أو غيرهما ! !

(٤) وهل المسلم الذي يحب دينه وأمته يتعاطف مع « المرتدين » ، الذين خرجوا على الإسلام وشنوا الحرب على المسلمين فيدافع عنهم — في نفس الوقت — الذي يحمل فيه على أبي بكر الصديق — المسلم الأول بعد رسول الله ، فينكر خلافته ويقول إن محاربته لهؤلاء المرتدين لم تكن حرباً من أجل الدين ، ولكن « نزاعاً في ملوكية ملك » ! ولأنهم « رفضوا أن ينضموا لوحدة أبي بكر » ! وما هي وحدة أبي بكر — يا عدو أبي بكر والاسلام — أليست هي وحدة المسلمين ؟ ويقول : « حكومة أبي بكر » ! أوليست هي حكومة الاسلام والمسلمين ؟ ويتكلم عن أبي بكر هكذا بغير احترام أو تبجيل ، كأنه رجل عادي ، أو كما يتكلم عدو . هل هذا هو أسلوب المسلم — فضلاً عن الشيخ — في الكلام عن الصحابة وعن أفضل الناس وأحبهم إلى رسول الله ، وخير من دافعوا عن الاسلام وجاهدوا في سبيل الله ؟ اللهم إنه لا يقول هذا مسلم ، وإنما يقوله رجل ليس من ملة الإسلام أو عدو له ، كان يريد أن يهجم المرتدون على المدينة

ولا يحاربهم أحد ، فيقضوا على الاسلام في مهده . فهل يمكن أن يقول هذا الكلام شيخ عالم ، أم يقول به عدو لله ولرسوله وللمؤمنين ؟؟

(٥) الأسلوب الذي كتب به الكتاب أسلوب غريب ، ليس مألوفاً في الكتب العربية . فهو أسلوب مناورات ومراوغة ويتصف بالالتواء واللف والدوران . فهو يوجه الطعنة أو يلقي بالشبهة ، ثم يعود فيتظاهر بأنه ينكرها ولا يوافق عليها ، ويفلت منها ، ثم ينتقل ليقذف بشبهة أو طعنة أخرى – على طريقة « اضرب واهرب » وحين يهاجم يصوغ عباراته في غموض . وهذا ينم عن أسلوب رجل سياسي متمرن على المحاورة والمخادعة ، وهو أشبه بالأسلوب الإفرنجي ، وأسلوب الدعايات السياسية أو الدينية التبشيرية . وليس هو أبداً الأسلوب العربي الصريح – فضلاً عن أسلوب أحد الشيوخ المتعلمين في الأزهر . فالغالب أنه كلام مترجم .

(٦) وأخيراً – ولنكتف الآن بما تقدم – لم يعرف عن الشيخ علي عبد الرازق أنه كان كاتباً تمرس في الكتابة ومرن على التأليف ، يكتب بهذا الأسلوب ويتعمد الطعن في الإسلام وتاريخه وعظماء رجاله . لم يعرف للشيخ كتاب أو مقالات قبل هذا الكتاب ، مثله أو مشابهة لأسلوبه وفي هذا الموضوع – أي السياسة والتاريخ – بل كل ما كتب قبل ذلك كان كتيباً في اللغة أو علم البيان . وهذا كل إنتاجه في أربعة عشر عاماً بعد تخرجه من الأزهر . ثم بعد أن ظهر هذا الكتاب ظل

أربعين عاما لم يكتب كتاباً آخر ، في نفس موضوعه أو مثله . ولم يحاول – أو لم يستطع – حتى أن يدافع عن نفسه ، ويرد على خصومه بكتاب آخر . وكل ما انتجه في الأربعين عاماً كتيب آخر فقهي محض عن « الإجمـاع » وبعض مقالات . فهذا هو كل ما هنالك . وكأن كتابه – أو بالأحرى هذا الكتاب المنسوب إليه – كان « بيضة الديك » – كما يقولون ..

فالخلاصة – بعد هذا كله – أن هناك من القرائن والأدلة العديدة ما يدعو العقل إلى أن يرجح صحة الخبر الذي رواه فضيلة المفتي الشيخ « محمد بخيت » – نقلاً عن كثيرين من أصحاب الشيخ علي عبد الرازق المترددين عليه – من أن مؤلف الكتاب شخص آخر من غير المسلمين . وقد غلبنا نحن أنه أحد المستشرقين . لكنا نقيد هذا الخبر بأننا نرى أن الشيخ قـد أضاف بعض فقرات وتعليقات ، وأنه هو الذي أورد الآيات من القرآن – الظاهر أنها محشورة ، مجموعات في مكان واحد – وأبيات الشعر التي استشهد بها – كما كتب المقدمة التي زعم فيها أنه بدأ البحث في تاريخ القضاء منذ سنة ١٩١٥ ، وذلك ليغطي المفارقة الظاهرة بين وقت وضع الكتاب ووقـت صدوره ، فإنه من غير المعقول أن يستغرق تأليف كتيب لا يزيد عن مائة صفحة – بل في الحقيقة يمكن طبعه في خمسين صفحة أو أقل – يستغرق هذا عشر سنوات ، وهل هذا دليل البراعة أو التفوق ؟ فضلاً عن أنه لم يبحث تاريخ القضاء كما

ادعى ، وما الذي منعه من ذلك ؟ فإنما كان هذا للإيهام والتمويه فقط .

وكانت هناك أسباب أو دوافع مختلفة دفعت الشيخ إلى إصدار هذا الكتاب ، ولكن كان أقواها في نهاية الأمر حب الظهور والرغبة في الشهرة ، وأن يوصف بأنه باحث أو محقق أو فيلسوف أو مجدد — كما فعل كثير غيره من قبله ومن بعده — وخصوصاً في عصره . ونحن نعرف أن مسألة انتحال الكتب ، أو عدم الأمانة في نسبة الأمور أو المعلومات — مسألة مألوفة في الشرق أو في غيره ، وملحوظة في الأوساط العلمية — ولا سيما في النقل عن الكتب الأجنبية . وفي هذا الحادث بالذات كانت الحالة أسهل ، لأن النقل أو الترجمة عن كتيب مجهول ، أو كانت المسألة بتصريح أو اتفاق لخدمة غرضين : فالطرف الأول يريد نشر آرائه لغايات سياسية ودينية ، والثاني له مآرب سياسية أيضاً أو غيرها ، ولكن الدافع الذاتي أنه يريد الشهرة والظهور . فقاتل الله حب الشهرة والظهور أو الغرور ، فكم أدت هذه بالناس إلى عثرات مهلكة ، أو سببت مصائب أو قادت كثيراً من الرجال إلى مصارعهم . وفي التاريخ أمثلة كثيرة .

والآن فلنتجه إلى فحص الكتاب لنزن قيمته العلمية . وسنكتشف أنه مليء بالأخطاء ، بل ليس إلا مجموعة من أخطاء . وسنصدر الحكم عليه من هذه الوجهة بعد أن نقف على هذه المسائل، وهذا هو ما سيوضحه لنا الفصل التالي .

١١

مجموعة من الأخطاء

إذا نظرنا إلى الكتاب المنسوب إلى الشيخ علي عبد الرازق ــ أيا كان مؤلفه ــ ويمكن أن نسميه الآن ــ بناء على ما عرفنا فيما تقدم : كتاب « مرجوليوث ــ عبد الرازق » ومرجوليوث هنا رمز إلى أحد المستشرقين ــ إذا نظرنا إليه من الوجهة العلمية فإننا نجده مليئاً بالأخطاء ، أو هو ــ بدون مبالغة ــ مجموعة من أخطاء . وسنبين فيما يلي عدداً من هذه الأخطاء المحددة والبراهين عليها .

(١) في أول سطر في الكتاب خطأ لغوي ــ أو كما يقولون « أول القصيدة ... » فهو يقول : « الخلافة لغة مصدر تخلف فلان فلانا إذا تأخر عنه الخ » . فهذا خطأ ظاهر لا يقع فيه العربي ــ حتى غير المتعلم ــ لأنه يعرف الصواب بالسليقة . فمصدر « تخلف » هو التخلف . أما الخلافة فهي مصدر خلف . ولا يحتاج في هذا إلى الرجوع إلى قاموس ، فنحن نقول تخلف تخلفا ، ولكن نقول خلفه خلافة . ومع ذلك فالقاموس يقول : « والخليفة السلطان الأعظم . ويؤنث

كالخليف . الجمع خلائف وخلفاء . وخلفه خلافة كان خليفته ، وبقي بعده » . فهذا هو المعنى . فهل الشيخ الذي حصل على العالمية من الأزهر لا يستطيع أن يصرف فعلا بسيطا ، ويقول : خلفه يخلفه خلافة ، وإنما يقول خلفه تخلفا ..؟! أم أن هذا دليل آخر على أن الذي ألف الكتاب رجل أجنبي فرجع إلى القاموس واستخرج الألفاظ بدون فهم ؟

(٢) أراد المؤلف – ويظهر أن هذه من الفقرات التي أضافها الشيخ علي عبد الرازق – أراد أن يبين أنه اطلع على نظريات المفكرين الأوربيين في السياسة والدولة – لأن هذا هو الذي يثبت التفلسف – فوقع في خطأ كبير وبرهن على أنه لا يعرفها .

ففي (ص ١١) قال : « مثل هذا الخلاف بين المسلمين في مصدر سلطان الخليفة قد ظهر بين الأوربيين وكان له أثر فعلي كبير في تطور التاريخ الأوربي . ويكاد المذهب الأول يكون موافقاً لما اشتهر به الفيلسوف « هوبز » من أن سلطان الملوك مقدس وحقهم سماوي » .

فبرهن المؤلف بذلك على أنه يجهل نظرية « هوبز » لأن نظريته هي عكس هذا تماماً . فنظرية « هوبز » – كما يعرف ذلك كل دارس للنظريات السياسية في الغرب – هي أن الدولة تقوم بمقتضى أو نتيجة « عقد » : تعاقد يتم بين الناس والحاكم. وهذا هو منشأ « نظريات العقد » في التاريخ السياسي الأوربي.

فمصدر سلطة الحاكم أو الملك عند « هوبز » هو هذا العقد الذي أنشأه الناس وتنازلوا به عن سلطاتهم . فمصدر السلطة إذن أرضي لا سماوي . وليس مقدساً لأنه عقد مدني يقوم به الناس . بل إن نظرية « هوبز » — كما يقول كل مؤرخي الفكر السياسي ، وهذه بدهية معروفة — إنما وجدت لتعارض ولتهدم نظرية « الحق الإلهي أو المقدس للملوك » — وهي التي كانت سائدة قبل هوبز . فاعتبر هوبز منشأ لفكر جديد ، وتحول جذري في التفكير السياسي . ولذا كرهه أنصار الحق الإلهي للملوك لأنه قضى على نظريتهم .

فظهر إذن أن الشيخ عبد الرازق — أو من قال هذا القول — لم يعرف نظرية « هوبز » ، أو فهمها بالعكس . وأراد بذلك أن يوهم الذين لا يعرفون اللغات الأجنبية أنه عالم درس النظريات السياسية للفلاسفة الاوربيين . فكشف بذلك عن جهل . وقاتل الله الادعاء . ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه .

(٣) هذا من ناحية نظرية الفيلسوف « هوبز » . أما الشق الآخر الذي يزعم فيه أن المذهب الأول للمسلمين هو القول بأن سلطان الخليفة مقدس وحقهم سماوي الخ . فهو خطأ وباطل أيضاً . بل هو كذب على تاريخ الفكر السياسي في الاسلام . ويدل على أن قائل هذا القول لا يعرف مذاهب المسلمين الحقيقية حول السياسة والدولة ، أو يعرفها وينكرها أو يشوهها .

وقد تكلم هو عن هذا المذهب المزعوم ، فقال (في ص٧) : —

« المذهب الأول أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى وقوته من قوته . ذلك رأي تجد روحه سارياً بين عامة العلماء وعامة المسلمين أيضا . وكل كلماتهم عن الخلافة ومباحثهم فيها تنحو ذلك النحو ، وتشير إلى هذه العقيدة » .

فيلاحظ أنه قال إن هذا الرأي تجده سارياً بين عامة العلماء ، وكل كلماتهم عن الخلافة ومباحثهم فيها تنحو ذلك النحو . لكنه حين جاء يستشهد لم يأت بأي قول للعلماء ولم يشر إلى أي بحث لهم ، إنما كل ما استدل به على هذا الرأي أو المذهب المزعوم كلمة نسبت إلى أبي جعفر المنصور ، وهي عبارة مجازية ، وأبيات لبعض الشعراء: مثل قول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا
كما أتى ربه موسى على قدر

أو قول آخر : (وهو شعر غريب غير مفهوم)

انت ابن مسلنطح البطاح ولم
تطرق عليك الحنى والولج

ثم بعض المقدمات الإنشائية التي يكتبها — عادة — مصنفو الكتب ، تحية أو مجاملة للسلاطين في زمانهم .

هذه هي كل الأدلة التي عثر عليها ، ثم يقول : « وجملة القول أن استمداد الخليفة لسلطانه من الله تعالى مذهب جار على الألسنة ، فاش بين المسلمين » .

فنقول : إن هذا غير صحيح ، على الإطلاق . هذا افتئات أو كذب على المسلمين . فلم يقل أي أحد من علماء المسلمين

من أي فرقة بهذا . وليس هناك مذهب كهذا للمسلمين .

فمذاهب المسلمين – أولا – إنما نأخذها من المراجع الاسلامية : من كتب علماء الشريعة الاسلامية أو علم الكلام أو تاريخ الفرق – وليس من أشعار الشعراء . فالشعر خيال ، وهو فن لا علم ، ويقال أحيانا : « أعذب الشعر أكذبه» . فهل إذا أردنا أن نعرف الحكم في مسألة فقهية نذهب إلى دواوين الشعراء لنبحث عنها فيها ؟ هل إذا أراد محام فرنسي أن يدرس مسألة قانونية – فعليه أن يرجع إلى دواوين الشعراء الفرنسيين ، ولا يذهب إلى كتب القانون وأقوال شراحها ..؟ ومقدمات الكتب هذه قطع إنشائية أدبية مثل الشعر ، تكتب للمجاملة أو المدح . وليست فتاوي فقهية . أما عبارة « المنصور في إحدى خطبه من أن السلطان ظل الله في أرضه فعبارة مجازية أو استعارية ، يقصد بها أن السلطان أو الحاكم العادل يقيم العدل بين الناس وينفذ الشريعة ، فهو ينفذ حكم الله : أي العدل : فهو بمثابة ظل الله يحتمي به الناس من الظلم . وهذا هو كل المعنى . وليس أبو جعفر المنصور – على أية حال – أحد أئمة المذاهب أو الفتوى ، ولا كان هو يقصد أن يدعو إلى مذهب جديد . إنما هي كلمة بلاغية للتشبيه ، كما هو مألوف في أساليب العرب .

فقائل هذا الكلام إذن إنما هو مغالط – يريد أن يموه على الناس ، فيوهمهم أن هناك مذهباً للمسلمين – وليس هناك أي مذهب بهذا الشكل ، إنما هي ألفاظ إنشاء وتعابير بلاغية .

أما المذاهب الإسلامية فهي عند الفقهاء والعلماء – كما بينا . وهذا هو مجمل بيانها .

ارجع إلى كل الكتب الإسلامية التي ذكرناها فتجدها مجمعة على أن كل علماء الإسلام ليس لهم إلا مذهبان ، لا ثالث لهما : المذهب الأول أنه لا طريق أي لا أساس ولا مصدر للإمامة : أي الخلافة أو السلطة – إلا الاختيار من الأمة ، والمذهب الثاني أن الطريق هو النص من النبي على من يخلفه .

فالأول – وهذا هو المذهب الأول والأهم للمسلمين ، الذي كان يجب أن يذكره أولاً ، لو كان عالماً أو كان مخلص النية ، لا المذهب الخيالي الذي انتزعه من عقله ولاوجود له – الأول : أن مصدر السلطة هو اختيار الأمة للخليفة بالبيعة الصحيحة أو الانتخاب . هذا هو مذهب الأكثرية العظمى للمسلمين : فهو مذهب أهل السنة جميعاً والمعتزلة جميعاً والمرجئة جميعاً والخوارج جميعاً – وهؤلاء هم الاغلبية العظمى للأمة الإسلامية . فمذهب المسلمين إذن هو أن الأمة هي الأساس ، أو كما تقول الدساتير الحديثة : « هي مصدر السلطات » . والإمام أو الخليفة يستمد سلطته منها ، بمقتضى عقد تنشئه له الأمة . فهذا عكس ما قاله الشيخ واضع هذا الكتاب من أن المذهب الأول للمسلمين أن الخليفة يستمد سلطته من الله وحقه سماوي ومقدس . هذا كذب وافتراء .

والمذهب الثاني – وهو الذي ذهب إليه الأقلية، وهم فرقة الشيعة ، أن طريق ثبوت الإمامة هو النص . ويقصدون به أن

النبي عليه السلام أوصى بالإمامة من بعده لعلي بن أبي طالب ، ثم أوصى « علي » لابنه وهكذا . فأساس الإمامة أو التعيين عندهم هو نص الرسول على من يخلفه . وهي في الواقع نظرية الوراثة . فهذه النظرية ربما يظن أنها تشبه في الظاهر نظرية الحق المقدس . ولو كان المؤلف مخلصاً أو عالماً لقال إن هذا هو مذهب الشيعة فقط . ومع ذلك فالنظرية لا تعني إلا أن التعيين يكون بالنص ، لكن الإمام مع ذلك ليست له سلطة مستمدة من الله بل مستمدة من القانون . فليس هو إلا منفذاً للقانون أي الشريعة ، وواجبا عليه أن يلتزمها ، ولا بد أن يرضى به الناس ويبايعوه ، وإلا جار أو لزم تغييره واختيار غيره من أسرة آل البيت . فليس حقه مقدساً ولا سماويا . فهذا شيء لا يعرفه الإسلام .

(وقد أوضحنا كل هذه المذاهب بالأدلة العلمية في كتابنا « النظريات السياسية الاسلامية » . فارجع إليه إن شئت) .

ومن ذلك كله يتبين خطأ أو جهل مؤلف الكتاب الذي نحن بصدد الرد عليه — أو مغالطته التي تدل على سوء النية فهو يدعي أنه باحث ، ولكنه ليس نزيهاً في بحثه .

(٤) على أنه عاد بعد أن بين مذهبه الموهوم الذي لا وجود له — فاضطر كارهاً أن يعترف بالمذهب الأول ، وهو المذهب الحقيقي للأمة الإسلامية ما عدا الشيعة الذي أشرنا إليه . فقال (ص ٩ — ١٠) :

« وهنالك مذهب ثان قد نزع إليه بعض العلماء وتحدثوا به

ذلك هو أن الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأمة فهي مصدر قوته وهي التي تختاره لهذا المقام . ولعل الحطيئة قد نزع ذلك المنزع حين يقول

أنت الإمام الذي من بعد صاحبه
ألقى إليك مقاليد النهى البشر.. الخ.

فها أنت ترى أنه يذكر هذا المذهب المهم — وهو مذهب الأكثرية العظمى للسلمين — متوارياً ، وكأنه يريد أن يخفيه وراء ما زعمه المذهب الأول ، لكنه يقول : « نزع إليه بعض العلماء » . وهذا تمويه وتضليل ، فإنما الحقيقة أن معظم العلماء أو الأكثرية الساحقة منهم قرروه وشرحوه — لا نزع إليه بعضهم . ثم انظر كيف أنه لم يجد دليلا عليه ولا ما يستشهد به في أول كلامه غير بيت للحطيئة وهو الشاعر الغريب الشاذ الذي كان معروفا بالهجاء : أي سباب الناس ، حتى إنه حين لم يجد أحدا يسبه هجا نفسه..فهل هذا بالله بحث علمي ؟ أو كما قال بعض المخدوعين عن هذا الكتاب : « بحث علمي دقيق » ! فهل العلمي الدقيق هو الذي يستدل على مذاهب المسلمين الفقهية بشعر الحطيئة ؟! على أنه ذكر بعد ذلك بصورة غامضة دليلاً من أحد كتب الفقه — لكنه لم يستطع توضيحه .

فهذا المؤلف خبيث النية أو الجاهل ألم يعرف كيب الماوردي أو الغزالي أو البغدادي أو ابن حزم أو ابن تيمية أو غيرهم من

علماء المسلمين فيأتي بآرائهم ويبينها ، إذا كان يريد أن يبين مذاهب المسلمين ؟!

وقد ظهر الجهل أو سوء النية في مبدأ كلامه ، حين أخذ يتحدث عن هذه المذاهب ، إذ قال (ص ٦) : « وقد كان واجباً عليهم » ـ أي علماء المسلمين ـ إذ أفاضوا على الخليفة كل تلك القوة .. أن يذكروا لنا مصدر تلك القوة التي زعموها للخليفة : أنى جاءته ومن الذي حباه بها وأفاضها عليه ؟ لكنهم أهملوا ذلك البحث ـ شأنهم في أمثاله من مباحث السياسة الأخرى .. على أن الذي يستقرىء عبارات القوم المتصلة بهذا الموضوع يستطيع أن يأخذ منها بطريق الاستنتاج أن للمسلمين في ذلك مذهبين الخ. » فدل بذلك على جهله أو جحوده . إذ أن علماء المسلمين لم يهملوا ذلك البحث أبداً ، بل تكلمت كل كتب الفقه الإسلامي وجميع كتب علم الكلام وكتب الفرق الإسلامية عن الإمامة والخلافة ، وبينت مصدر السلطة أو القوة التي تضفي على الإمام وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالخلافة . (وهذه الكتب هي التي كانت مصادرنا في بحثنا عن النظريات السياسية الإسلامية ـ كما استمد منها مؤلفون آخرون بحوثهم في القديم والحديث) . وليس صحيحا أن المرء يأخذ منها بطريق الاستنتاج فقط ، إنما هذه الآراء مقررة وموضحة في أبواب ظاهرة وكتب مشهورة .

(٥) ومن التمويه أيضاً ـ حين أراد أن يشرح مصب الخلافة ـ أن يقول (ص ٢) : « وبيان ذلك أن الخليفة

عندهم يقوم في منصبه مقام الرسول » . ويسكت فلا يبين يقوم مقامه في ماذا ؟ ثم يفرع على ذلك فتكون نتائجه كلها خطأ . فهو يريد أن يوهم أن الخليفة يقوم مقام الرسول في كل شيء ، وأن المسلمين ينظرون إليه على هذا النحو . وهذا تصوير غير صحيح . لأن علماء المسلمين قد أوضحوا أن الرسول كان له وظيفتان : الأولى التبليغ عن الله بحكم الرسالة التي أوحى الله إليه بها . والثانية كونه إماماً أو قائداً للمسلمين يرعى مصالحهم وينفذ أحكام الشريعة . وحددوا إذن مهمة الخلافة أو فيم يخلف الخليفة الرسول ، فهو إنما يخلفه أو ينوب عنه أو يقوم مقامه في الوظيفة الثانية فقط . أما الوظيفة الأولى فكانت خاصة بالرسول عليه الصلاة والسلام وقد انتهت بموته حيث تمت الرسالة وانقطع الوحي . وهذا هو ما يعتقده ويعرفه جميع المسلمين .

أما النتائج الخاطئة التي فرعها على قوله العام فقد أخذ يسترسل فيها بعبارات إنشائية ، فيقول :

« فالخليفة عندهم ينزل من أمته بمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم من المؤمنين. له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة والسلطان الشامل » .

وهذا كله غير صحيح . فمنزلة الخليفة ليست هي منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المسلمين ، فإن منزلة الرسول لا تعادلها منزلة . أما الخليفة فهو فرد من المسلمين لا يتميز عنهم وإنما تتوفر فيه صفات خاصة من العلم والخلق ،

تجعل الأمة تختاره ليكون إماماً لهم كإمامة الصلاة ، لينفذ أحكام شريعة الإسلام ويحمي وطن الإسلام .

كذلك ليس صحيحاً أن له الطاعة التامة . فإنما طاعته مشروطة بشرط أن يحكم بالعدل ويلتزم أحكام الدين . وقد قال أبو بكر رضي الله عنه في أول خطبة له : « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم . فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » . وفي الحديث النبوي الشريف : « على المرء المسلم الطاعة فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية . فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

ثم أخذ يسترسل في مزاعمه الخاطئة ، ويقول : « وله حق القيام على دينهم » . وهذا أيضاً غير مسلم . وإنما له التنفيذ فقط . أما الدين فمبادؤه مقررة ولا قوامة لأحد عليه ، والاجتهاد فيه من حق العلماء المجتهدين .

ويستمر في هذا التزييف فيقول : « وعليهم أن يحبوه بالكرامة كلها ، لأنه نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عند المسلمين مقام أشرف من مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن سما إلى مقامه فقد بلغ الغاية التي لا مجال فوقها لمخلوق من البشر ، عليهم أن يحترموه لإضافته إلى رسول الله ولأنه القائم على دين الله والمهيمن عليه » .

وقد بينا أن هذا كله باطل ومبالغة وتضليل . فمقام الرسول لا يسمو إليه أحد . والخليفة إنما هو منفذ للشريعة تحت رقابة الأمة . وليس هو قائما ولا مهيمنا على الدين . فليس له سلطة

غير التنفيذ وقد أوضحنا هذا من قبل .

ثم يقول ــ مكرراً ما سبق أن زعمه : « عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا ظاهراً وباطناً لأن طاعة الأئمة من طاعة الله وعصيانهم من عصيان الله » .

وها نحن قد أوضحنا ــ آنفا ــ حدود الطاعة . ونضيف أيضاً إلى ما تقدم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » ، والطاعة هي لله والشريعة لا للإمام لشخصه . فهذا الكلام المطلق إذن تضليل أو تزوير لرأي المسلمين .

ثم يستمر ، متصاعداً في المبالغة : « وهو أيضاً حمى الله في بلاده وظله الممدود على عباده . ومن كان ظل الله في أرضه وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فولايته عامة ومطلقة كولاية الله تعالى وولاية رسوله الكريم ، ولا غرو حينئذ أن يكون له حق التصرف في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم الخ » .

فهذا الكلام كله خطأ . بل ما هو إلا تشويه متعمد لرأي الإسلام ونظرة المسلمين إلى الخليفة . فقد بينا من قبل أن كلمة ظل الله في الأرض هي تعبير مجازي ، والمراد أن العدل هو ظل الله . وقد رفض أبو بكر رضي الله عنه أن يوصف بأنه خليفة الله فقال : لا . ولكني خليفة رسول الله . ولم يقل أحد أبداً إن ولاية الخليفة عامة ومطلقة ، أو أنها ــ معاذ الله ــ كولاية الله تعالى . فهذا كذب على الإسلام . وإنما ولاية محدودة ومقيدة بالشريعة الإسلامية ،

فلا يجوز له أن يتجاوزها ، وليس له إذن حق التصرف ـ كما يزعم هذا ـ كذباً وافتراءاً ـ في رقاب الناس وأموالهم وغير ذلك إلا وفق أحكام الشريعة وبحكم القاضي وشرائط العدل والقانون .

فظاهر الآن أن هذا الكلام لا يدخل في باب العلم ، وإنما هو أقرب إلى الدعاية الخبيثة .

أيضاً يقول : « وليس للخليفة شريك في ولايته » . وهذا باطل مردود . فإن الأمة كلها شريك له وقائمة عليه ومحاسبة له ، ولها أن تقومه بل أن تعزله .

ثم بعد تقديم هذه السلسلة الطويلة من الأباطيـــل أو الافتراءات ـ يأتي في نهاية الصفحات فيقول : « قد يظهر من تعريفهم للخلافة ومن مباحثهم فيها أنهم يعتبرون الخليفة مقيداً في سلطانه بحدود الشرع لا يتخطاها ـ وبعد جمل مترادفة يعود فيقول : نعم هم يعتبرون الخليفة مقيداً بحدود الشرع ، ويرون ذلك كافياً في ضبطه يوماً إن أراد أن يجنح .

وقد ذهب قوم منهم إلى أن الخليفة إذا جار أو فجر انعزل عن الخلافة » .

فهل هذا هو النهج العلمي النزيه والأمين ؟ يقدم الأباطيل أولاً في استفاضة ، ثم يأتي في آخر الكلام فيذكر الحق في غموض وبإيجاز . وكان يجب عليه أن يقدم الحق أولاً ثم لا يذكر غيره . وليس صحيحاً قوله : « وقد ذهب قوم منهم ». وإنما الصحيح هو أن كلهم قالوه وكلهم يقولونه . فحتى هنا

لا يستطيع أن يقول الحق ، وهو لا يقوله إلا كارهاً ومكرهاً . فهذا كله يعطيك فكرة عن طبيعة الكتاب وعن قصد مؤلفه .

(٦) يقول في (ص ٥٥) : « وربما كان محمولاً على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق الإسلامية من إنكار الخلافة في الإسلام مرة واحدة » .

والمذهب الذي يشير إليه هو ما ذكره قبل هذه العبارة ، وهو القول بأن المملكة النبوية عمل منفصل عن دعوة الإسلام (وهذا تعبيره) . ولا شأن لنا بمذهبه هذا الآن . إنما نلاحظ أن تعبير المملكة النبوية نفسه تعبير غير مهذب وغير صحيح ، وانفصالها عن دعوة الإسلام شيء لا يمكن قبوله .

نقول : ليس هذا الذي نريد أن نرد عليه في هذا الظرف ، فسنعود إليه في فصل قادم . وإنما الذي نريد أن نبين خطأه ونصححه الآن هو قوله إن هناك بعض الفرق الإسلامية أنكرت الخلافة مرة واحدة .

فليس هناك أية فرقة اسلامية قالت هذا أو أنكرت الخلافة ، لا مرة واحدة ولا نصف مرة ..!

ما هي هذه الفرقة ؟ كان يجب عليه أن يذكر اسمها ، لا أن يرمي هذا الكلام على سبيل التعمية . إن الفرق الإسلامية كلها معروفة ومذاهبها معروفة . وقد درسنا كل هذه المذاهب فلم نر فرقة أبداً أنكرت الخلافة . فهذا غير صحيح بالمرة . وربما هو يخلط بين هذا وما ذهبت إليه فئة قليلة وبعض أفراد ، وهم الذين رأوا جواز الخلافة ــ وهم فئة « النجدات » من

الخوارج والأصم من المعتزلة . لكن هناك فرق كبير بين الإجازة والإنكار . فالجواز هو أن الخلافة جائزة ، أما الإنكار فهو الرفض أو التحريم . ومذهب أن الإمامة جائزة له معان خاصة وشروط معينة .

وليس هنا مقام توضيح ذلك ، فقد أوضحنا المذهب كغيره بالتفصيل وحققناه في كتابنا : « النظريات السياسية الإسلامية ». وإنما يكفي هنا أن نقول عنه إن أصحاب هذا الرأي لا ينكرون أبداً الخلافة الإسلامية التي قامت بالفعل ، بل يقررون أن خلافة الخلفاء الثلاثة الأول صحيحة تماماً وواجبة ، لأنها وقعت بالإجماع ، فهم يشترطون في الوجوب الاجماع . أما عند وقوع الخلاف فيرى بعضهم أن يترك أمر الوجوب للأمة لتقرر ما تراه بحسب الظروف والمصلحة العامة ، لكن يجب على الأمة الإسلامية في كل الأحوال أن تنفذ الشريعة الإسلامية . وهذا هو الهدف الحقيقي من الخلافة . فكأنهم يقولون بوجوب الخلافة الجماعية . فهذا خلاف فقهي أو نظري دقيق ، لكن النتيجة واحدة ، والجميع يعترفون بالخلافة ووجودها ووجوبها في صورة من الصور .

فمن هذا كله يتضح خطأ قول صاحب هذا الكتاب إن هناك بعض الفرق الإسلامية قالت بإنكار الخلافة مرة واحدة . فكما أثبتنا لا أساس لهذا من الصحة على الإطلاق — كما تقول البلاغات الرسمية — فكل الفرق الإسلامية تعترف بوجود الخلافة ، لأنها حقيقة إسلامية تاريخية . ولأنه لا بد من تنفيذ

الشريعة الإسلامية والقيام بواجباتها ، وحفظ الدين والأمة وتحقيق المصالح العامة . فواضع هذا الكتاب قد اختلق إذن مذهباً ليس له وجود في الإسلام ولا في التاريخ .

(٧) وعلى ذكر « الأصم » من علماء المعتزلة ، فقد وقع المؤلف أو الشيخ – ويظهر أن هذا التعليق تعليق الأخير – وقع في خطأ محض . فقد أراد أن يبين من هو « الأصم » هذا الذي رأى الرأي السابق ذكره ، فكتب عنه في الهامش (ص ١٢) هذا التعليق :

« ٢ – حاتم الأصم الزاهد المشهور البلخي . توفي سنة ٢٣٧هـ أبو الفداء حـ ٢ ص ٣٨ » .

وهذا غلط لا شك فيه . فحاتم الأصم الزاهد البلخي لا شأن له بالاعتزال ولا بالمعتزلة ، ولا بالخلافة . أما « الأصم » المعتزلي المراد هنا فاسمه : « أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم » . وهو من كبار المعتزلة ، وكان يعيش في عصر الرشيد والمأمون . وإقامته في البصرة . وقد ذكره « المرتضى » في طبقات المعتزلة ، وعده من رجال « الطبقة السادسة » : أي من طبقة أبي الهزيل والنظام .

فهذا الرجل إذن غير ذاك ، وفرق كبير بين الرجلين . وهذا يبين مدى علم أو جهل المؤلف أو المعلق .

(٨) يقول في (ص ٨٣) – وذلك بالنسبة إلى أثر الإسلام على العرب : « يدلك على هذا سيرة النبي – صلى الله عليه وسلم – فما عرفنا أنه تعرض لشيء من سياسة تلك الأمم

الشتيته (يقصد الأمم العربية – كما يصفها) ولا غير شيئاً من أساليب الحكم عندهم . ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام إداري أو قضائي ، ولا حاول أن يمس ما كان بين تلك الأمم بعضها مع بعض ، ولا ما كان بينها وبين غيرها من صلات اجتماعية أو اقتصادية . ولا سمعنا أنه عزل والياً ولا عين قاضياً ، ولا نظم فيهم عسسا ولا وضع قواعد لتجاراتهم ، ولا لزراعاتهم ولا لصناعاتهم ، بل ترك لهم عليه السلام كل تلك الشؤون » .

هذه كتلة أو مجموعة كبيرة من الأخطاء . كلها معلومات فاسدة ضد حقائق التاريخ . وقد لا نحتاج لأن نطيل القول في تفنيدها والرد عليها . فأظن أن أي قاريء – حتى بدون دراسة عميقة للتاريخ – يستطيع أن يدرك هذه الأخطاء المتوالية ، وهي كلها معلومات مضللة .

فأولاً لم تكن العرب أمماً – كما يزعم – بل أمة واحدة – (فهو لا يعرف معنى الأمة في الاصطلاح السياسي) – وثانياً من الجحود أو الجهل الكلي بالتاريخ أن نقول إن النبي أو الإسلام لم يغير شيئاً من أساليب الحكم عند العرب ، أو في نظم القضاء والإدارة ، ولم يمس علاقات القبائل بعضها مع بعض أو مع الأمم الخارجية ، ولم يضع قواعد للتجارة أو الزراعة ، وأن الرسول لم يعين قاضياً ولا والياً ، بل ترك الرسول لهم كل تلك الشؤون .. فماذا فعل الإسلام إذن ؟ ماذا كان إذن أثره العظيم الذي قلب حياة العرب وقوانينهم

ونظمهم إلى حالة جديدة ؟ الأمم – (أي بحسب تعبيره) – التي كانت تتحارب لأقل الأسباب – ألم يمنع الإسلام بينها الحروب ، ويوحدها أمة ودولة واحدة ؟ ألم يحرم العصبية وحمية الجاهلية ؟ وقتل النفس ويحرم الخمر والميسر ، والرذائل والزنا ويضع قوانين للزواج والأسرة ؟ ويحرم الربا وأنواعاً من المعاملات ، ويضع قواعد للتجارة والزراعة ؟ وألم يشرع الزكاة ويدعو إلى التعاون وإنفاق الأموال في الخير ؟ وأصبح القضاء بأحكام الإسلام والإدارة وفق العدل والمصالح العامة ؟ أولم يضع حدوداً للجنايات وغير ذلك ؟ أولم يعين الرسول عليه السلام ولاة وقضاة تذكرهم بأسمائهم كل كتب التاريخ ؟

وقصارى القول : ألم يحدث الإسلام تغييراً شاملا في حياة العرب ؟

ما هذا الجحود إذن؟ما هذا الإنكار أو الجهل أو التضليل؟! هل هذا هو البحث العلمي ،أم هو محو العلم بالخرافات ، وطمس حقائق التاريخ ووضع الادعاءات المزورة في مكانها ؟!

وأخيراً – هل هذه المفتريات يقولها شيخ عالم من الأزهر ، أم جاحد مغرض يريد أن ينكر أثر الإسلام وتاريخه ، وينشر دعاية خبيثة ضده ؟!

فهذا الكلام كله ما كان يستحق أن يرد عليه . ولكن ماذا نفعل بالجهلاء الذين لا يقرأون الكتاب ، أو يطلعون على أجزاء منه خطفاً ، ويصفقون له بدون علم ..؟!

وكنا نستطيع أن نستمر في بيان أمثال هذه الأخطاء التي

يمتلىء بها الكتاب ، ولكنا قصدنا أن نورد نماذج أو أمثلة ، فنكتفي بهذا القدر . والحقيقة أن الكتاب كله على هذه الشاكلة. وكما قلنا ، ما هو — بدون مبالغة — إلا مجموعة من أخطاء .

وعلى ضوء هذا كله ، أو في ظلال هذه الأخطاء — ثم ما سيرد في الفصول القادمة من أخطاء أكبر منها ، أو إدعاءات تناقض الحق والتاريخ — يمكن أن نعرف إذن مدى صحة ما زعمه أولئك الذين ظلوا يروجون دعاية للكتاب ومؤلفه ، من أنه كان عالماً فذاً ، وإماماً مجتهداً ، فتح فتحاً غير مسبوق به في عالم الفكر والدين ..!! فها نحن قد عرفنا الحقيقة بالبحث العلمي ، وسنزيدها وضوحاً .

والآن نتقدم لنبين أخطاءه الأخرى الجسيمة ، من ناحية فهمه للأصول أو الأدلة الشرعية التي تستند إليها الخلافة ، ومكان الخلافة من الإسلام والعلاقة بين الدين والدنيا ، ثم من ناحية عرضه لحقيقة الخلافة وحكم الخلفاء في تاريخ الإسلام . وهذه هي الموضوعات التي سنبحثها في الفصل التالية .

وقد دخلنا الآن في صميم القضايا أو الأفكار الرئيسية للموضوع .

١٢

الخلافة والإسلام

قد يقول قائل — بعد أن وقف على هذه الأخطاء والمغالطات التي بيناها في الفصل السابق — : ولماذا نهتم بكتاب ظهر أنه ليس بحثاً علمياً نزيهاً ، وإنما هو في أصله دعاية سياسية أو دينية مغرضة ، كتبها واضعها في أثناء الحرب لمهاجمة الخلافة العثمانية ، ثم عمم الهجوم ليشمل الخلافة كلها ، ويضلل الناس عن طبيعة الإسلام ، فنجيب : بأننا — مع هذا — سنسير مع الكتاب إلى نهايته حتى نبين جميع أخطائه ، ويتضح جلياً بالأدلة أنه في الحقيقة ليست له قيمة علمية ، أو هو ينطبق عليه قول الشاعر : « جهل وتضليل أحلام وسفسطة » .

ولينظر القاريء معنا هذه البراهين .

ونتناول الآن الفكرة الرئيسية للكتاب . ففكرته الرئيسية هي أنه حاول أن يثبت دعواه بأن الاسلام لا علاقة لـه بالخلافة : أن الخلافة ليست نظاماً إسلامياً أو دينياً — حتى خلافة الخلفاء الراشدين . وإنما هي نظام دنيوي مخالف أو مضاد للدين ، وأغراضه دنيوية للملك والتغلب والاستعمار

لا لتحقيق أو خدمة أغراض الدين .

دعاوي عجيبة غريبة شاذة ، ممعنة في الشذوذ — ولا عجب فكاتبها الأصلي — كما عرفنا أو رجحنا — شخص غير مسلم . ولكننا مع هذا نناقشها بالأسلوب العلمي ، حتى نقنع أو نزيل شبهة كثير ممن خدعوا بها ، ممن ليست لهم القدرة على التمييز بين الحق والباطل ، لأنه ليست لهم معرفة وثيقة بحقيقة الإسلام وشريعته وتاريخه .

ويجب أن نقرر — أولاً — أن فكرته أو دعواه الرئيسية هذه لم يقل بها أحد مطلقاً من المسلمين — على اختلاف مذاهبهم وآرائهم — فهو يخالف كل علماء المسلمين منذ بدء تاريخ الإسلام حتى وقته . ومعنى ذلك أن المسلمين جميعاً مر عليهم أكثر من ألف وثلاثمائة عام ولم يكونوا يفهمون حقيقة الإسلام والخلافة ، حتى جاء الحبر العلامة البحر الفهامة .. واضع هذا الكتاب أو هذه الدعاية ليبين في آخر الزمان حقيقة الإسلام ونظامه . ذلك أن كل المسلمين أجمعوا على أنه بعد وفاة الرسول عليه السلام كان لا بد أن يوجد من يخلفه ، ويقوم مقامه لحفظ الدين واستمراره ، وتنفيذ شريعته وحماية أمته وتبليغ رسالته إلى سائر أنحاء العالم . ولم يقل أحد أبداً إنه لم تكن هناك حاجة لذلك ، وأن المسلمين كان عليهم أن يتفرقوا ويفككوا وحدتهم ويهدموا نظامهم ، ويسرحوا جيشهم ويعيشوا كأفراد متقطين لا شأن لهم بالدنيا ، حتى يجيء أعداؤهم فينقضوا عليهم ويحتلوا وطنهم ويمحوا دينهم ، وهم لا

يصنعون شيئاً – لأن دينهم لا يأمرهم بذلك ، لأنه دين فقط ، والدين لا شأن له بالدنيا ولا بالحرب ولا بالسياسة – كما يريد أن يقول هذا الشيخ – بل معاذ الله : هذا الشخص غير المسلم الذي وضع هذا الكتيب بإشارة المخابرات البريطانية .

هذه حقيقة أولى نقررها ونؤكدها : أن أحداً من المسلمين – سواء من علمائهم أو جهلائهم – لم يقل أبداً بهذا القول . فالرأي الذي قدمه هذا الكتاب مخالف إذن لما أجمعت عليه أمة الإسلام قاطبة ، منذ بدء حياتها . وسنعود لبيان هذا ، بعد أن نعرض رأي الكتاب أو فكرته هذه أولاً ، ونتابع طريقة استدلاله عليها .

فلكي يدلل على فكرته هذه أو دعواه – حاول أن يثبت أن الخلافة ليس لها سند من أي أصل من الأصول التي تستمد منها شريعة الإسلام . فذكر القرآن ثم السنة ثم الإجماع فالاجتهاد . وكان هذا المنهج في ظاهره سليماً وطبيعياً ، لكن الخطأ كل الخطأ وقع في الفهم والاستنتاج .

فلو درس الشريعة الإسلامية لعرف أن الحكم الشرعي يكفي أن يثبت بأصل واحد من تلك الأصول ، وليس من اللازم أن يثبت بها كلها . ولو بحث هذا الموضوع في مصادره – وهي كتب علماء الفقه والكلام – لوجدهم قرروا أن مستند الخلافة الأول هو أصل « الإجماع » .

والإجماع كما قرروه – أصل عظيم من أصول شريعة الإسلام . وأقوى إجماع أو أعلاه مرتبة هو إجماع الصحابة

ـ رضي الله عنهم ـ لأنهم هم الصف أو الرعيل الأول من المسلمين ، وهم الذين لازموا الرسول واشتركوا معه في جهاده وأعماله ، وسمعوا أقواله وتفاسيره ، فهم الذيـن يعرفون أحكام وأسرار الإسلام . وكان عددهم محصوراً وإجماعهم مشهوراً . وهم قد أجمعوا ـ عقب أن لحق الرسول بالرفيق الأعلى ـ على أنه لا بد أن يقوم من يخلفه واجتمعوا ليختاروا خليفته ، ولم يقل أحد منهم أبداً إنه لا حاجة للمسلمين بإمام أو خليفة . فثبت بهذا إجماعهم على وجوب وجود الخلافة . وهذا هو أصل الإجماع الذي تستند إليه الخلافة .

فالإمام « الجويني » ـ إمام الحرمين ـ قال إنه قبل أن يشرع في ذكر أحكام الإمامة ـ أي الخلافة ـ لا بد أن يعقد فصلاً يبين فيه حجية « الإجماع » لأن الإمامة إنما تقوم على هذا الأصل . وبعض الباحثين الغربيين الذين تخصصوا في دراسة شريعة الإسلام أدركوا ذلك . فقرر الدكتور « شاخت » ـ مثلاً ـ أن الخلافة كان أساسها مبدأ الإجماع . وكذلك قال الاستاذ « جب » : إن الخلافة تقوم كلية على أصل الإجماع . (راجع في هذا كتابنا : النظريات السياسية الإسلامية) .

وابن خلدون قال :

« ثم إن نصب الإمام واجب ، قد عرف وجوبه في الشرع بأجماع الصحابة والتابعين . لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر ـ رضي الله

عنه ــ وتسليم النظر إليه في أمورهم . وكذا في كل عصر من بعد ذلك ، ولم يترك الناس فوضى في عصر من الأعصار . واستقر ذلك إجماعاً دالاً على وجوب نصب الإمام » .

والإمام « الشهرستاني » ــ بعد أن وصف اجتماع الصحابة في سقيفة « بني ساعده » عقب وفاة الرسول ، وبعد أن روى خطبة أبي بكر التي قال فيها : « أيها الناس : من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت . » إلى أن قال : « ولا بد لهذا الدين من قائم يقوم به » ، وأن الناس حينئذ نادوه من كل جانب : صدقت يا أبا بكر ؛ ولم يوجد من يقول إن الدين يصلح من غير قائم به ــ قال الإمام بعد ذلك : « وما دار في قلبه ولا في قلب أحد أن يجوز خلو الأرض عن إمام . فدل ذلك كله على أن الصحابة ــ وهم الصدر الأول ــ كانوا على بكرة أبيهم متفقين على أنه لا بد من وجوب الإمامة » .

وهذا هو ما قاله جميع العلماء الذين تكلموا عن موضوع الإمامة أو الخلافة .

فانظر كيف فهم مؤلف هذا الكتاب أو الشيخ عبد الرازق هذا الأصل ، وهو الإجماع .

لقد فهمه على أن المقصود أن الناس كلهم يجمعون على اختيار شخص الخليفة . وتأسيساً على هذا الفهم الخاطيء ، قال إن الناس لم تجمع أبداً على أي خليفة في أي عهد من العهود ، بل كان هناك دائماً من يخرج على الخليفة في كل

عصر ، لأن الخلافة كانت دائماً ــ كما يزعم ــ تقوم على القوة والقهر . ثم أخذ هنا يسترسل في كلام طويل عنيف ضد الخلافة والخلفاء ــ مما سنبين بعد أنه تحامل ظالم لا حقيقة له من التاريخ . ثم خلص من ذلك إلى أنه لم يكن هناك إجماع على خليفة ! ! وإذن ــ كما قال ــ فأين الإجماع ؟

فظاهر أنه لم يفهم معنى أصل الإجماع ، الذي يقرره علماء الشريعة . فالاجماع الذي يقصده العلماء هو ما قررناه قبلاً : أي إجماع الصحابة والمسلمين على وجوب قيام خلافة : على المبدأ ــ أياً كان الشخص الذي يختار ــ فالإجماع على الخلافة ، لا على الأشخاص الذين يختارون . والشرع لا يشترط الإجماع على الشخص الذي يختار ، فهذا تكفي فيه الكثرة أو الأغلبية . وهذه مسألة تتكرر ، أما المبدأ أو أصل الخلافة ، الذي أجمع عليه ، فهو ثابت دائم وقد وقع الإجماع عليه مرة .

فيتضح من كل هذا أن الشيخ أو المؤلف لم يفهم معنى أصل الإجماع الذي قرره علماء الشريعة . وإذن فكل كلامه في هذا الموضوع وما بني عليه خطأ كله . لا جدال في ذلك .

وهكذا الذين تبعوا الشيخ ورددوا كلامه وحججه ــ وطاروا بها فرحاً ــ لم يكونوا كذلك فاهمين هذا الأصل في الشريعة ومعناه . فما هم إذن إلا جهلاء يرددون كلام جاهل، ويخوضون فيما لا يفقهون .

ليس الإجماع هو الإجماع على شخص خليفة ؛ وإنما

الإجماع هو على وجوب قيام الخلافة .

وما دامت الخلافة قد ثبتت بهذا الأصل ، فلا ضرورة إذن أن نبحث لها عن أصل آخر . لأن أصل الإجماع هو نفسه ثابت بالقرآن والسنة ومستند إليهما . وليس هذا مقام توضيح ذلك ، فهذا يدخل في باب علم « أصول الفقه » — وهو علم فني دقيق لا يجوز أن نشرح قواعده لغير المتخصصين . فيكفي هنا مجرد الإشارة إلى هذا المبدأ الذي قررناه .

ومع ذلك ، فإذا أردت أن تفهم هذا العلم فيما يتعلق بالإجماع ، فيمكن أن ترجع — ويا للعجب — إلى كتاب للشيخ علي عبد الرازق نفسه ! فإنه بعد مضي عشرين سنة على صدور الكتاب المريب الذي نحن بصدد الرد عليه ، والذي نشك في نسبة أصله إليه — عاد فألف كتاباً في مائة صفحة عن موضوع « الإجماع » . وهذا الكتاب يختلف أسلوباً ومنهجاً وروحاً عن الكتاب السابق المشكوك فيه — مما يصلح أن يكون دليلاً آخر على أن الكتاب الأول لم يكن من تأليفه ، وأنه تاب وأناب بعد هذه المدة فرجع إلى الحق ، وقد يغفر الله له ، لولا أن الكتاب السابق المذكور أحدث ما أحدث من ضرر — ولا يزال . وكان الواجب عليه أن يصدر كتاباً آخر ينقض فيه كل ما ذكره في ذلك الكتاب الأول أو يتبرأ منه .

ففي الكتاب الأخير التزم جانب السلف والشرع تماماً ، وروى آراء العلماء بأمانة — وذكر أن الإجماع ثابت بآيات من القرآن الكريم وبأحاديث من الرسول عليه السلام . وأنه

حجة قطعية . وأن إجماع الصحابة هو بمنزلة الآية القرآنية والحديث المتواتر . وأنه مقدم على الأدلة الأخرى حتى على النص ، لأنه يؤمن فيه النسخ . وأن الخلافة ثبتت بالإجماع ، وهكذا .. مما قرره العلماء ولم يبد أي تشكك أو اعتراض — أي كأنما عاد يرد على نفسه بنفسه . فسبحان الهادي بعد الضلال ، ويظهر أن المسألة الأولى إنما كانت من نزق السن وطيش الشباب . لكن كيف يمحي أثر الإضلال من الكتاب الأول ؟ هذا ما هممنا به ونهضنا لتحقيقه بكتابنا هذا .

ونعود إلى مواصلة مناقشة سر الكتاب الأول .

اتضح إذن أن المؤلف لم يفهم دليل الإجماع الذي استدل به العلماء على وجوب الخلافة ، ففشل إذن في الرد على هذا الدليل . ويبقى إذن هذا الدليل ثابتاً قائماً لم يرد عليه نفي . فالخلافة أو وجوبها وأنها فرض في الإسلام ثابت شرعا ، بدليل الإجماع الذي هو أصل عظيم من أصول الإسلام .

والواقع أن اعتراف الشرع بأصل الإجماع هو اعتراف بإرادة الأمة العامة — التي يعبر عنها المجتهدون منها — وبأن هذه الإرادة مقدسة ومعصومة . وليس هناك ما هو أبلغ من ذلك في تقرير المبدأ الذي تقوم عليه الديموقراطية . فالشريعة الإسلامية سبقت بهذا نظرية « روسو » وغيره من فلاسفة الديمقراطية في العصر الحديث (وقد أوضحنا هذا وآراء الإمام الرازي وغيره والشيخ محمد عبده حول هذا الموضوع في كتابنا : النظريات السياسية الإسلامية ، فارجع إليه) .

على أن العلماء لم يغفلوا – مع ذلك – الاستدلال على وجوب الخلافة بآيات من القرآن الكريم وبالأحاديث النبوية الشريفة – وإن لم يعد هذا ضرورياً ، لأن الإجماع نفسه ثابت بنصوص من القرآن والأحاديث ، فما وقع عليه الإجماع فهو ثابت أيضاً بالقرآن والسنة . والمجمعون حين يجمعون – ولا سيما الصحابة – إنما يستندون إلى ما فهموا من القرآن والسنة وما عرفوا من الرسول نفسه عليه السلام مباشرة . وليس من اللازم أن يعرف هذا المستند ، لأنه لا يظهر إلا للمجتهدين أو لم ينقل عنهم ، أو قد يكون مجرد قرائن الأحوال التي تعرف بالمشاهدة . ومن الآيات القرآنية التي يستند إليها أصل الإجماع قول الله تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ، نوله ما تولى ، ونصله جهنم وساءت مصيراً » . فالله سبحانه وتعالى يهدد من لا يتبع سبيل المؤمنين بالعقاب الأليم ، ولا يهدده بهذا العقاب إلا لأنه قد خرج عن الإسلام ، فأوجب الله اتباع سبيل المؤمنين . وسبيلهم هو ما أجمعوا عليه أي إجماع الأمة . وبهذه الآية الكريمة استدل الإمام الشافعي على حجية أصل الإجماع في الشريعة الإسلامية .

نقول : ومع ذلك فالعلماء استدلوا أيضاً بنصوص القرآن الكريم والأحاديث الشريفة .

وهنا يجب أن نقرر أن الدارسين للشريعة الأسلامية يعرفون أن القرآن الكريم لم يشتمل على تفاصيل الأحكام وفروعها ،

وإنما هو اشتمل على الأصول أو الكليات ، واستوفاها . وهذا هو معنى قوله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » . ثم جاءت السنة ـ القولية والعملية ـ وإجماع الأمة واجتهاد المجتهدين منها ، لتبين وتوضح وتحدد تلك الأصول والكليات. فقد قال الله تعالى ـ مثلاً ـ « وأحل الله البيع وحرم الربا » . لكنه لم يبين أنواع البيوع أو الربا وأحكامها ، فترك ذلك للسنة واجتهاد الأمة . وكذا في فروض الدين الكبرى : الصلاة والصوم والزكاة . وكان هذا لحكمة جليلة ورحمة من الله بعباده ، حتى لا تقيد الأمة بقيود ثابتة لا تقبل المناقشة . ومن ثم تعرف طبيعة الشريعة الإسلامية أنها ليست شريعة « ثيوقراطية » أو جامدة ، ومبادئها في الواقع هي الأسس الأخلاقية التي لا بد من وجودها ، والتي تكفل العدالة التامة والمصلحة العامة . أما سائر الشريعة ، أو ما عدا ذلك ، فمستمد من اجماع الأمة وتفكير أهل الاجتهاد منها . فهي إذن وفي نهاية الأمر شريعة إنسانية واجتماعية ، مبنية على العقل والفضائل والمصلحة العامة للأمة .

فمن التعنت إذن ـ أو من الجهل بطبيعة الشريعة الإسلامية ـ أن يجيء واحد ليقول : هذا الأمر أو هذا الحكم غير موجود في القرآن . فالقرآن ـ كما أوضحنا ـ هو كتاب الكليات أو هو الدستور العام ، ثم تأتي المصادر الأخرى لتشرحه وتستنبط منه القوانين وتحدد صياغتها . ومثل هذا التعنت أن يجيء من يقول هذه المسألة القانونية غير منصوص

عليها في الدستور . ومعروف أن كل الشرائع بدأت بأصول عامة ثم نمت وتفرعت بالاستنباط والقياس والتطبيق ، حتى صارت أضعاف الأصل .

نقول هذا لأن كثيراً من الناس هللوا فرحاً ، حين قال مؤلف هذا الكتاب المنسوب إلى الشيخ عبد الرازق إن الخلافة ليست فرضاً ، لأن هذا لم ينص عليه في القرآن . فقد أوضحنا إذن كل هذه المسائل ، وبينا أن الذين يقولون هذا لا يعرفون طبيعة الإسلام أو التشريع الإسلامي .

ومع هذا كله – ومع كفاية أصل الإجماع – فإن كثيراً من العلماء استدلوا مباشرة بآيات من القرآن الكريم ، ونصوص الحديث النبوي الشريف – كما ذكرنا – . وليس صحيحاً إذن ما ادعاه واضع هذا الكتاب من أن العلماء لم يجدوا دليلاً أو شبه دليل من القرآن ولذا لم يذكروه . بل الحقيقة أنهم وجدوا الدليل وقرروه .

فقد استدلوا بالآيات القرآنية الكريمة : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً . يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلا » .

قال المفسرون والعلماء : إن خطاب الله في هذه الآيات هو لولاة امور المسلمين : فهي تشمل الخلفاء والأئمة والقضاة –

أو من يسمون بأي اسم ، فالأسماء لا تهم ولا يتعبد بها ، فقد يدعون « رؤساء » دولة أو جمهورية ، أو سلاطين ، وإنما المهم هو الحقيقة والجوهر – فأوجب الله عليهم العدل . والعدل هو الحكم بما أنزل الله بشريعة الإسلام – كما نصت عليه آيات أخرى في القرآن . ثم الخطاب ثانياً للأمة ، فأوجب الله عليها طاعة « أولي الأمر منها » : أي من المسلمين – بعد ما أوجب على الولاة أن يحكموا بالعدل ، مما يدل على أن الطاعة مشروطة بالعدل . فاشتملت الآيات إذن على أركان ما يسمى « بالدولة » : وهم الحكام والأمة والقانون والنظام – وهذا هو تعريف الدولة في العلوم السياسية – وهذه هي أركان « الدولة الإسلامية » التي يرى القرآن أنها لا بد أن تكون موجودة : ولاة الأمر من المسلمين ، والقانون العادل : أي شريعة الإسلام ، والأمة ، والطاعة : أي التنفيذ والنظام . فوجوب وجود الدولة الإسلامية ثابت إذن بالقرآن الكريم . كما أن القرآن نص أيضاً على أصول أو واجبات الحكم . فأوجب أن يكون أساس الحكم هو الشورى ، وأوجب الاتحاد والتعاون ، والجهاد ، وإعداد القوة للأعداء ، وبين أحكام الحرب والسلم – إلى غير ذلك من المباديء الأساسية التي تنبني عليها الدولة .

فهذا كله يدل على بطلان ما زعمه ذاك الزعم من أن القرآن ليس فيه أي إشارة إلى الحكومة أو الدولة ، أو يشتمل على أية صفة سياسية . فهذا المبطل يصيح من الجهل قائلاً :

« هيهات هيهات ، لم يكن ثمة حكومة ولا دولة ولا شيء من نزعات السياسة » !! وحقاً ليس فيه نزعات ، ولكن فيه مبـــاديء وأصول سامية . وإن القرآن الكريم كان يخاطب بتشريعاته الأمة الإسلامية كلها بجميع أجيالها ، وهي أمة متعينة بذاتها وأوصافها ، فهي أمة ذات كيان سياسي . ويقول الله جل شأنه : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » . فهل يمكن تنفيذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدون تعاون ونظام وولاة أمر وحكم وقانون ؟

وقد وصف الله تعالى « داود » بأنه خليفة ، وقال له : « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله . إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد ، بما نسوا يوم الحساب » . وسمى الله ابراهيم إماماً ، فقال : «وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن ، قال : إني جاعلك للناس إماماً » . ووصف الأنبياء بأنهم « أئمة يهدون بأمرنا » . والخلفاء أو أئمة المسلمين هم منفذون لشريعة الأنبياء . ولذا قال العلامة « ابن خلدون » : «وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء، ومن قام مقامهم ، وهم الخلفاء » .

أما الأحاديث الشريفة فكثيرة . وقد خصص الإمـــام « البخاري » في « صحيحه » فصلاً جمـــع فيه الإحاديث الصحيحة التي وردت عن النبي ، متعلقة بالخلافة وشؤون

الحكم ، أسماه : « كتاب الأحكام » . كما خصص الإمام « مسلم » أيضاً باباً في « صحيحه » جمع فيه هذه الأحاديث وسماه : « كتاب الإمارة » . وهذا الكتابان هما مصدران علميان صحيحان ، اتبع مؤلفاهما أحسن وأدق المناهج العلمية ، واتفق المسلمون على الثقة بهما . فيرجع إلى هذه الأحاديث ، لأن المقام لا يتسع لذكرها . وقد استدل العلماء بكثير منها على وجوب قيام الخلافة ، إذ أن الأحكام التي وردت في الأحاديث خاصة بها أو بالإشارات إليها تدل على أنها لا بد أن تكون موجودة .

فمن هذه الأحاديث : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته : فالإمام راع ومسؤول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته الخ » . « من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » . « سيليكم بعدي ولاة ، فيليكم البر ببره ويليكم الفاجر بفجوره . فاسمعوا وأطيعوا في كل ما وافق الحق . فإن أحسنوا فلكم ولهم ، وإن أساءوا فلكم وعليهم » . « كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي . وإنه لا نبي بعدي ، وستكون خلفاء فتكثر . قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : « فوا ببيعة الأول فالأول » . وأيضاً « فإن أصيب – أي قائد بين المسلمين – فليرتض المسلمون رجلا » . و« تلزم جماعة المسلمين وإمامهم » . « الدين النصيحة . قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ،

ولأئمة المسلمين وعامتهم » . وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة

ثم هناك « السنة العملية » ، وهي أن الرسول عليه الصلاة والسلام أقام مجتمعا منظما أي دولة ، بالفعل — كان هو إمامها وقائدها ، وكان يقصد أن تستمر هذه الدولة والنظام — كما سنبين ذلك فيما بعد .

أما الشبهة التي أوردها ذاك المؤلف من أن النبي عليه السلام لم يعين من يخلفه ، ويستنبط من ذلك أن النبي لم يعن بأن تقوم بعده خلافة أو دولة — فيرد على ذلك بأن الأخبار الثابتة وردت بأن النبي عليه السلام أمر في مرضه الأخير بأن يصلي أبو بكر بالناس ، فعد كثير من المسلمين ذلك إشارة واضحة من النبي بتعيين أبي بكر خليفة له . وهذا مذهب أهل السنة . كما أن الشيعة يدعون في نفس الوقت أن النبي أوصى أو عين علي بن أبي طالب — بالنص — خليفة له . فتكون الروايات إذن مجمعة على أن النبي عين من يخلفه — تصريحاً أو تلميحاً — سواء أكان الموصى إليه هو أبو بكر كما ذهب فريق من المسلمين ، أو علي — كما اعتقد فريق آخر .

والحكمة في أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يعين صراحة من يخلفه وبوجه قاطع — هي أنه عليه السلام لم يرد أن يقيد الأمة بقيد يعتبره الناس حكماً دينياً ، فلو نص على شخص لصار الحكم فيه وفي أسرته وراثياً ، لكن الرسول أراد أن يترك الأمة حرة في اختيارها ، وكان هذا اعترافاً بحق الأمة

وإرادتها . فيكون الإسلام إذن قد قرر أصلاً أو الأصل الأول للديمقراطية ، وجعل هذا الأساس الذي تقوم عليه دولة الإسلام .

بقي الدليل الأخير ، وهو الاجتهاد أو الاستدلال العقلي — وهو دليل هام . فإن الفقهاء قد استدلوا على وجوب الإمامة بأنه يتوقف عليها تنفيذ الواجبات الدينية — ومنها الواجبات الاجتماعية العامة ، التي لا تؤدي إلا بالتعاون والنظام : كالجهاد والقضاء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما يتم بها حفظ الدين وإقامة شعائره وصيانة الوطن وصلاح أحوال الرعية . ومن المقرر في الشريعة أن ما يتوقف عليه الواجب ، أو ما لا يتم الواجب إلا به — فهو واجب .

فمن ذلك مثلاً قول الإمام « النسفي » في « العقائد » : « والمسلمون لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم ، وإقامة حدودهم ، وسد ثغورهم ، وتجهيز جيوشهم ، وأخذ صدقاتهم ، وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق ، وإقامة الجمع والأعياد ، وقطع المنازعات القائمة بين العباد ، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق ، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم ، وقسمة الغنائم الخ » — أضاف الشارح : ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها آحاد الأمة .

وقال شارح « المواقف » : بل نقول : « نصب الإمام من

أتم مصالح المسلمين وأعظم مقاصد الدين » .

ومن ثم قرر علماء الإسلام أن الخلافة فرض أساسي من فروض الدين ، بل هو الفرض الأكبر الذي يتوقف عليه تنفيذ سائر الفروض .

فانظر كيف يرد صاحب الكتاب المذكور على هذا الدليل : فهذا هو يقول : « إن يكن الفقهاء أرادوا بالإمامة والخلافة ذلك الذي يريده علماء السياسة بالحكومة كان صحيحاً ما يقولون من أن إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية يتوقفان على الخلافة بمعنى الحكومة — في أي صورة كانت الحكومة ومن أي نوع : مطلقة أو مقيدة ، فردية أو جمهورية ، استبدادية أو دستورية أو شورية ، وديمقراطية ، أو اشتراكية ، أو « بلشفية » — لا ينتج لهم الدليل أبعد من ذلك . أما إن أرادوا بالخلافة ذلك النوع الخاص من الحكم الذي يعرفون فدليلهم أقصر من دعواهم وحجتهم غير ناهضة » .

فانظر كيف يقول إن إقامة شعائر الدين وصلاح أمور المسلمين يمكن أن يتحقق ويتم في ظل حكومة استبدادية ، أو مطلقة ، أو بلشفية ، أو حكومة من أي نوع ؟ فهل الإسلام الذي يجعل أساس حكمه الشورى يرضى أن تكون حكومته استبدادية ؟ والذي يوجب أن يكون الحاكم مقيداً بأحكام الشرع يوافق أن تكون حكومته مطلقة ؟ والذي يحتم أن تكون

دولته إسلامية يقبل أن تكون حكومته بلشفية ، أو مادية وثنية ، أو من أي صنف ؟ وهل الشيء يمكن أن يجمع المتناقضات في وقت واحد ؟

أليس هذا ضعفاً أو قصوراً في التفكير يقرب من البلاهة ؟! أهذا منطق غير منطق الذي أصيب عقله بالخبال ؟

ومن أكبر الخبال أو محاولة الخداع بالباطل أو النفاق أن يقول أو يصيح بعدئذ : « معاذ الله لا يريد الله جل شأنه لهذا الدين الذي كفل له البقاء أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة .. » فبالعكس يجب القول : « معاذ الله أن يجعل الدين تحت رحمة أية حكومة لا تؤمن به ولا تنفذ مبادئه أو تعمل ما يناقضها ، فإنه لن يكون عندئذ للدين ولا لأهله بقاء .

اللهم إن الحكومة التي يتم بها حفظ دين الإسلام وتنفيذ شريعته وصلاح أمور المسلمين — ليس لها إلا صورة واحدة : وهي الحكومة الشورية الديمقراطية ، المقيدة بالدستور الإسلامي ، أو هي « الحكومة الإسلامية » فقط . وهذا هو الذي ينتجه الدليل ، ولا يؤدي إلى غير ذلك ، فحجته إذن هي غير الناهضة ، بل هي ساقطة .

والحكومة الإسلامية لها خصائصها أو عناصرها الذاتية ، فلايمكن أن يقال إن أية حكومة من أي نوع يمكن أن تحل محلها . فهي تلك التي تقوم على الشورى في مبدئها وفي سيرها . وقانونها شرع الإسلام ، والحاكم ليس إلا منفذاً للشريعة . والأمة هي صاحبة السيادة ومصدر السلطات . والإمام ليس

إلا وكيلاً عنها . وهي دولة غاياتها أخلاقية روحية ، لها رسالة إنسانية عالمية — إلى غير ذلك من العناصر أو الصفات الذاتية . فمن الخطل إذن القول بأن الإسلام ليس له حكومة محددة . بل هذا جهل مطبق . وقد وضع المجتهدون في الإسلام الشروط وحدود الحقوق والواجبات التي تتألف منها هذه الدولة . فهي دولة واضحة معينة . (وقد أوضحنا هذه الشروط والواجبات وكل خصائص الدولة الإسلامية في كتابنا النظريات السياسية الاسلامية ، فراجعها هناك) .

فالآن ، قد انتهينا من بيان الأدلة التي استدل بها علماء الشريعة على وجوب الخلافة : أي الحكومة أو الدولة الإسلامية ، وأثبتنا فساد الردود أو المزاعم التي حاول بها هذا الواهم أو المبطل أن يتعرض لهذه الأدلة ، فهذه المزاعم أو الأوهام دلت إما على جهل أو عدم فهم أو قصور في الفكر ، أو تعمد للتهجم أو التضليل ، أما البراهين فهي ثابتة قوية .

وفي النهاية نقول : إن هذه البراهين — مع تعددها وسلامتها — فإن برهان الإجماع هو أخيراً الذي أظهرها وأكدها وأبرز قطعيتها ، لأنه برهان الواقع ، ومظهر التاريخ أو التطبيق العملي . فاجتماع الصحابة وتشاورهم . واجماعهم على قيام الخلافة — حتى في نفس اليوم الذي وقعت فيه وفاة الرسول — كان هو الدليل العملي على وجوب قيام هذا النظام ، واهتمام قادة الأمة به ، واعتقادهم في أهميته العظيمة لحياة الدين والمسلمين .

والواقع أن هذا الاجتماع كان تاريخياً ، وكانت دلالاته ونتائجه ذات أثر كبير في مصير ومستقبل الأمة الإسلامية . ومن النتائج الهامة لهذا الاجتماع أيضاً أن المسلمين أجمعوا — بطريقة اختيارهم لأبي بكر — على أن طريق الحكم والسلطة في الإسلام هو اختيار الأمة ، أو الانتخاب بالإرادة الحرة الصحيحة . وهذا من أكبر مباديء الديمقراطية .

فإذا نظر المؤرخ إلى حدوث هذا الاجتماع ، أي اجتماع الصحابة يوم « بني ساعده » والقرارات التي أصدروها — فإنا يرى أن المجتمعين كانوا ينظرون في الحقيقة إلى سيرة الرسول عليه السلام والأعمال التي قام بها ، والنظام الذي أسسه وشاده — وكانوا هم أعوانه في بناء هذا النظام ، فأدتهم عقولهم وقلوبهم إلى وجوب إرادة أن يبقى هذا النظام وأن يستمر ، وأن ينصبوا من يقوم ليواصل سيرة الرسول وأعماله ، ويتابع قيادته ، فهم يعلمون أن الإسلام خالد ورسالته باقية إلى يوم الدين ، وهم يتلون في القرآن قول الله تعالى : « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم . ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً ، وسيجزى الله الشاكرين » . ويقرأون كذلك : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً » . وإذا أردنا أن نعبر عن هذه الحقيقة — بالتعبير الديني أو الاصطلاحي — فان هذه هي « السنة العملية » التي شوهدت من سيرة الرسول وأثرت عنه ، والتي

يجب على المؤمنين في كل أجيال الأمة اتباعها . وهذا دليل شرعي آخر مشتق من الواقع ، يستدل به على وجوب قيام الخلافة . فكان اختيار المسلمين إذن للصديق أبي بكر – رضي الله عنه – خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإجماعهم على إقامة الخلافة – كان ذلك اتباعاً لهذه « السنة النبوية » واستمراراً للقيادة والنظام ، ومواصلة لحياة وتاريخ الأمة الإسلامية . فاتصل التاريخ واستمرت الحياة وامتدت ، حتى صارت الأمة الإسلامية أقوى وأسمى أمة بين الأمم . وحقق الله وعده الصادق ، فأظهر دينه الحق على الدين كله ، ولو كره الكافرون » .

بقيت بعد هذا دعوى كبيرة تتفرع عنها مزاعم وأباطيل ، وقد رتب عليها نتائج ذات خطورة . فيلزم الآن أن نعمد لمواجهتها ، لنناقشها ، ثم نثبت أيضاً بطلانها بالأدلة العلمية والدينية .

وهذه الدعوى هي محاولة الفصل بين الدين والدنيا . فهذا إذن هو موضوع الفصل التالي .

١٣

الدِّين والدُّنيا

بعد أن انتهى المستشرق أو الشيخ من محاولته السابقة التي حاول بها أن ينال من الأدلة العلمية التي برهنت على وجوب الخلافة ــ وقد أثبتنا أن هذه المحاولة باءت بالفشل ــ عمد إلى محاولة أو مناورة أخرى قد تكون أكثر مخادعة ، ليضلل بها ذوي المعارف السطحية ويبث في عقولهم الوساوس . وذلك أنه تظاهر كأنه الباحث المدقق ، وأخذ يوجه أسئلة شاذة تتصل بمقام الرسول وطبيعة الرسالة ، ثم يعرض بعض إجابات مريبة تتضمن مهاجمة الإسلام والرسول ــ عليه السلام ــ ثم ينتهي إلى النتائج التي كان هو يتعمد منذ البداية أن يصل إليها ، لأنها هي مباديء الدعاية التي يريد أن يذيعها .

فأخذ حينئذ يسأل أو يتساءل : هل كان النبي رسولا ، أم كان رسولاً وملكاً ؟ هل المملكة النبوية ــ وهذا هو تعبيره ــ ويلاحظ أن استعمال كلمة ملك ومملكة هنا يدل على قصد كريه أو سيء ــ هل كانت عملا منفصلاً عن دعوة

الإسلام ، أم كانت جزءاً منها ؟ هل كان النبي مؤسساً لدولة سياسية ، وهل كانت رسالته تشمل التصرف في شؤون مالية ، أو كان فيها بعض مظاهر الحكومة ؟ وهل الجهاد كان شيئاً خارجاً عن الرسالة ، أم مندمجاً فيها ؟ وهكذا ..

ولا شك أن هذه الأسئلة وأمثالها تنطوي على شيء من الدهاء أو الخبث ، ومن شأنها أن تثير بلبلة في نفوس كثير ممن لا يعرفون الحقائق ، أو من ليس لهم تعمق في دراسة هذه المسائل . لكنها عند العارفين والفاهمين لحقيقة الإسلام ، فهماً علمياً ودينياً صحيحاً – ليست أكثر من مناورة جوفاء ، وتلاعب أو تضليل بالألفاظ . وهي أسئلة لا يصح توجيهها ، بل لا منشأ لوجودها ، لأنها تقوم على فكرة باطلة ، وأساس خاطيء . ولذا فالإجابة عليها يسيرة وحاضرة . وحين نقدم هذه الإجابة سيتضح الحق ، ويتبين مدى المخادعة التي توحي بها هذه الألفاظ ، ويظهر بل يثبت أن النتائج التي توصل إليها صاحب هذا الكتاب ما هي إلا سلسلة من أباطيل .

فالأساس العام الذي بنيت عليه كل هذه التساؤلات ، وما تلاها من محاورة ، هو أن واضع الكتاب المذكور بدأ من فكرته أو اعتقاده هو الضال بالنسبة لطبيعة الإسلام ، وهو اعتقاد أو منزع ينافي تماماً حقيقة النظام الإسلامي وشريعته وأهدافه ، بل – كما سنرى – يخالف حقيقة كل دين ، وإن كان لم يتفطن هو إلى ذلك – فجعل فكرته أو منزعه هذا قضية مسلمة ، وأدخل في روع القاريء أو أوهمه أنها حقيقة بدهية ، فلم

يلفت النظر لمناقشتها ، ثم صار يولد منها التساؤلات التي رأيناها ، لتثير الشكوك وتصنع الأوهام حول طبيعة الرسالة وتحديد مركز الرسول عليه الصلاة والسلام .

فهذا الأساس العام أو الاعتقاد الضال هو أنه قرر الفصل بين الدين والدنيا فصلاً تاماً ، فجعل الدين يضاد الدنيا مضادة شاملة . فهما ضدان متنافران لا يجتمعان ولا يتعارفان ، وليس لأحدهما علاقة بالآخر . فالدين — وهو يتكلم عن الإسلام بالذات ، ولكن كلامه يمكن أن ينطبق على الأديان كلها — ليست له ولا يمكن أن تكون له علاقة بالدنيا على الإطلاق . الدين لم يجيء من أجل الدنيا . وليس له تشريع يتصل بشؤون الدنيا . والله لا يعبأ بأمر الدنيا ، ولا يكترث بمصالح الناس في الدنيا . وهي حقيرة ، فهي أهون عليه من أن يبعث لها ديناً أو يرسل إليها رسولاً . وإنما يتركها لعقولنا المتنوعة المتغيرة وشهواتنا . وحيث إن أحوال المجتمع والسياسة والحكومة والخلافة — نعم والخلافة ، فهذا هو بيت القصيد والهدف الأول والأخير — حيث إن كل ذلك من شؤون الدنيا — إذن فالإسلام — لأنه دين — ليست له ولا يمكن أن تكون له علاقة بكل هذه الأمور . فالإسلام لا علاقة له إذن بالسياسة ، ولا يمكن أن يكون فيه ملك ولا حكومة ، والرسالة ضد الملك ، ولا يمكن أن يكون النبي أسس دولة ، أو أن الإسلام اشتمل على تشريعات مالية أو اجتماعية ، وأكثر من هذا كله — وهو أول ما يهم المستشرق واضع هذا الكتاب ،

لأنه طبعاً استعماري صهيوني عدو للإسلام والمسلمين ولا يريد لهم القوة ، وقد وضع هذا الكتيب — كما عرفنا — بالتعاون مع المخابرات البريطانية — أهم من هذا كله أن الإسلام في حقيقته ليس فيه جهاد ، وأن جهاد النبي لم يكن من صميم الرسالة ولا جزءاً منها ، لأن الجهاد — كما يزعم — إنما يكون في سبيل الملك وتوسيع السلطان .. إلى آخر هذا الهراء ، أو هذا الكلام الخبيث والدعاية المسمومة ! !

ولئلا يظن أننا نتزيد أن نبالغ في تصوير كلام الكاتب ، نذكر هنا بعض نصوص عباراته كما هي في الكتاب .

فهذا هو يقول — بعد أن تكلم عن السياسة والدولة وتدبير المصالح للناس — (ص ٧٨ — ٧٩) .

« ذلك من أغراض الدنيا . والدنيا — من أولها لآخرها ، وجميع ما فيها من أغراض وغايات — أهون عند الله تعالى من أن يقيم على تدبيرها غير ما ركب فينا من عقول وحبانا من عواطف وشهوات ، وعلمنا من أسماء ومسميات . هي أهون عند الله تعالى من أن يبعث لها رسولاً ، وأهون عند رسل الله تعالى من أن يشغلوا بها وينصبوا لتدبيرها » ! !

فهذا هو الأساس العام لكل آرائه أو أضاليله ، وهو الأساس الذي انبنى عليه الكتاب كله . فكلامه هذا نص في أن الدنيا مستقرة ، ويكاد أن يكون إنكاراً لرسالات الرسل كلها . وإلا فما هو الدين ، أو ما فائدته للناس ، إذا كان لا

يهتم بمصالحهم ولا يعني بشؤونهم ؟ فكاتب هذا الكلام – في اندفاعه وحماسه لينكر صلة الإسلام بالسياسة أو الخلافة ، ومحاولته أن يفصل بينهما – ذهب إلى حد التهور ، فأنكر صلة الأديان بالدنيا كلها ، من أولها لآخرها وجميع غاياتها وأغراضها . وماذا يبقى للدين إلا أن يكون عبادة يؤديها أفراد وينتهي الأمر ؟ وهو لا يقصد هذا بالنسبة لدينه – إن كان له دين – ولكنه يريد أن يخدع به المسلمين فقط – يخدعهم عن دينهم ودولتهم وقوتهم ، وجهادهم من أجل الدفاع عن أنفسهم أو في سبيل الله من أجل الحق ، وضد الظلم وتحرير المستضعفين ومقاومة الطاغين .

وهذه بقية أقواله :

في ص ٨٥ يقول : « إن كل ما جاء به الإسلام .. فإنما هو شرع ديني خالص لله تعالى . وسيان أن يكون منه للبشر مصلحة مدنية أم لا . فذلك ما لا ينظر الشرع السماوي إليه ولا ينظر إليه الرسول .. »

ويقول (ص٦٩) : « ولاية الرسول على قومه ولاية روحية منشؤها إيمان القلب .. وولاية الحاكم ولاية مادية تعتمد إخضاع الجسم .. تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه ، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمار الأرض . تلك للدين ، وهذه للدنيا . تلك لله ، وهذه للناس . تلك زعامة دينية ، وهذه زعامة سياسية . ويا بعد ما بين السياسة والدين » ! !

فالدين في مذهبه هذا لا يهتم بمصالح الحياة ولا عمار الأرض ، والله لا يعبأ بالناس . والدين منفصل تماماً عن الدنيا . والروح منفصلة عن الجسم أو المادة ..

نقول : ولماذا تبعد السياسة هكذا عن الدين ، أو تكون منفصلة عنه كلية ؟ وإذا كان الدين هو قوانين الإخلاق والعدالة ، فلماذا تنأى السياسة عنها أو تنفصل عنها ، أو تذهب مخالفة أو مضادة لها ؟!

ويقول (ص ٧٦) : « الإسلام دعوة دينية إلى الله تعالى » .

وهو يقصد — كما يشرح في السياق — أن الدين ضد الدنيا .

ويقول (ص ٧٣) : « القرآن كما رأيت صريح في أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن إلا رسولاً قد خلت من قبله الرسل ، ثم هو بعد ذلك صريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس ، وأنه لم يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ . وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه » .

أي أن الرسول لم يكن واجباً عليه التنفيذ .

وهو يصرح بهذا في موضع آخر فيقول (ص ٥٦) : —

« ومن البين أن ذلك الرأي لا يمكن تعقله إلا إذا ثبت أن من عمل الرسالة أن يقوم الرسول بعد تبليغ الدعوة الإلهية بتنفيذها على وجه عملي : أي أن الرسول يكون مبلغاً ومنفذاً

معاً . غير أن الذين بحثوا في معنى الرسالة أغفلوا دائماً أن يعتبروا التنفيذ جزءاً من حقيقة الرسالة إلا ابن خلدون ، فقد جاء في كلامه ما يشير إلى أن الإسلام دون غيره من الملل الأخرى قد اختص بأنه جمع بين الدعوة الدينية وتنفيذها بالفعل . ولا نرى لذلك القول دعامة ولا نجد له سنداً . وهو على ذلك ينافي معنى الرسالة ولا يتلاءم مع ما تقضي به طبيعة الدعوة الدينية » .

فالإسلام إذن — كما يقول — كان دعوة فقط ، وليس فيها تنفيذ : أي أن هذا العدو للإسلام يريد أن تكون الشريعة معطلة . ولا ندري من هم هؤلاء الذين يقول عنهم إنهم بحثوا معنى الرسالة وأغفلوا أن يعتبروا التنفيذ جزءاً منها ..؟ فهذا تضليل وكذب على علماء المسلمين جميعاً ، إذ لم يقل أحد منهم — ولا يمكن أن يقول — بذلك ، وهم يقرأون قول الله تعالى : « كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » . وما جدوى الرسالة إن لم تنفذ ؟ ولماذا لا تتلاءم الرسالة مع التنفيذ ؟

وهذه آيات القرآن الكريم وردت متوالية تحث النبي على التنفيذ : « يأيها النبي جاهد الكفار والمنافقين » . « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء » . « فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون » . « إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع اهواءهم بما جاءك من

الحق » . « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » . « لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم . وأولئك لهم الخيرات وأولئك هم المفلحون » . هذا إلى آيات أخرى كثيرة . فهذا الجاهل إذن يكذب على القرآن أو لا يعرفه ، إذ يقول إن القرآن صريح في أنه عليه السلام لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ الرسالة . فبالعكس ، القرآن صريح جداً في تكليف النبي بالتنفيذ والعمل والحكم والجهاد . بل إن القرآن الكريم كله أحكام وأوامر من الله بالتنفيذ للنبي وأمته .

ومن هو حتى يعترض على قول « ابن خلدون » ؟ وإنما العلامة ابن خلدون — وهو مؤرخ وفقيه وفيلسوف كبير — يمثل ويعبر عن آراء واعتقادات جميع المسلمين . ومن أساليب التضليل أن هذا الكاتب المغرض استشهد ببعض آيات من القرآن نزلت في العهد المكي ، قبل أن يكتمل تشريع الإسلام ، وكان المسلمون يعيشون تحت سيطرة واضطهاد كفار قريش ، حيث لم يكن من الممكن التنفيذ . أما بعد الهجرة في عهد المدينة فقد قامت الدولة وتم التشريع ، ونفذ الرسول والمسلمون جميع ما أمر الله به من الشرائع — كما هو ثابت من التاريخ . فحقائق التاريخ الثابتة هي أن الرسول عليه الصلاة والسلام نفذ وحكم وقضى ، وأقام الحدود ، وعقد المعاهدات ، وبعث السفارات وعين القضاة ، وقاد الجيوش ، وجمع وفرق الأموال ، والقرآن الكريم شاهد على الوقائع والحقائق في ذلك . وبالجملة ، كان الرسول يؤدي كل وظائف الدولة الدينية والسياسية .

وهذه هي السنة العملية . فكيف تجحد حقائق التاريخ ؟!

ثم يختم قائلاً (ص ٨٠) : « لعلك الآن قد اهتديت إلى ما كنت تسأل عنه قبلاً من خلو العصر النبوي من مظاهر الحكم وأغراض الدولة ، عرفت كيف لم يكن هناك ترتيب حكومي ولم يكن ثمة ولاة ولا قضاة ولا ديوان الخ . ولعل ظلام تلك الحيرة التي صادفتك قد استحال نوراً وصارت النار عليك برداً وسلاماً » !

والحقيقة أن النور قد استحال ظلاماً ، والبرد قد اشتعل ناراً .. والقاريء لم يهتد ، وإنما دُفع إلى طريق الضلال — إلا من كان على وعي ويرفض ذلك التضليل — كما سنرى .

وأما الجهاد الذي اتعبه كما أتعب ولاة أمره من المستعمرين ، لأنهم يريدون أن يجردوا الإسلام منه — فإنه يهاجمه في لؤم ، ويقول (ص ٥٢) :—« وأول ما يخطر بالبال مثلاً من أمثلة الشؤون الملكية التي ظهرت أيام النبي صلى الله عليه وسلم مسألة الجهاد . فقد غزا صلى الله عليه وسلم المخالفين لدينه من قومه العرب وفتح بلادهم الخ ثم يقول :

« وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة إلى الدين ولا لحمل الناس على الايمان بالله ورسوله ، وإنما يكون الجهاد — كما يزعم — لتثبيت السلطان وتوسيع الملك الخ » !!

وفي موضع آخر (ص ٥٣) يقول :—« .. فذلك لا يكون في سبيل الدعوة إلى الدين ، وما يكون لنا أن نفهم إلا أنه كان في سبيل الملك ولتكوين الحكومة الإسلامية الخ ...

ويكرر هذا في مواضع أخرى ، ويشوه معنى الجهاد ورسالته وأسبابه وظروفه . ونكتفي الآن بهذه الاقتباسات ، فقد أصبح رأيه أو دعايته الخبيثة التي يريد أن يبثها واضحة ، وهي تتلخص في أن الإسلام دعوة فقط ، بلا تنفيذ : دعوة كلامية ، بلا تطبيق عملي ، بلا نظام ولا ترتيب ، ولا تكوين جماعة ومجتمع ولا حكم ، ولا قضاء ولا دولة ، ولا جيش يحمي الإسلام والمسلمين . ثم إن هذا كله — إن وجد — ينتهي بوفاة الرسول عليه السلام .

فبالله — يا قوم — هل يقول هذا مسلم ؟ ويقوله شيخ من الأزهر حامل لشهادته ؟ والله ما يقول هذا إلا ملحد كافر بالله ورسوله ، عدو للإسلام والمسلمين . وقد جنى عبد الرازق على نفسه ودينه وقومه بنقل هذا الكتاب ونسبته إلى نفسه ونشره بين الناس .

وأخيراً ، نقول لهذا المستشرق المأجور الملحد: — إن كان هذا هو رأيك أو ما تراه لدينك أو مذهبك — فليس هو رأي الإسلام وليس كذلك ديننا ، وليس هذا هو ما قرره وأكده جميع علماء الإسلام وما يعتقده كل المسلمين .

فأولاً ، من الوقاحة أن تقرن النبي — عليه السلام — بوصف الملك ، وتسأل إن كان ملكاً ، وتتحدث عن المملكة النبوية ، ونحو ذلك . فإن أول ما يفهم من الملك — أو هذا هو الذي تقصده — أنه هو الذي يقوم على القوة والقهر والغلبة ، وغاياته ذاتية ومادية . ولا كذلك الإسلام ، وليس هذا شأن

الرسول . فإن الدولة الإسلامية قامت على أساس الرضا والاختيار والإيمان ، وذلك حينما قدمت وفود أهل المدينة — كما هو معروف من حقائق التاريخ — فبايعوا رسول الله بيعتين عند « العقبة » ، وكان هذا هو أساس تكون « الدولة » التي قامت بالمدينة عقب الهجرة . فصار النبي — بالمبايعة والاتفاق — إماماً أو قائداً أو رئيساً لهذا المجتمع الجديد ، وكانت غايات المجتمع أو الدولة دينية وعامة ، وكل شيء كان يتم بالشورى والتعاون . فلم يكن هناك أي عنصر أو مظهر من الملك ، بل إن هذا النظام الإسلامي الجديد كله كان ضد الملك أو الكسروية والقيصرية .

(انظر تفصيل ذلك في كتابنا « النظريات السياسية الإسلامية ») .

وقد ذم القرآن الملك المقترن بالطغيان ، فقال جل شأنه « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة . وكذلك يفعلون » . وكما قال ابن خلدون : « لم يكن يؤذي النبي وصاحبيه شيء مثل أن يظن بهم الملك » ، وأيضاً قوله : « وهكذا كان شأن الصحابة في رفض الملك وأحواله ونسيان عوائده ، حذرا من التباسها بالباطل . ولم يجر للملك في ذلك العهد ذكر ، لما أنه مظنة الباطل ونحلة يومئذ لأهل الكفر وأعداء الدين » .

فوصف هذا الملحد إذن — أي واضع الكتاب المشار إليه — وصفه النبي عليه السلام بأنه ملك — حتى ولو وضعه في

صيغة سؤال ـ وتحدثه عن المملكة النبوية أو السلطنة ، أو نحو ذلك ـ إنما يدل على قصد سيء مغرض ، بل ويدل على الجهل بحقائق الإسلام والتاريخ . فجواب سؤاله إذن : هل كان النبي رسولاً أم ملكاً ـ الذي ظن أنه سيثير بلبلة في الأذهان ـ جوابه يسير وقاطع . وهو أن النبي عليه السلام لم يكن ملكاً على الإطلاق ، ولكنه كان رسولاً وإماماً وهادياً ، ورئيساً لهذا المجتمع الجديد ، أو هذه الدولة الإسلامية التي قامت بالمدينة . ولا تنافي أبداً بين الرسالة والإمامة والهداية والرئاسة . وبذلك انهار كل ما رتبه هذا الكاتب على ألفاظ « الملك » و« المملكة» و «السلطنة » ونحوها، من تشكيكات أو نتائج ، وضاع حواره وتساؤلاته هباء .

بل إنه ليس هناك تناف ذاتي أو تناقض بين الرسالة والملك ـ إذا كان على الحق وفي بعض الأحوال . فإن هذا الكاتب المغرض يعرف من التاريخ أنه كان هناك انبياء جمعوا بين الرسالة والملك ـ ولم يقل أحد أنه كان هناك تناف بين الأمرين ـ مثل النبي داود والنبي سليمان ـ عليهما السلام . وتحدثت الكتب المقدسة عن ذلك . فجاء في القرآن الكريم عن داود : « وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب » . وعن سليمان أنه قال : « رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب » .

ثم إننا لا نوافق على ما ذهب إليه هذا الكاتب من الفصل التام بين الدين والدنيا ، ولا على رأيه في احتقار الدنيا ، وأنها

هينة عند الله فلا يعبأ الله بها ولا بالناس ولا بالحياة ولا بعمار الأرض ، ولذا لا يرسل إليها رسلا . فنقول : إن كان هذا هو دين الكاتب المذكور ، فليس هو ديننا ، وليس الإسلام كذلك . الدنيا في الإسلام خير ونعمة وبركة ، وهي أساس الآخرة وطريقها . وقد خلق الله الناس والحياة فيها ، فهو يهتم بصلاحها وصلاح الناس ، وحفظ الحياة وتقدم العمران . بل جعل الله الناس خلفاءه في الأرض . ولذا فقد أرسل الله الأنبياء والرسل لهداية الناس ، وتحقيق كل هذه الأغراض الصالحة . وكلها تتمثل بكمالها في الإسلام ، الذي بعث الله به نبيه محمداً عليه الصلاة والسلام خاتم الرسل ، ليكمل به دين الله ، وليحقق صلاح العمران ، وتتم سعادة الناس في الدنيا والآخرة .

ولا نقول هذا من عند أنفسنا ، ولكن هذا ما يقوله علماء الإسلام . فهذا هو ابن خلدون يقول : « واعلم أن الدنيا كلها وأحوالها عند الشارع مطية للآخرة . ومن فقد المطية فقد الوصول. وليس مراده فيما ينهي عنه أو يذمه من أفعال البشر ، أو يندب إلى تركه ، إهماله بالكلية أو اقتلاعه من أصله.. إنما قصده تصريفها في أغراض الحق جهد الاستطاعة ، حتى تصير المقاصد كلها حقاً » .

وقرر الإمام الغزالي : أن « نظام الدين لا يحصل عليه إلا بنظام الدنيا » .

وشرح الإمام الرازي في تفسيره الكبير للقرآن الكريم ما

هو المعنى المراد من الإشارات في بعض الآيات إلى الدنيا . فقال محدداً ومؤكداً – حتى لا يفهم الجهلاء مثل كاتب الكتاب المشار إليه ومن يتبعه غير ذلك – قال الإمام – وقد سبق بذلك فلاسفة العصر الحديث :

« إعلم أن الحياة الدنيا حكمة وصواب » . وبرهن على ذلك بكثير من الأدلة – منها : استخلاف الله فيها للنوع الانساني – كما قال تعالى : « إني جاعل في الأرض خليفة » . وأن الحياة خلقه : « الذي خلق الموت والحياة » ، ولأنه لا يفعل العبث ، كما قال جل شأنه : « أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً ، وأنكم إلينا لا ترجعون » ، ولأن الحياة نعمة ، بل هي أصل لجميع النعم . وعظم الله المنة بخلق الحياة . ثم قال الإمام :

« بل المراد أن من صرف هذه الحياة لا إلى طاعة الله ، بل إلى طاعة الشيطان ومتابعة الهوى – فذاك هو المذموم » .

فالدنيا – إذن – في نظر الإسلام أعظم نعمة ، إذا كانت صالحة ومن أجل أغراض الحق . فليست أهون عند الله من أن يبعث لها رسولاً ، ولكن حكمة الله اقتضت أنه يلزم أن يرسل رسله بالأديان والشرائع ، ليوجه الدنيا إلى الحق وإلى الخير والرقي والصلاح . ثم بعث رسوله محمداً عليه الصلاة والسلام – خاتم الأنبياء – برسالة الإسلام ، التي كملت الأديان وحررت دين الله الحق ، لحفظ العمران والدنيا وصلاح المجتمعات والأفراد .

فالدنيا ليست منفصلة عن الآخرة ، ولا ضدها . والدين

ليس منفصلاً عن الدنيا ولا ضدها . والله يرعى شؤون خلقه ، ويريد هدايتهم وصلاحهم في جميع أحوالهم — أفراداً أو مجتمعين . والروح والمادة ممتزجان ومتآلفان ، وليسا منفصلين ولا متضادين ، وإلا فإن انفصال أحدهما عن الآخر معناه الفنـــاء .

الإسلام إذن نظام كامل ، أو فلسفة شاملة تجمع بين الدين والدنيا ، والدين والدولة . وشريعة تنظر في شؤون الدنيـــا والآخرة . وهذه حقيقة . وهذا هو ما بينه القرآن ودعا إليه الرسول ونفذه ، وهذا هو ما وعاه الصحابة ونفذوه . وهذا هو ما قرره كل علماء الإسلام ، وما سار عليه واعتقده المسلمون . بل إن الباحثين من غير المسلمين فهموا ذلك .

فمثلاً ، يقول الدكتور « شاخت » الألماني — بعد أن تخصص في دراسة شريعة الإسلام — يقول :—على أن الإسلام يعني أكثر من دين . إنه يمثل أيضاً نظريات قانونية وسياسية . وجملة القول إنه نظام كامل من الحضارة : يشمل الدين والدولة معا » .

وقال الاستاذ « نللينو » الإيطالي : —

« لقد أسس محمد في وقت واحد ديناً ودولة . وكانت حدودهما متطابقة طوال حياته » .

(وهناك أقوال أخرى ذكرناها في كتابنا « النظريات السياسية الإسلامية ») .

وهذا هو الذي يقرره جميع علماء الإسلام .

فالعلامة ابن خلدون يقول : « تبين أن حقيقة الخلافة أنها نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا به . فصاحب الشرع متصرف في الأمرين ، أما في الدين فبمقتضى التكاليف الشرعية الذي هو مأمور بتبليغها وحمل الناس عليها . وأما سياسة الدنيا فبمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري. وقد قدمنا أن الملك وسطوته كاف في حصول هذه المصالح . نعم ، إنما تكون أكمل إذا كانت بالأحكام الشرعية لأنه أعلم بهذه المصالح . فقد صار الملك يندرج تحت الخلافة إذا كان إسلامياً ، ويكون من توابعها .

ويقول أيضاً : « وهذه كلها » — أي الخطط الدينية والسلطانية — « مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة . فكأنها الإمام الكبير والأصل الجامع ، وهذه كلها متفرعة عنها وداخلة فيها ، لعموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدنيوية ، وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم » .

ويعرف الخلافة بأنها : « حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة » . ويقول في موضع آخر : « قدمنا الكلام في الإمامة ومشروعيتها لما فيها من المصلحة ، وأن حقيقتها للنظر في مصالح الأمة لدينهم ودنياهم » .

ثم يقول أيضاً : « ثم اعلم أن الوظائف السلطانية في هذه

الملة الإسلامية مندرجة تحت الخلافة ، لاشتمال منصب الخلافة على الدين والدنيا — كما قدمناه . فالأحكام الشرعية متعلقة بجميعها ، وموجودة لكل واحدة منها في سائر وجوهها ، لعموم تعلق الحكم الشرعي بجميع أفعال العباد » .

فالشريعة الإسلامية إذن تشمل أحكامها شؤون الدين والدنيا لتحقيق مصالح الناس وسعادتهم في الدارين .

ويعرف الإمام الماوردي — وهو من كبار الفقهاء المجتهدين — الخلافة بقوله :

« الإمامة موضوعة لخلافة النبوة : في حراسة الدين وسياسة الدنيا » .

ويقول عضد الدين الإيجي : « إنا نعلم علماً يقارب الضرورة أن مقصود الشارع فيما شرع من المعاملات والجهاد والحدود ، وإظهار شعار الشرع في الأعياد والجمعات ، إنما هو مصالح عائدة إلى الخلق معاشاً ومعاداً » .

فإذا أتينا إلى إمام في العصر الحديث ، فإننا نجد الشيخ « محمد عبده » ينص في كتابه : « الإسلام والنصرانية » (ص ٧٧) على أن أحد أصول الإسلام الأساسية « الجمع بين مصالح الدنيا والآخرة » . وهو بهذا يرد على ما ذكره قبل ذلك في الكتاب من أن أحد أصول المسيحية ترك الدنيا . ثم يؤكد ثانية في (ص ٨١) أن « الإسلام جمع بين مصالح الدين والدنيا » . وقال إن المسلمين يحثهم دينهم ويدفعهم إلى « طلب ما يكسبهم الرفعة والسؤدد والعزة والمجد » (ص ٨٣) .

ويثبت الإمام « محمد عبده » رأيه في وجوب الخلافة . ونحن هنا ننقل نص كلامه نفسه ، لنبرهن على أن ما ادعاه البعض — من أن رأي واضع الكتاب المشار إليه المنسوب إلى الشيخ علي عبد الرازق يشبه رأي الشيخ محمد عبده ، أو له صلة به — هذا الادعاء زعم خاطيء ، بل كذب على الإمام .

فهذا هو الشيخ محمد عبده يقول (ص ٦٥) : « لكن الإسلام دين وشرع ، فقد وضع حدوداً ، ورسم حقوقاً . وليس كل معتقد في ظاهر أمره بحكم يجري عليه في عمله : فقد يغلب عليه الهوى وتتحكم الشهوة ، فيغمط الحق ويتعدى المعتدى الحد . فلا تكمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود ، وتنفيذ حكم القاضي بالحق ، وصون نظام الجماعة . وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى في عدد كثير ، فلا بد أن تكون في واحد ، وهو السلطان أو الخليفة » .

فالإمام محمد عبده — وهو إمام عصري مجتهد ، وهو يقرر كما يقرر كل علماء الإسلام أن الإسلام دين وشرع — يرى أن من الواجب إقامة حكومة إسلامية . تكون لها القوة لتنفيذ هذا الشرع وأحكام الإسلام ، ورئيس هذه الحكومة هو السلطان أو الخليفة . فهذا رد يفحم « علي عبد الرازق » أو من وضع هذا الكتاب ، ويثبت أن رأيهما على طرفي نقيض — كما ذكر نا من قبل .

ولا جدال في أن القرآن الكريم والسنة النبوية — القولية

والفعلية ــ قد اشتملت على أحكام أو تشريعات للمعاملات وللأموال بمختلف وجوهها ، وللأسرة ، وللحدود ، والجنايات ، والحرب والسلم ، وسياسة الحكم والمجتمع ، وغير ذلك . وهذه كلها أمور اجتماعية وشؤون دنيوية من الدنيا . وهذه الأحكام هي التي تفرعت عنها ــ وعليها بنيت ــ المسائل التي تملأ مجلدات الفقه الإسلامي في قسم المعاملات . فالإسلام إذن يهتم كل الاهتمام بالدنيا ، ويشرع لها . ذلك لأن الدنيا ــ ومنها السياسة ومباديء الحكم ــ يجب أن تكون ملتزمة بالأخلاق والعدالة ، وللمصلحة العامة للأمة والدين والإنسانية لا تابعة للأهواء والشهوات والمطامع . وهكذا يريدها الله ــ رب الإسلام ــ لصلاح الناس أو صلاح الأرض والعمران .

ولذا ، نهى الله سبحانه ــ في آيات عديدة ــ عن الفساد في الأرض .ونعى على الذين يعيثون في الأرض فساداً . فمن ذلك قول الله تعالى : « وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل . والله لا يحب الفساد » . فالله يريد أن يبقى الحرث والنسل : أي العمران . وهذا كله في الدنيا . وذم اليهود ، فقال : « كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ، ويسعون في الأرض فساداً . والله لا يحب المفسدين » . ويقول الله تعالى : « أفنجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ، أم نجعل المتقين كالفجار » . ويقول جل وعز : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة . ولا تنس نصيبك من

الدنيا . وأحسن كما أحسن الله إليك . ولا تبغ الفساد في الأرض . إن الله لا يحب المفسدين » . « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا . خالصة يوم القيامة » . وهكذا من آيات عديدة .

أما الجهاد فقد وردت فيه آيات وأحاديث كثيرة ، تنص على وجوبه وتدعو المسلمين إليه وتحثهم عليه ، ونعت على القاعدين عن الجهاد والمتخلفين ، وأوعدتهم بالعقاب الشديد في الدنيا والآخرة . فمن آيات الكتاب الحكيم قول الله تعالى : « أذن للذين يقاتلون ، بأنهم ظلموا . وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله . ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً . ولينصرن الله من ينصره » .

وقوله تعالى : « انفروا خفافاً وثقالاً ، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » .

وقوله : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون : ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » . وقوله : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم . وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » . وقوله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم ، وآخرين من دونهم لا

تعلمونهم » . « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة . واعلموا أن الله مع المتقين » .

وبعد هذه الآيات الكريمة نكتفي بحديث واحد للإيجاز — والأحاديث كثيرة يرجع إليها في كتب الصحاح . فقد قال صلى الله عليه وسلم : « مقام الرجل في الصف في سبيل الله خير من عبادة ستين سنة » .

فهل بعد كل ذلك يسأل سائل أو يسأل هذا الجاهل : هل كان الجهاد جزءاً من رسالة الرسول أم كان خارجاً عنها ؟

وهل للرسول رسالة غير القرآن ؟؟ وهذه نصوصه واضحة وصريحة لا يمارى في وضوحها وصراحتها إلا كل مفتر أثيم .

فالجهاد فرض الإسلام العظيم ، لأنه يدافع به عن الحياة والعقيدة والحرية والكرامة والحقوق والأوطان . وقد شرع في الإسلام ، أو أذن للمؤمنين بالقتال ، بعد أن اعتدى عليهم الكفار فأخرجوهم من مكة ، وانتهبوا أموالهم وحاربوا عقيدتهم ، وكانوا يتحفزون للقضاء على الدين في مهده . ثم صار المسلمون محاطين بالأعداء من كفار مكة وبعض قبائل العرب ، ومن امبراطوريتي الفرس والروم ، وكلهم كانوا يتحرشون بالمسلمين ، ويتأهبون لمحاربتهم والهجوم عليهم . فكان لا بد أن يشرع الله الجهاد لحفظ دينه ، وإيجاد مجتمع الفضيلة ، وتعمير الأرض والعمل على تقدمها بالعلم ، وتوحيد بني الإنسان ليكونوا أمة واحدة ، يعبدون رباً واحداً ، ويحيون في الأرض إخوة . وهؤلاء هم المسلمون الذين يعملون

بمبادىء الإسلام ، ويجاهدون من أجل تحقيق أهدافه — حيث يريد الله صلاح الدنيا وعمرانها وتقدمها ، لتحقيق حكمته الإلهية السامية . فما دام هناك عدوان ، وما دام هناك طغيان أو فجور ، فلا بد من الجهاد — وهو جهاد مقدس من أجل تحقيق ما تريده الحكمة الإلهية . فهذه هي غايات الجهاد الشريف في الإسلام ، وهذه هي غاية جهاد الرسول ومعناه . وليست الغاية من أجل تثبيت الملك وتوسيع السلطان — كما يدعي هذا المغرض الخبيث ، عدو الإسلام وعدو الله ورسوله والمؤمنين.

الإسلام إذن هو دين ودنيا ، ودين ودولة ، ومجتمع وجيش ، وقانون وأخلاق . وقد ظهرت « دولة الإسلام » عقب الهجرة ، حين وجد الإسلام له وطنا ، وحقق استقلالاً وسيادة ، وأمكن أن يكون قوة . وبايع المؤمنون النبي الكريم على الإيمان والطاعة ، فصار هو رئيس هذا المجتمع أو هذا النظام ، أو هذه الدولة الإسلامية — التي ينطبق عليها وصف « الدولة » بأي تعريف نجده في قاموس العلوم السياسية .

ويحسن أن نقتبس هنا بعض ما كتبنا في هذا الشأن في كتابنا « النظريات السياسية الإسلامية » . فقد قلنا : « لم يعد هناك شك في أن النظام الذي أقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون معه بالمدينة — إذا نظر إليه من وجهة مظهره العملي وقيس بمقاييس السياسة في العصر الحديث — يمكن أن يوصف بأنه « سياسي » بكل ما تؤديه هاته الكلمة من معنى . وهذا لا يمنع أنه يوصف في نفس الوقت بأنه « ديني » إذا

كانت وجهة الاعتبار هي النظر إلى أهدافه ودوافعه والأساس المعنوي الذي يرتكز عليه . فالنظام يمكن أن يوصف إذن بالوصفين ، وذلك لأن حقيقة الإسلام شاملة ، تجمع بين شؤون الناحيتين المادية والروحية ، وتتناول أعمال الإنسان في حياته الدنيوية والأخروية .

« ومن الحقائق التي لا يستطيع أحد أن ينكرها أنه على أثر ظهور الدعوة الإسلامية تكون مجتمع جديد له ذاتية مستقلة تميزه عن غيره ، يعترف بقانون واحد وتسير حياته وفقاً لنظام واحد ، ويهدف إلى غايات مشتركة . ومثل هذا المجتمع الذي تتوفر فيه تلك العناصر هو الذي يوصف بأنه « سياسي »، أو هو الذي يقال عنه إنه « دولة » . فإنه لا يوجد أي تعريف لها غير أن تجتمع هذه الصفات كلها حتى ذكرت في مجتمع ما».

وهذه الدولة كانت ظاهرة رائعة فريدة ، وفتحاً في تاريخ الإنسانية . وكانت أساس « الدولة » الإسلامية الكبرى أو العالمية ، التي بسطت لواءها على الشرق والغرب ، وأوجدت الحضارة العظيمة ، التي شع منها النور في آفاق الأرض ، فهدى الناس من ظلمات الجهالة والعبودية والذلة إلى ضياء العلم والحرية والعدالة ، والسمو الروحي والمادي .

هذه هي « الدولة الإسلامية » التي تأسست بالمدينة . ولا تزال إلى اليوم بعد نحو ألف وأربعمائة سنة — لا تزال فروعها أو أحفادها موجودة ، وهي الدول الإسلامية الموجودة اليوم على ظهر الكرة الأرضية في القرن العشرين . وستبقى هذه

الدول ــ بإذن الله ــ وتقوى ، وتتضافر أو تتحد ــ ما بقيت متمسكة بمباديء الإسلام ، مؤمنة بربها ، مطيعة لأوامره ، قائمة بواجباتها ومحققة معاني العدل والفضائل ، وقائمة بفرض الجهاد العظيم الذي يحفظ حياتها وكيانها وثرواتها وأوطانها ، ما دام يحيط بها الأعداء ويبغون بها شرا. ولها في سيرة رسول الله مؤسس دولة الإسلام الأسوة الحسنة والمثل الأسمى : سيرة النبي المؤمن المجاهد الذي جاهد قوى الطغيان والعدوان ــ لينفذ شريعة الله ، وليجعل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى ــ فأيده الله بنصره . وظل مجاهداً يقود الجيوش بنفسه ، ويقوي دولة الإسلام حتى آخر لحظة في حياته حين اختاره الله إلى جواره الكريم . ثم واصل المسلمون رسالته ، وجاهدوا بإيمان وعزم ، حتى قهروا دول الكفر والطغيان ، ونصرهم الله نصراً عزيزاً ، فعاشوا كراماً . وبقيت أمة الإسلام طوال العصور تجاهد المعتدين الصليبيين والتتار ، وانتصرت عليهم . واليوم تجاهد الصهيونيين والمستعمرين من أوربيين وأمريكيين ومن لف لفهم في عداوة للإسلام . فإذا أرادت النصر والبقاء والعزة . فهذا هو مثل الرسول العظيم أمامها ، وهذا هو طريق الإسلام وطريق الجهاد . وحينئذ يصيرون جديرين بأن ينطبق عليهم قول الله تعالى : «ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون» .

أخيراً ، قد انتهينا من تلك المزاعم أو الدعاوي الباطلة التي ساقها ذاك المستشرق المغرض أو تابعه الضال ــ أبطلناها بالأدلة

العلمية المستمدة من أقوال العلماء وحقائق التاريخ . وبذلك قد ثبتت أو اتضحت الحقيقة ، وهي تلك التي يؤمن بها المسلمون ويعرفونها ، وما كنا بحاجة إلى بذل الجهد لإقامة البراهين عليها ، لولا ادعاء المبطلين ودعاية الجاهلين . فالآن قد بددنا الأوهام وتجلت حقيقة الإسلام . فهو نظام حضاري شامل يجمع الدين والدنيا ، وهو شرع ونظام . وهذه هي « الدولة الإسلامية » التي أسسها الرسول عليه الصلاة والسلام ، واستمرت بعده ، فصارت تسمى الإمامة أو الخلافة الإسلامية.

وبقي أن نبين كيف استمرت الدولة ، ونتابع تاريخها ، منذ أشرف عليها الخليفة الأول لرسول الله وهو أبو بكر الصديق » — رضي الله عنه — وذلك لنرد أيضاً الدعاوي والمزاعم التي بثها ذاك المستشرق — عدو الإسلام والمؤمنين — بالنسبة لتاريخ الخلفاء وطبيعة حكمهم ، وعلاقتهم بالعلم والبحث في السياسة .

فهذه هي المهمة التي سيضطلع بها الفصل التالي .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١٤

الخلافة في العهد الأول

سطع الحق وانمحق الباطل .

فقد أوضحنا في الفصل السابق أن الإسلام نظام حضاري كامل يشمل الدين والدنيا ، لأنه يجمع الناحيتين الروحية والمادية ، وأن النبي محمداً ـ عليه الصلاة والسلام ـ أقام دينا ودولة في وقت واحد ، فالإسلام نظام ديني وسياسي أيضاً . كما اثبتنا في الفصل الذي قبله أن علماء المسلمين أجمعوا على وجوب الخلافة : التي هي رئاسة أو قيادة لتلك الدولة الإسلامية نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فبينا أنها ثبتت شرعاً بالإجماع ومن الكتاب الكريم والسنة النبوية والاجتهاد . وظهر أن واضع الكتاب المذكور لم يفهم معنى الإجماع ، فظنه الإجماع على اختيار شخص ، بينما المقصود هو الإجماع على مبدأ : على قيام نظام .

وبقيت الآن بعض شبه أو مزاعم يلزم أن نرد عليها في هذا الفصل ، وهي مزاعم واهية لا تلبث حين نصوب إليها الدليل أن تتبدد من تلقاء نفسها ، بدون عناء .

فالشبهة أو الباطل الأول أنه يقول (ص٩٠) : « زعامة النبي عليه السلام كانت ـ كما قلنا ـ زعامة دينية جاءت عن طريق الرسالة لا غير . وقد انتهت الرسالة بموته صلى الله عليه وسلم فانتهت الزعامة أيضاً . وما كان لأحد أن يخلفه في زعامته ، كما أنه لم يكن لأحد أن يخلفه في رسالته » فهذه الجملة مليئة بالتمويهات .

فقد بينا أولا بطلان قوله «دينية» ، بمعنى أنها ضد الدنيا وضد السياسة . فالنبي كان رئيساً وزعيماً لمجتمع أو دولة دينية سياسية ، كما أثبت ذلك كل الباحثين من مسلمين وأوربيين ، مما أوردنا شواهده في الفصل السابق . وماذا يقصد بقوله : « انتهت الرسالة » ؟ إن كان يقصد انتهى الوحي : أي انتهى إبلاغ الدعوة ـ فهذا بديهي وكل الناس متفقون على ذلك ، وكل المسلمين يعتقدون ويعرفون أن محمداً خاتم الأنبياء والرسل ، وطبيعي أن الوحي انقطع بموته عليه السلام . فما فائدة تقرير أمر بديهي ؟ أو ما فائدة التنبيه إليه ؟ وأما إن كان يريد : انتهى موضوع الرسالة ، انتهى الإسلام بموته عليه السلام .. فمعنى ذلك أن الإسلام كان في حياة الرسول فقط ، وأن الإسلام كان يجب أن ينتهي عند ذلك ولا يبقى ولا يستمر . وهذا ما لا يقوله ولا يتصوره إلا كافر لدود عدو للإسلام ولرسوله والمؤمنين . فإن كان كاتب الكتاب هو المستشرق اليهودي أو غيره ـ الذي أشرنا إليه من قبل ـ فهذا لا يستغرب منه ولا من مثله ، وهذا ما يقوله ويتمناه عدو الله

والدين . وأما إن كان الكاتب هو الشيخ فما نظنه يقصد هذا والعياذ بالله ، بل الشيخ لو فهم هذا — وهو مقر بالإسلام — لاستعاذ من هذا القول .

إذن ، فلا يوجد مسلم يقول بذلك . وكل المسلمين يعتقدون ويعرفون أن الإسلام رسالة خالدة ، وأنها بلاغ لجميع العالمين وباقية أبد الدهر — أو كما يعبر الإمام ابن حزم : « فبلاغ الرسول قائم إلى يوم القيامة » . والأمة بجميع أجيالها مخاطبة برسالة الرسول ، ويخاطب الله تعالى أمة الإسلام بآياته في القرآن الكريم . فرسالة الإسلام كانت إذن لا بد أن تبقى وتستمر بعد وفاة الرسول عليه السلام . وقد قال الله تعالى في القرآن :

« وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم . ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً . وسيجزي الله الشاكرين » .

فالله تعالى لا يريد للأمة أن ترتد بعد وفاة الرسول ويحذرها من ذلك ، بل يريد أن تبقى متمسكة بمبادىء الإسلام حافظة لدين الله ، ومواصلة رسالة الرسول . فتكون بذلك شاكرة لربها فيجزيها الله على هذا الشكر ، أما المرتدون فلهم عقاب الله وعليهم غضبه لكفرهم . والكفر هو ضد الشكر . ويوضح معنى الآية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد تركت فيكم بعدي أمرين لن تضلوا أبداً ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه » .

وهذا هو الذي عناه « أبو بكر » — رضي الله عنه — إذ قال في أول خطاب له :— « أيها الناس : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات . ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت » .

فالإسلام باق وخالد ، لأنه دين الله ورسالته إلى خلقه ، والله حي دائم . فكان لا بد إذن أن يستمر النظام ، وتنفذ الشريعة ، وتبقى الوحدة والجيش والجهاد ، لحماية الإسلام والدفاع عن وطنه ضد الأعداء : أي أن تستمر الدولة ، وهذا كله لا يتم بدون رئاسة وقيادة وتوجيه وزعامة : أي يملأ مكان القيادة والزعامة ، الذي خلا بوفاة الرسول . أو فلنقتبس هنا بعض عباراتنا في كتابنا : « النظريات السياسية الإسلامية » ، التي قلناها في هذا الصدد : —

قلنا : — « فإن كان » — أي واضع الكتاب المذكور ، إن كان هو الشيخ المشار إليه « لا يريد هذا — لأنه يقر بأنه مسلم — فهذا القانون الذي جاء به الرسول صلوات الله عليه أليس في حاجة إلى من ينفذه ويصونه ، ويكفل أن تحترمه الجماهير وتطيعه ؟ وهذا التنظيم ألا يحتاج إلى من يشرف عليه ويحتفظ به ؟ وهذه المبادىء الإصلاحية أليست تتطلب من يسعى إلى تحقيقها ويضمن تثبيتها وبقاءها ونشرها ؟ وهذ االإسلام نفسه أليس من الواجب أن يوجد من يحميه ويدافع عن أوطانه ويرد عنها الأعداء ؟ أم كان الذي يرضيه أن ينقلب المسلمون عقب وفاة نبيهم أفراداً متقطعين ، يعيش كل منهم في أي

أرض ويخضع لأي سلطان ؟ وهل كان يمكن أن يبقى الإسلام بعد ذلك ؟

« إن هذه الأخطار هي التي أراد المسلمون أن يتقوها ، وهي التي دفعتهم إلى أن يجتمعوا وينتخبوا أبا بكر رضي الله عنه خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، للمحافظة على دينه ، وخلافته في رعاية الأمة بعده ، لتبقى حياة الإسلام ويستمر قوياً عزيزاً آمناً ، ويتمكن من أداء رسالته التي جاء يدعو العالم إليها » .

وانظر إلى ما ذكره الأستاذ « محمد الخضري » ، حين شرع يتكلم عن موضوع الخلافة ــ قال ــ في كتابه « تاريخ الأمم الإسلامية » :

« قد كان للرسول صلى الله عليه وسلم وظيفتان يؤديهما لأمته : (الأولى) التبليغ عن الله بحكم الرسالة التي اختير ليقوم بأدائها . و(الثانية) كونه إماماً للمسلمين تجتمع إليه كلمتهم ، يوجههم إلى الخير ويبعدهم عن الشر ، وإليه القضاء في مشكلاتهم بحسب ما يوحى إليه من الشريعة ، ثم هو يقوم بتنفيذ تلك الأحكام . والوظيفة الاولى انتهت بموته عليه السلام بعد تشريع ما أراد الله تشريعه . والوظيفة الثانية هي التي اختصصنا بها محاضرتنا هذه (أي الخلافة) . فلم ير المسلمون بدا من إقامة من يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة المسلمين » .

نقول : ولهذا بادر المؤمنون إلى الاجتماع ، واختاروا

« أبا بكر » خليفة للرسول ــ وذلك مثلما اجتمعوا من قبل ، وبايعوا الرسول نفسه عليه السلام في « بيعة العقبة » وقبلها وبعدها : أي اختاروا الرسول إماماً لهم ورئيساً وزعيماً ، إذ بايعوه على الطاعة له والتضامن معه لتنفيذ أحكام الدين ، والدفاع عن الإسلام ومجتمعه ووطنه . فإن من التضليل ما زعمه أو موه به ذاك المبطل حين قال : إن زعامة الرسول جاءت عن طريق الوحي ــ كلا ، وإنما جاءت عن طريق اختيار المؤمنين ومبايعتهم له ــ كما رأينا .

وقد قال الإمام « ابن تيمية » : « وأبو بكر بايعه المهاجرون والأنصار ، الذين هم بطانة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذين بهم صار للإسلام قوة وعزة . فجمهور الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم هم الذين بايعوا أبا بكر » .

وضح الحق إذن وظهر وجوب خلافة الرسول ، وبقاء وخلود رسالة الإسلام طوال الدهر ، وبطلت إذن الشبهة أو الزعم الكاذب الذي أورده واضع هذا الكتاب .

والزعم أو الباطل الثاني أنه قال إن خلافة أبي بكر قامت بالسيف !!

فهذا جهل واضح أو فاضح بالتاريخ . فإن خلافة أبي بكر معروفة كيف قامت . وقد أجمعت كل المصادر التاريخية على وصف قيامها . فوصفت كل هذه المصادر أن المؤمنين اجتمعوا في « سقيفة بني ساعده » فتداولوا الرأي وتشاوروا بحرية وصراحة ، حتى إن أحد المؤرخين الغربيين شبه هذا

الإجتماع بأنه كان « مثل مؤتمر حديث تدور فيه المناقشات وفق الأساليب الدستورية » — حتى انتهوا إلى اختيار أي انتخاب أبي بكر ، وما كان هناك سيف ولا قوة غير سيف الحجة وقوة الدين ، وبايعه المسلمون جميعاً في الغد المبايعة العامة في المسجد ، فتم اختياره بالإجماع . فإن كانت القوة ، فالأنصار أهل المدينة كانوا أقوى من المهاجرين ، وبنو هاشم أو بنو أمية كانوا أقوى وأكثر عدداً من فرع « تيم » البعيد الضعيف الذي كان ينتمي إليه « أبو بكر » . لم تكن المسألة إلا قوة الإيمان أو الوازع الديني — كما يسميه ابن خلدون . فأين كان السيف ؟ وأين كانت الحرب ؟ إن هذا لم يوجد إلا في مخيلة واضع هذا الكتاب الجاهل أو المضلل ، فهي مخيلة مريضة كاذبة ، تختلق الأباطيل لتحاول أن تحجب بها نور الحقائق ، لكن نور الحقائق ساطع سافر وهاج .

والآن نأتي بأقوال مفكر أو مؤرخ حديث — هو الدكتور « محمد حسين هيكل » ، لأنه كان هو الذي قاد الحملة الصحفية في جريدة « السياسة » للدفاع عن الشيخ علي عبد الرازق صديقه السابق ، يوم صدور كتابه ، وكان في ذلك الوقت لم يطلع أو لم يدرس ما ورد في ذاك الكتاب ، وإنما دافع عنه — كما عرفنا — لأغراض سياسية وشخصية — نأتي بهذه الأقوال وهي ترد على مزاعم الشيخ بل تدحضها — كما وعدنا بهذا من قبل .

يقول الدكتور هيكل وهو يتكلم على بيعة أبي بكر (ص٧٨) :

« مع قيام الخلاف بين الرواة في أمر البيعة ، واشتراك بني هاشم وسائر المهاجرين فيها أو تخلف جماعة منهم عنها — فالاتفاق تام على أن أبا بكر ولى الأمر بعد الرسول غير منازع منذ اليوم الأول . ولم يذكر أحد من القائلين بالتخلف عن بيعته أن واحداً من بني هاشم أو من غيرهم حاول أن يثير ثائرة مسلحة ، أو هم بمناهضة الخليفة الأول . أفكان ذلك لمكانة أبي بكر من رسول الله ، حتى قال : « لو كنت متخذاً من العباد خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً » ؟ أم كان لصحبته رسول الله في الهجرة ، ولما تحلى به من فضائل ، وما كان له في نصر الرسول من مواقف ؟ أم كان لأن رسول الله أنابه عنه في الصلاة في أثناء مرضه الأخير ؟ أيا كان السبب الذي دعا المسلمين لبيعة أبي بكر بالخلافة يوم وفاة النبي فالثابت أنه لم يناهضه أحد ، ولم ينضم إلى من تخلف عن بيعته أحد » .

ويقول في موضع آخر (ص ٣٦٣) : « وإنما كانت حكومة أبي بكر حكومة شورى في منشئها ، وفي نزعتها : بويع الصديق بالرضا العام . وبويع لصفاته الذاتية ولمكانته من رسول الله ، لا لأسرته ولا لعصبية قبيلته . ولم يطلب أبو بكر البيعة لنفسه ، بل كان يرشح عمر بن الخطاب وأبا عبيدة ابن الجراح ، ليبايع المسلمون أيهما شاءوا .. ولقد تم ذلك كله في اجتماع عام هو اجتماع السقيفة ، ألقيت فيه الخطب وكانت فيه المداورات الانتخابية أبرع ما تكون . فلما أقبل الناس على البيعة لم يكن المهاجرون أسبق إليها من الأنصار » .

ثم يقول (ص ٣٦٤) : « هذه بيعة أنشأتها الشورى . فليس انتخاب رئيس الجمهورية في فرنسا بل في أمريكا بأكثر حرية منها . فلما تولى أبو بكر الحكم كانت أول خطبة له موطدة أسس الشورى ، مثبته قواعدها . ألم يقل للناس إثر بيعته العامة : « لقد وليت عليكم ولست بخيركم . فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني » ؟ أولم يقل لهم : « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم » ؟ ولا نحسب معنى أبلغ في معاني الشورى من هذا المعنى » .

وفي موضع آخر قال الدكتور هيكل أيضاً : « ولقد تولى أبو بكر قيادة المسلمين وسياسة أمورهم بعد رسول الله باختيار المسلمين ورضاهم » .

فالدكتور هيكل يقرر ويؤكد أن بيعة ابي بكر تمت بالرضا العام ، ونشأت من الشورى وبالحرية التامة : أي بالديمقراطية — كما يحدث في الجمهوريات الحديثة . فهو إذن يرد بل يدحض ما زعمه الشيخ علي ، أو المستشرق الخبيث المجهول ، من أن بيعة أبي بكر قامت بالقوة والسيف . . إن أحداً لم يقل بهذا أبداً على الإطلاق .

ويتحدث الدكتور « هيكل » عن بيعة السقيفة فيقول (ص ٦٣) : « أما الذين يقدرون الحوادث قدرها فيرون لهذا الاجتماع التاريخي (أي اجتماع السقيفة) من الأثر في حياة الإسلام ما كان لبيعة العقبة الكبرى ، وما كان لهجرة الرسول

من مكة إلى المدينة. ويرون فيما كان من أبي بكر وحسن تصرفه في الموقف عمل الرجل السياسي ، بل رجل الدولة البعيد مرمى النظر ».

وقد أجمع المؤرخون والعلماء على أن بيعة أبي بكر تمت بالإجماع . فمن قيل عنه في بعض الروايات إنه تخلف ، عاد فبايع . وصار المسلمون كلمة واحدة .

ويخالف الدكتور هيكل أيضاً واضع الكتاب المذكور — سواء أكان الشيخ او المستشرق — في إدعائه أن رئاسة الرسول كانت دينية فقط — وهو ما أثبتنا بطلانه بالأدلة الدامغة في الفصل السابق — فيقول (ص ٧٩ — ٨٠) :— « وعهد أبي بكر يكاد يكون فريداً من نوعه ، فهو الاتصال الطبيعي لعهد الرسول في السياسة الدينية ، وفي السياسة الزمنية » .

ويوضح ذلك في موضع آخر ، فيقول (ص ٣٥٤) : « ولم يرد أبو بكر بأنه خليفة رسول الله إلا أنه خلفه صلى الله عليه وسلم على قيادة المسلمين وسياسة أمورهم ، في حدود ما أمر الله به وما نهى عنه . أما ما اختص الله به رسوله فيما وراء ذلك فلم يدر بخاطر الصديق أنه خليفة فيه . وكيف يدور ذلك بخاطره ، ورسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين » . ووصف سياسة أبي بكر ، فقال (ص ٣٧١) : « لم يكن أبو بكر يصنع شيئاً كان رسول الله يدعه ، ولم يكن يدع شيئاً كان رسول الله يصنعه » .

ويقول في موضع آخر (ص ١٠٣) : « هذا الحديث يصور لنا سياسة أبي بكر أول ما تولى الخلافة. وهذه السياسة

تتلخص في قوله : « إني والله ما أدع أمراً رأيت رسول الله يصنعه إلا صنعته » . وقال في أول خطبة له : « وإنما أنا متبع ولست بمبتدع » . فخلافة أبي بكر وسياسته كانت إذن امتداداً لعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياسته .

فها نحن نرى هذا المفكر الحديث يعترف بالخلافة ، وبخلافة أبي بكر ويثني عليها . كذلك هو يخالف الشيخ وغيره — في زعمهم الفصل بين الدين والسياسة . فهو كما رأينا يقرر أن أبا بكر خلف الرسول أيضاً في سياسته « الزمنية » . وهو في كتابه الآخر « حياة محمد » يقول بوضوح وصراحة أكثر (ص ٢١٨) : —

« هنا » — يقصد بعد الهجرة — « يبدأ طور جديد من أطوار حياة محمد لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل . هنا يبدأ الطور السياسي ، الذي ابدى محمد فيه من المهارة والمقدرة والحنكة ما يجعل الإنسان يقف دهشاً ، ثم يطأطىء الرأس إجلالاً وإكباراً» .

فالدكتور هيكل يرى إذن أنه عقب هجرة الرسول إلى المدينة بدأ الطور السياسي في حياة الإسلام . وهذه حقيقة تاريخية وعلمية — كما أثبتنا ذلك فيما سبق .

ويقول أيضاً (ص ٢٢٠ — ٢٢١) : « وهذا الطور من حياة الرسول لم يسبقه إليه نبي ولا رسول . فقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس من طريق الجدل ومن طريق المعجزة ،

ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة وذوي السلطان أن ينشروا هذه الدعوة . فأما محمد فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه ، وأن يكون الرسول والسياسي والمجاهد والفاتح . كل ذلك في سبيل الله وفي سبيل كلمة الحق التي بعث بها . وهو قد كان في ذلك كله عظيماً ، وكان مثل الكمال الإنساني على ما يجب أن يكون » .

ويقول (ص ٥٠٣) : « إن تاريخ الإسلام خلا من النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية : أي بين الدين والدولة . فأتجاه ذلك مما ترك هذا النزاع في تفكير الغرب وفي اتجاه تاريخه » .

ويتحدث عن الحضارة الإسلامية ، فيقول (ص ٤٩٩) : « إن النبي محمداً عليه السلام أقام دين الحق ، ووضع أساس حضارة هي وحدها الكفيلة بسعادة العالم . والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس بوحي ربه يتزاوجان ، حتى لا انفصال بينهما » . ويعلن رأيه في تفضيله الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية ، ويبين السبب بأن الحضارة الأولى تقوم على أساس روحي ، ويؤسس النظام الاقتصادي فيها على المبادىء الخلقية السامية . أما الحضارة الثانية (الأوربية) فهي حضارة مادية تعبد المال ، وينفصل نظامها الاقتصادي عن المبادىء الأخلاقية . وهذا هو سبب شقائها وما يدهمها من أزمات أو حروب وكوارث . ويختم بحثه قائلاً : « فلا عجب إذن أن تكون الحضارة الإسلامية هي الحضارة الجديرة

بالإنسانية الكفيلة حقاً بإسعادها » .

فكل هذا الكلام من المفكر الحديث ــ الذي عاش دهراً في أوربا ودرس الحضارة الغربية ــ هو رد بل إفحام للمزاعم التي زعمها الشيخ أو المستشرق الذي وضع الكتاب المذكور أو المجهول . فالدكتور يؤكد أن الإسلام نجا من النزاع بين الدين والدولة ، وأن الإسلام جمع بين الناحيتين الدينية والزمنية ، وأن الرسول نفذ السياستين ، ثم خلفه أبو بكر الصديق في تنفيذهما معاً . كما أكد من قبل أن بيعة أبي بكر تمت بالرضا العام ، وكان أساسها الشورى والاختيار والحرية وانتخب لصفاته الذاتية ولمكانته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولجهاده في سبيل الإسلام .

كيف إذن يمكن لأي عقل أن يقبل ما زعمه هذا المستشرق المضل المأجور ، أو الشيخ الغافل الجاهل ــ من أن أبا بكر كان « ملكاً » ؟! وأنه كان « أول ملك في الإسلام » ؟

فنقول للجاهل أو المضل : إن كنتما تقصدان أن الملك هو الذي يقوم ملكه أو حكمه على أساس القوة والغلبة والقهر ــ فقد بطل ما زعمتما كلية ، لأن هذه هي وقائع التاريخ الثابتة وكل أقوال العلماء والمفكرين تنطق بأن بيعة أبي بكر تمت بالشورى والاختيار وبالرضا التام ، وبوسائل السلام . ثم إن الملك ــ غالباً ــ هو الذي يقصد الملك أو الحكم لمنافع ذاتية أو مادية ، لكن أبا بكر رضي الله عنه لم يكن له غرض من الحكم الذي ولاه المسلمون إياه إلا أن يتابع سياسة رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، وينفذ مبادىء الإسلام التي تقوم على أساس روحي ، ويحقق مصالح المسلمين العامة ، ولم تكن هناك أية رغبة شخصية له . بل إنه تولى الأمر وهو كاره ، على غير رغبته — كما عبر عن ذلك في بعض خطبه .

إن أبا بكر لم يكن ملكاً بالمعنى الذي يقصده هذا المغرض — ولكنه كان قديساً أو أكثر من ذلك ، بل كان أشبه بنبي ينقصه الوحي . لكن إذا كان هذا العدو للإسلام قد تجرأ فقرن النبي عليه الصلاة والسلام أيضاً بوصف الملك ، أفلا يكون أشد جرأة ليصف أبا بكر خليفته بالملك أيضاً ؟ إنه يستعمل ألفاظاً دون أن يفهم معناها ، أو يفهم ولكنه يستعملها للخبث والنيل من مقام هداة الاسلام . فقاتله الله . لو أردنا أن نصف أبا بكر بوصف حديث تقريبي ، لقلنا إنه كان رئيس دولة دستورية أو ديمقراطية لا ملكاً ، لأن هذا أقرب وصف ينطبق عليه . فالشيخ أو المستشرق لا يعرفان الفرق بين أنواع الحكم ، أو إذا عرف أحدهما فهو يجحد الحق وينطق بالباطل. على أنها كانت دولة سامية على أرقى نوع ، لأنها تحقق معاني الديمقراطية الصحيحة ، وتقوم على أساس الفضيلة .

ولنقرأ أول خطبة ألقاها أبو بكر الصديق عقب انتخابه :

قال : « أيها الناس : قد وليت عليكم ولست بخيركم . فإن أحسنت فأعينوني،وإن أسأت فقوموني . الصدق أمانة والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له ، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه . لا يدع قوم

الجهاد إلا ضربهم الله بالذل . ولا تشيع الفاحشة في قوم الا عمهم الله بالبلاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم » .

ففي هذه الخطبة الموجزة أعلن أبو بكر مباديء : هيمنة الأمة على الحاكم ، وتحديد سلطة الحاكم باتباع الدستور ، والمساواة أمام القانون ، والعدل ، ووجوب الدفاع بالنسبة للخارج ، وسيادة الفضيلة بالنسبة للمجتمع في الداخل . وهذه أسمى المبادىء السياسية والاجتماعية . فهل هذا الحاكم الدستوري ــ الذي يعطي الشعب حق رقابته وحتى الثورة عليه إذا خالف دستور الدولة ــ نسميه « ملكاً » ؟ هذا إذن جهل لا يمكن علاجه !

ويعرف التاريخ من سيرة « الصديق » أنه لبث ستة أشهر ــ بعد انتخابه للخلافة ــ يمارس تجارته ، ولا يأخذ من بيت المال شيئا ، حتى وجد أنه لا يمكن الجمع بين التجارة وإدارة شؤون الدولة ، فأشار عليه المسلمون أن يترك التجارة ليتفرغ لرعاية مصالح الأمة ، ففرضوا له ما يصلح عياله . ومع ذلك فإنه عندما حضرته الوفاة ــ قال : « ردوا ما عندنا من مال المسلمين ، فإني لا أصيب من هذا المال شيئاً . وإن أرضى بمكان كذا للمسلمين بما أصبت من أموالهم . » : أي لم يرض أن يكون أخذ من المال شيئاً ، واحتسب عمله كله من أجل الناس لله . فلما دفع ذلك المال إلى عمر بعد أن استخلف ، قال : « لقد أتعب أبو بكر من بعده » : أي وصل في سمو

النفس والتقوى حداً لا يستطيع أن يرقى إليه أحد . فهل هذه هي صفة الملوك ؟ أم صفة القديسين والحكام المثاليين ؟ ألا يستحيى الصفيق المعتدي الذي يقول ذلك ؟!

ولا يخجل هذا الصفيق أو العدو أن يقول أن أبا بكر والصحابة كانوا يعملون من أجل الدنيا لا من أجل الدين ، وأنهم أقاموا ملكاً دنيوياً لا دينياً ! فيالله ، هذا تزوير للحقائق وكذب صراح .

هذا أبو بكر والمؤمنون قد تبرعوا بأموالهم من أجل الدين ، وكانت كل أعمالهم في سبيل الله . وما كانوا يريدون إلا إعلاء كلمة الله ، وكانوا يضحون بأموالهم وأنفسهم من أجل نصر دين الله . وهذا واضح من سيرة المسلمين في عهد الرسول وعهد خلفائه الراشدين ، بحيث لا يحتاج إلى تدليل ، ولكنا مع ذلك نضطر إلى مواجهة هذا المعتدي الجاحد بالأدلة . فالله تعالى قد وصف المؤمنين في ذلك العهد فقال تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله ، فيقتلون ويقتلون — وعدا عليه حقاً في التوراة والانجيل والقرآن . ومن أوفى بعهده من الله . فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم » . فهذه هي مبايعة المؤمنين لله والرسول على الجهاد في سبيل الله ، والتضحية بأنفسهم وأموالهم .

وقد أثنى الله عليهم — أي على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والانصار — فقال : «إن الذين آمنوا

وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض » . ثم قال سبحانه : « والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا : أولئك هم المؤمنون حقاً . لهم مغفرة ورزق كريم » فهل نسمع شهادة الله رب السموات والأرض ، أم نسمع زور هذا الكافر الملحد ! ! ووصفهم الله تعالى فقال :« رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه . فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا » .

فهؤلاء الصحابة — رضوان الله عليهم — وهم الذين جاهدوا مع رسول الله لتأسيس الإسلام . وهم فخر الأمة ومصابيح الهدى ، فهل نقبل طعن هذا الكافر المستشرق فيهم أو تلميذه الضال ؟ وكان أبو بكر رضي الله عنه على رأس المهاجرين وصاحب رسول الله و« ثاني اثنين إذ هما في الغار » ، وانتخبه الصحابة إمامهم إذ كان أفضلهم وأول الناس إسلاماً . واختاره النبي لإمامة المسلمين في الصلاة في أثناء مرضه الذي توفي فيه .

وهذا هو حكم المؤرخين . فيقول المؤرخ « ابن طباطبا » صاحب كتاب « الفخري » : « وأعلم أنها — أي دولة الخلفاء الراشدين — دولة لم تكن من طرز دول الدنيا ، وهي بالأمور النبوية والأحوال الأخروية أشبه . والحق في هذا أن زيها كان زي الأنبياء ، وهديها هدى الأولياء . فأما زيها فهو الخشونة في العيش والتقلل في المطعم والملبس . وكان طعامهم

من أدنى أطعمة فقرائهم » . وقال أيضاً : « وكان المسلمون هم الجند ، وكان قتالهم لأجل الدين لا لأجل الدنيا . وكان لا يزال فيهم دائماً من يبذل شطراً صالحاً من ماله في وجوه البر والقرب . وكانوا لا يريدون على إسلامهم ونصرهم لنبيهم جزاء إلا من عند الله تعالى » .

فإن كان يريد شهادة رجل غير مسلم ، فهذا هو الأستاذ « جرجي زيدان » يقول في كتابه « التمدن الإسلامي » : «ترى مما تقدم أن دولة الخلفاء الراشدين تأسست على التقوى، وشيدت بالعدل . وخلفاؤها في أبسط أحوال العيش ، وكانت الخلافة على عهدهم أشبه بالرتب الدينية منها بمصالح الدولة ». ويقول : « هذا هو عصر الإسلام الذهبي : عصر العدل والتقوى. كانت الحكومة جارية فيه على سنن العدل والاستقامة، والغيرة الحقيقية على الدين ، ونبذ الدنيا » .

فليخسأ إذن هذا العدو المزور الذي يتهم المسلمين بأنهم كانوا يعملون للدنيا ومن أجل الخوض في الملك والاستعمار مثل الحكومات الدنيوية . فلعنه الله ولعن رؤساءه المستعمرين . والله ما يستحق منا الرد ولا المناقشة فكل أقواله زور وبهتان مبين . ومع ذلك فلنذكر كلمة أخيرة .

ماذا بقي من أكاذيب أو أباطيل هذا العدو ؟

فأما الفتوحات الإسلامية العظيمة فكانت في سبيل الله ومن أجل الحق ، وليست مثل حروب رؤسائه المستعمرين الذين يعتدون على الناس للاستغلال والانتهاب. فالفتوحات الإسلامية

كانت أولاً للدفاع عن الإسلام الذي كان محاطاً بالأعداء ، وتستعد القوى الطاغية للهجوم عليه ثم كان لتحرير الرعايا المستعبدين ، الذين كان يحكمهم الأباطرة أو الملوك وحواشيهم بلا عدل ولا رحمه ولا خلق . فكانت حروبا تحريرية ضد الحكومات لا ضد الشعوب . ولم تكن الفتوحات باسم العرب أو العنصرية ، فلم تكن دولة عربية — كما ادعى — أو ملكاً للعرب ، بل كانت دولة إسلامية عامة . فالشعوب تؤمن على أرواحها وأموالها ، وتضمن لها حرية عباداتها ، وتترك لها أراضيها وتخفف ضرائبها ، فيعيشون في أمان واطمئنان . ومن دخل في الإسلام صار له ما للمسلمين وعليه ما عليهم ، ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، ثم يحقق الإسلام العدل والكرامة ، وينشر العلم ويقيم دعائم الحضارة .

(نظر في تفصيل ذلك في فصل « الإسلام والشعوب » من كتابنا : « الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية) .

وأما قتال المرتدين : فهؤلاء هم الذين نقضوا العهد وارتدوا عن الدين ، وخرجوا على الدولة — سواء منهم من ادعى النبوة أو من كفر ، أو من جحد فرض الدين وحق المحتاجين — وكلهم استعدوا لقتال المؤمنين والهجوم على المدينة . فهل كان المسلمون يتركونهم ليهجموا على المدينة ويقضوا على الإسلام في مهده ؟ إن ما فعله خليفة رسول الله أبو بكر الصديق رضي الله عنه من القضاء على هذه الردة والفتنة بحزم وعزم ، ناشيء عن صدق الإيمان واليقين بالحق — كان من أعظم

الأعمال في تاريخ الإسلام . فهو الذي حمى الدين والمسلمين ، وحفظ دولة الإسلام لتبقى عزيزة آمنة ، لتنشر دين الله في الأرض وتحرر المستعبدين وتوجد الحضارة . لماذا يدافع عنهم هذا الكافر ، ويقول إن المسلمين أو أبا بكر كانوا لا يحاربونهم من أجل الدين ولكن نزاعاً في ملوكية ملك — كما يهرف أو يهذي ؟! إنه كان يتمنى أن ينجح المرتدون والخارجون ، ويقضوا على الإسلام ونظامه ووحدته وحضارته . وما لنا نهتم بكلام الأعداء الألداء والمستشرق اليهودي أو المتعصب الذي كتب هذا الكلام ؟

ونختم هذا الفصل بأن نقتبس أيضاً بعض ما دونه الدكتور « محمد حسين هيكل » الذي أرخ لحياة أبي بكر ، فهو يقول — وهو يتكلم عن حروب الردة وموقف أبي بكر المجيد منها — يقول : « هنا يقف الإنسان خاشعاً يتملكه الإعجاب بأبي بكر وبإيمانه ، وثباته وحزمه . فذلك موقف يذكرنا بمواقف الرسول عليه السلام . وإن لهذه الغزوة الأولى من غزوات أبي بكر لجلالاً ما أشبهه بجلال غزوة بدر . وقف المسلمون يوم بدر — ومحمد على رأسهم وعددهم لا يزيد على ثلاثمائة — يقاتلون المشركين من أهل مكة ، وعددهم يزيد على ألف . وهنا وقف أهل المدينة — وأبو بكر على رأسهم ، وهم قلة ، أمام هذه الجموع الغفيرة من عبس وذبيان وغطفان وغيرهم من القبائل . ويومئذ تحصن محمد بإيمانه وإيمان أصحابه ، وينصر الله إياهم على المشركين ، وهنا تحصن أبو بكر بإيمانه وإيمان

أصحابه فانتصر كما انتصر الرسول ، ثم كان له البالغ في حياة المسلمين » . ثم يقول : « وهذا الإيمان الذي لا يغلبه الموت ولا يغلبه زخرف هذه الحياة الدنيا — هو الذي حفظ الإسلام في صفائه وكماله ، في ذلك الوقت الدقيق الذي كان يتخطاه » .

ويقول : « وابو بكر هو الخليفة الأول الذي أقر الإسلام ، حين حاول المرتدون من العرب أن يقوضوا ركنه أو يثلموا منه » .

ويختم قائلاً : « لا شك في أن الصديق قد نفذ في حروب الردة ما جاء في كتاب الله من قوله تعالى في سورة براءة : « فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين . ونفصل الآيات لقوم يعلمون . وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم ، فقاتلوا أئمة الكفر ، إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون » .

لقد سجل هذا المؤرخ الحق ، ودمغ صديقه السابق الذي نسب كتاب اليهودي لنفسه فجنى على نفسه — دمغه بأنه على الباطل ، وضال أو ناقل للضلال — هذا الذي أخذ يتطاول على مقام أبي بكر ، ويشكك في أعمال أبي بكر أول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضل المسلمين . فلعن الله الكافر المضل وتابعه . ورحم أبا بكر — رحمة واسعة — جزاء ما عمل للإسلام والدين ، وفي سبيل الله والمؤمنين . وختام المسك أن ننقل ما رثى به علي بن أبي طالب أبا بكر حين بلغه

نبأ وفاته، فقد أقبل علي مسرعاً باكياً حتى وقف بالباب فقال:

رحمك الله يا أبا بكر . كنت والله أول القوم إسلاماً ، وأخلصهم إيماناً ، وأشدهم يقيناً ، وأحفظهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحدبهم على الإسلام ، وأحماهم عن أهله ، وأنسبهم برسول الله خلقاً وفضلاً وهدياً وسمتاً . فجزاك الله عن الإسلام وعن رسول الله وعن المسلمين خيراً» .

فهذا هو أبو بكر الصديق ــ الخليفة الأول لرسول الله ــ الذي بدأ به نظام الخلافة الإسلامية . وهذا هو عهده العظيم ، وهذه هي سيرته الجليلة العطرة .

ونتابع سيرة الخلافة الإسلامية أيضاً في عهودها التالية ، لنفند المفتريات التي قيلت حولها . فإلى الفصل القادم .

١٥

الخلافة في التاريخ

هذه إذن هي الخلافة الإسلامية التي هاجمها المستشرق المأجور ، فهي حكومة شورية ديمقراطية يختار حاكمها بانتخاب الأمة له ، ويعلن هو بعد اختياره أنه مسؤول أمام الأمة ، ومقيد بأحكام دستور الدولة وهو الإسلام ، وأن الأمة لها حق تقويمه وعصيانه وعزله ، إذا حاد عن طريق الحق .

فأي حكم دستوري أرقى من هذا ؟ ثم هو يزيد على الديمقراطية الحديثة بأن أساسه روحي وملتزم بقواعد الأخلاق والفضيلة ، وأن غاياته هي تنفيذ شريعة الله : أي شريعة العدل والمبادىء الإنسانية السامية . وهذه الخلافة أو الحكومة الإسلامية هي امتداد واستمرار للدولة الإسلامية التي أقامها الرسول عليه السلام والمؤمنون . هذه الدولة أو الحكومة إذن هي مثل أعلى ، قل أن تجد له نظيراً في تواريخ الأمم . وبالنسبة للعصر الذي وجدت فيه كانت أشبه بمعجزة أو ثورة إنسانية إصلاحية . وكانت هذه هي الحقيقة في عصر الرسول عليه السلام ، ثم في عصر الصديق أبي بكر والفاروق عمر بن الخطاب وسائر

دين .

لخلافة الصحيحة السامية . وهؤلاء هم الخلفاء
مثلا عليا في الأخلاق وفي العدل والزهد . فهل
نوا ملوكاً بالمعنى الذي يقصده هذا الجاحد الأفاك .
ب هذا العدو لم يستثن حتى الخلفاء الراشدين وصحابة الرسول
عليه الصلاة والسلام . فهو يقول :

« الأصل في الخلافة عند المسلمين أن تكون راجعة إلى اختيار أهل الحل والعقد ... غير أننا إذا رجعنا إلى الواقع ونفس الأمر وجدنا أن الخلافة في الإسلام لم ترتكز الا على أساس القوة الرهيبة ، وأن تلك القوة كانت إلا في النادر قوة مسلحة » الخ .

ثم يخفف من وقع كلامه بالنسبة للخلفاء الأول ــ وكأنما يعترف ببعض الحق كارهاً ، فيقول : « قد يسهل التردد في أن الثلاثة الأول من الخلفاء الراشدين ، مثلاً ــ شادوا مقامهم على أساس القوة المادية وبنوه على قواعد الغلبة والقهر » . فهذا تعبير لا يقبل ، فالمسألة ليست أنه يسهل التردد ، بل يجب الجزم بأن خلافتهم لم تقم أبداً على أساس القوة المادية والغلبة والقهر ، كما يزعم . هذه حقيقة تاريخية ظاهرة ومقطوع بها : أن خلافة أبي بكر ــ كما رأينا ــ قامت باختيار الصحابة له بالإجماع . وأن خلافة عمر قامت بعهد أبي بكر الذي كان إمام المسلمين وموضع ثقتهم ، بعد موافقة جميع المسلمين ومبايعتهم جميعاً للمعهود إليه ، فتمت خلافته

أيضاً بالإجماع . وكذلك خلافة عثمان بعد مداولة الشورى وافق عليها المسلمون بالإجماع . فما معنى : « يسهل التردد أو لا يسهل ؟ .. وهذه العبارات الماكرة اللئيمة ؟!

- وبالنسبة للإمام علي يقول : « ولكن أيسهل الشك في أن علياً ومعاوية .. لم يتبوآ عرش الخلافة إلا تحت ظلال السيف وعلى أسنة الرمح ؟ فهذا الكلام مغالطة وغير صحيح . لأن علياً رضي الله عنه لم يشهر سيفه على الناس ليبايعوه ، ولم يكن معه جيش ، وإنما أقدم من بايعه من المسلمين ليبايعه بالرضا والاختيار . ومن امتنعوا عن بيعته في المدينة فقد تركوا في سلام ، وهم معروفون بأسمائهم . وكذلك الشأن مع معاوية ، كان والياً على الشام محبوباً لمدة عشرين عاماً ، فبايعه الناس هنا بيعة صحيحة بالرضا والاختيار . أما الخلاف الذي وقع بين علي ومعاوية بعد ذلك فلأن كلاً منهما كان يرى أنه أحق بالأمر ، ويريد توحيد الدولة . وهذه مسألة أخرى . والحروب الأهلية والخلافات تقع في كثير من الدول ، وهذه حوادث عادية تحصل في تواريخ الشعوب .

فالحقيقة هي أن خلافة الخلفاء الراشدين تمت كلها بالرضا والاختيار . ومبايعة الثلاثة الأول كانت بالإجماع . أما خلافة علي فكانت من فريق من المسلمين ، ولكن أيضاً برضاهم واختيارهم . والأمور طوال ذلك العهد كانت تتم بالشورى . وكانوا ملتزمين كتاب الله وسنة رسوله ، وقامت الأمة

بالأعمال العظيمة التي نتجت عنها الفتوحات الإسلامية المجيدة الباهرة .

وننتقل إلى فرية أخرى : فهو يقول : « ذلك أن مقام الخلافة الإسلامية كان منذ الخليفة الأول .. إلى يومنا هذا عرضة للخارجين عليه المنكرين له . ولا يكاد التاريخ الإسلامي يعرف خليفة إلا عليه خارج ، ولا جيلاً من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعاً من مصارع الخلفاء » .

فهذه فرية كبيرة ، خطأ ظاهر ولا توافق حقائق التاريخ . فقد قلنا وأثبتنا أن خلافة الخلفاء الثلاثة الأول تمت كلها بالإجماع . فلم يكن هناك إذن خارج ولا منكر للخلافة . فإذا أراد أن يشير إلى المرتدين ، فهؤلاء لم يكونوا منكرين للخلافة أو منازعين فيها ، ولكنهم كانوا خارجين على الإسلام نفسه ومرتدين أو بغاة . وهذا كان طبيعياً في أول نشأة الإسلام ، إذ لم يكن الدين قد تمكن من قلوب بعض الأعراب ـ كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم . ثم انتهت هذه الفتنة وقضي عليها وعاد كثير من المرتدين ، فصاروا من أكبر المجاهدين من أجل الإسلام العاملين في ظل الخلافة . ولم نسمع أن أحداً خرج على الخليفة عمر بن الخطاب . وإذا كان حدث خروج بعض المسلمين في آخر خلافة عثمان ، أو حدث الخلاف بعدئذ بين علي ومعاوية ، أو إذا حدث خلاف أو خروج بعد ذلك في أي عهود تالية ـ فإنما كان ذلك دليلاً على الحرية التي أعطاها الاسلام لأهله ، وهي حرية الرأي

والاجتهاد . والخلافات تكثر في الديمقراطيات ، والمعارضة تدل على الحرية وحيوية الأمة ، فهي حركات من أجل الإصلاح أو الدفاع عن الحق .

على أن الخلافة ظلت أحوالها منتظمة في الجملة ، وهادئة سليمة ، طوال عهد بني أمية — إلا في فترات قليلة — وتلك مدة بلغت نحو قرن . ثم ظلت الخلافة منتظمة أيضاً طوال عهود خلفاء الدولة العباسية الذين تلوهم ، نحو قرن آخر . فإذا قورن هذا بما كان يحدث وما زال يحدث في تواريخ كثير من الأمم والدول — فإننا نجد أن تاريخ المسلمين كان أكثر سلاماً وانتظاماً . إن تاريخ بريطانيا مثلاً — على أنه محدود — كان مليئاً بالخلافات وحركات العصيان والثورات ، ودامت حرب أهلية دامية فيه نحو مائة عام . فهذا كله كان طبيعياً قبل وجود النظم البرلمانية والهيئات السياسية . وإنها مبالغة بل أكذوبة كبرى أن يقول : إن جيلاً لم يمض في التاريخ الإسلامي إلا شاهد مصرعاً لأحد الخلفاء . فمنذ جيل معاوية إلى آخر الدولة الأموية — أي نحو قرن — لم يحدث مصرع لأحد من الخلفاء على يد خارج إلا مرة واحدة . وكذلك طوال القرن التالي من عهد الخلفاء العباسيين ، لم يشاهد أحد مصرعاً لأحد الخلفاء إلا مرة ، والباقون كان موتهم طبيعياً . وتوالى الخلفاء والملوك في الإسلام طوال العصور ، فكان أكثرهم يعيشون حياتهم ثم يذهبون في سلام . فهذه إذن أكذوبة أو فرية ضخمة ، ولماذا يشوه تاريخ الإسلام على هذا النحو ؟

ونعود إلى دعواه الأولى ، وهي زعمه أن الخلافة في الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة ، وأن تلك القوة كانت إلا في النادر قوة مادية مسلحة ، وأنه لم يكن هناك إلا الرماح والسيوف والجيش المدجج والبأس الشديد !! الخ . فهذا أيضاً تشويه وافتراء على التاريخ . لقد فرغنا من إثبات أن هذا كان غير صحيح بالمرة بالنسبة لعهد الخلفاء الراشدين ، وبينا أن خلافتهم ارتكزت على المبايعة الحرة من الأمة والرضا والاختيار فقط . ونبين الآن الحقيقة بالنسبة لما بعد ذلك ، من عهود التاريخ الإسلامي .

فنقول : إنه بعد محنة الخلاف الذي حدث في عهد الإمام « علي » اجتمعت كلمة الأمة على خلافة معاوية وبايعه الناس حتى آل علي وبنو هاشم ، فتوحدت الدولة . وكان معاوية صحابياً من كتاب الوحي ، وجاهد من أجل الإسلام في عهد الخلفاء الأول ، فكان معظم الأمة راضين عنه . واستأنف الفتوحات كما كانت في عهد الخلفاء الراشدين . وكانت طريقته في الحكم ديمقراطية شورية ، وحبب الناس فيه الكرم والحلم ، فكانت خلافته إذن مرتكزة على رضا الأمة لا على القوة الرهيبة أو المادية المسلحة . ثم في آخر عهده أشار عليه بعض الولاة ــ خوفاً من تكرر النزاع أو نشوب الحرب الأهلية على نحو ما حدث ــ أن يعهد إلى ابنه بالخلافة : أي لجأ إلى طريقة الوراثة ، التي كانت هي المتبعة والسائدة في كل الدول في العالم ، لأنها كانت أسلم الطرق في تسلسل الحكم بدون

خلاف . فهذه لم تكن متفقة مع المبدأ الأصلي في الإسلام . لكن الانتخاب العام أيضاً كانت له مخاطره ، كما برهنت التجارب على ذلك . ففي تلك العصور لم تكن الشعوب قد توصلت إلى نظم الانتخابات كما في العصر الحديث . فكان هناك دائماً خطر التنافس وحدوث الفتن ، فمنذ ذلك الوقت صـــارت الخلافة وراثية ، وهذا هو الذي جعل ابن خلدون يقول : إن الخلافة انقلبت إلى ملك . فيمكن القول إذن بأن « يزيد » كان أول ملك في الإسلام — من هذا الوجه .

لكن ابن خلدون كان مؤرخاً وعالماً ، فلم يبالغ ولم يخلط بين الأمور ، كما فعل هذا المستشرق الجائر المعتدي ، فلم يذم الخلافة كلية ، أو يقل إنها صارت شراً أو حكماً مطلقاً ، بل فرق بين ملك وجهته الحق وملك وجهته الباطل فصرح بأن الثاني هو المذموم ، أو الأول فلا يذم بل تحمد آثاره ، وقال في الوقت نفسه إن معاني الخلافة أو مقاصدها لم تذهب ، بل بقيت ، وإنما التغير حصل فقط في الوازع ، أي أن طريق الحكم فقط هو الذي تغير من الشورى العامة إلى الوراثة ، بحسب قانون العصبية . وحكم ابن خلدون — وهذا هو حكم التاريخ الصادق — بأن معظم خلفاء الدولتين الأموية والعباسية كانوا عدولاً ، وكانوا يعملون من أجل الحق جهدهم ، ويجرون على منهاج الدين ، أي لم يستحيلوا — كما وصفهم ذاك العدو المفتري « وحوشاً » أو شياطين ، أو غير ذلك من الأوصاف العدوانية غير المهذبة .

(وقد فصلنا رأي ابن خلدون هذا وآراءه الأخرى السياسية في كتاب « النظريات السياسية الاسلامية ») .

والواقع أن خلفاء أو ملوك الاسلام على العموم – وبعد عهد الخلفاء الراشدين – كانوا أفضل وأعدل وأرقى من أباطرة وملوك الدول الأخرى ، في أنحاء العالم . فالخلفاء : عبد الملك بن مروان ، أو الوليد ابنه – دع عنك المثل الكامل عمر بن عبد العزيز – والمنصور والمهدي والرشيد والمأمون – لا تجد لهم نظائر في تواريخ الأمم الأخرى قبل العصر الحديث ، في العدل والصلاح والعمل من أجل الرعية . وكان الناس يتمتعون في ظلهم – حتى غير المسلمين من اليهود والنصارى – بالعدالة والأمن والتسامح ، بما لا يمكن أن يلقوا مثله في ظل حكم دول أخرى . كانوا يتركون للشعوب حريتها ، وهم ملتزمون في الغالب بقوانين الإسلام . فالضرائب محدودة والأحكام عادلة ، ويترضون الرعية بالكرم والعطاء ، وتشجيع العلماء وتنفيذ أعمال الإصلاح . ولم تفقد الشورى ، فكانوا يشاورون العلماء وأهل الرأي . ولهذا فاضت البلاد بالخيرات ونما العمران وازدهرت الحضارة ، فلم تكن هناك قوة رهيبة ، أو مادية مسلحة بالحراب والسيوف – إلا ضد الأعداء ، أو الخارجين لهدم الدولة وإحداث الفتن . وهذا هو ما تفعله كل الحكومات – سواء في العصور القديمة أو الحديثة – فكل دولة تحافظ على أمنها ، ولا تسمح لمن يريد أن يهدمها ، أو يعتدي على وطنها ، بل تحاربه أو تقضي عليه . ولا توجد

دولة بدون قوة مادية مسلحة وجيش مدجج . والآن بدل الحراب والسيوف ، توجد اليوم في الأمم المتمدنة قنابل ومدافع وصواريخ !

فحملة هذا المستشرق العدو إذن على الخلافة الإسلامية والخلفاء حملة ظالمة وإنكار للتاريخ . إن سجل الخلافة الإسلامية في جملته هو سجل نفخر به بين الأمم . كان سجل حضارة إنسانية راقية ، في عصور كانت أوربا تعيش فيها في حالة قريبة من الهمجية ، وكل الشعوب كانوا عبيداً يحكمهم رجال الاقطاع أو رؤساء الكنيسة ، الذين كانوا أيضاً يحاربون العلم والتقدم . أما في العالم الإسلامي ، فعلى الرغم من اتساع حدوده وتعدد دوله ، ومع عدم الالتزام التام لبعض أحكام الإسلام — إلا أن الروح الإسلامية العامة كانت تسيطر عليه ، وهي روح تتضمن الرحمة والعدالة والأخوة الإنسانية ، والخوف من الله .

ولذلك عاشت الشعوب في أمان وكرامة . ولذا وجدت الحضارات التي كانت تشع وسط ظلام العصور الوسطى في أوربا : كانت هناك الحضارة الأندلسية تحت ظل دولة أموية ، والحضارات في بلاد المغرب في رعاية دول متعددة ، والحضارة في مصر والشام في عهود الدول الفاطمية والأيوبية وما بعدهما ، والحضارة العباسية في بغداد والمشرق ، وقبلها الحضارة الأموية في دمشق . وهي حضارات بهرت أوربا ولم يكن لها نظير في العالم . فهذه هي الخلافة الإسلامية وسجلها

المجيد : أموية كانت أو عباسية أو فاطمية . ووجد في الإسلام في ظل الخلافة ملوك أو سلاطين مثل السلطان نور الدين في الشام ، والسلطان صلاح الدين في مصر ، الذي كان أسمى من كل ملوك أوربا في عصره ، والذي أشاد المؤرخون الأوربيون بإنسانيته وفضائله ، ووزراء مثل الصاحب ابن عباد ونظام الملك : كانوا وزراء علم وآداب وحضارة . وكثير غيرهم . إن الوحوش أو الشياطين كانوا في أوربا .. هل نذكر المجازر والأعمال الوحشية التي كان يقترفها ملوك ونبلاء العصور الوسطى ؟ وحتى في العصر الحديث ؟! هل نذكر كيف كانوا يحرقون المخالفين في الدين ، أو فظائع محاكم التفتيش ؟ هل نذكر أنه حتى في أول العصر الحديث كان « هنري الثامن » ملك انجلترا يرسل زوجاته الى المقصلة ، واحدة إثر الأخرى ، وأيضاً وزراءه ومعاونيه ، وغير ذلك من الجرائم وضروب الاستبداد ! !

. إن هذا الصحفي الذي ذكرناه في أول الكتاب — ويظهر أن هذا كان في بدء عهده بالكتابة — ، الذي كان يتكلم على الخلافة الإسلامية ويشوه تاريخها ، ويقول إن حكمها كان استبدادياً — هكذا بجرة قلم ، وحكماً عاماً — سواء أكان « أموياً » في دمشق ، أو « عباسياً » في بغداد ، أو « فاطمياً » في القاهرة ، ويحمل عليها فيدعي أنه « تحت عباءتها الواسعة تنكرت أنواع من المظالم والخطوب » — ولا ندري لماذا عنده عقدة من العباءات الواسعة والعمائم الضخمة ؟! وألم تكن

العباءات العربية علامة الكرم والشهامة ، والعمائم الضخمة شارات العلم والتقوى ؟ وهل ننظر إلى الأزياء والأشكال ، ونترك الحقائق والأعمال ؟ ــ نقول : هذا الكاتب كان عليه أن ينظر إلى أوربا وأحوالها والعالم كله ، ويرى أن الحكم في البلاد الإسلامية ــ مهما كانت عيوبه ، ومهما انحدر عن المثل الأعلى الذي كان يريده الإسلام ــ كان نعمة وعدلاً وأماناً وحرية لم تكن معروفة في العالم . وكل شيء نسبي طبعا ، وليس هناك الكمال المطلق . وإذا كانت حدثت أخطاء أو مظالم ، فلا يخلو تاريخ الدول من ذلك ، ولكنها هنا كانت أقل بكثير مما عند الدول الأخرى . وليذكر أن خلفاء الإسلام هم الذين أسسوا ديواناً أو وزارة ، أسموه : « ديوان المظالم » ، كانوا يهتمون به ويجلسون فيه للحكم حتى على الأمراء وكبار الحكام . وهذا من مفاخر التاريخ الإسلامي .

وما معنى أنه كان استبدادياً ؟ هل يعني أن الحكم كان يؤول بالوراثة ؟ فهذا هو الذي كان متبعاً في كل دول العالم ؛ ولم يكن من الممكن إجراء انتخاب عام عقب موت كل خليفة . وكان هناك أثر قوة « العصبية » ، التي قال عنها ابن خلدون إنها كانت لازمة لقيام الدول ، وبنى عليها فلسفته للتاريخ كله . أم هل يقصد إنهم كانوا يحكمون بالهوى وبدون التزام القانون ؟ فهذا غير صحيح . لأن حكام الإسلام جميعاً ــ خلفاء أو ملوكاً ــ كانوا مقيدين بشريعة الإسلام ، فكانوا مسؤولين عن تنفيذها والتزامها أمام العلماء والأمة ، وكانوا

يعملون جهدهم لتنفيذها والتزامها . وحين كانوا يخالفونها كانت تحدث الاحتجاجات أو الثورات . وهذا بخلاف ملوك أو أباطرة الأمم الأخرى ، فلم يكونوا مقيدين بأي شيء ، بل كانت إرادتهم هي القانون . وقال أحد ملوكهم إن القانون في صدره ، وكانوا يدعون الحق الإلهي ، حتى عهد قريب من العصر الحديث ، وقال آخر إنه هو الدولة ! فهذا الكاتب إذن لم يستوعب حقائق التاريخ ، وكان في الحقيقة ظالماً لتاريخه وقومه ونفسه . ونحسب أنه لا يؤمن بآرائه هذه الآن .

لم تكن الخلافة إذن شراً — كما يقول المستشرق واضع هذا الكتاب — بل كانت نعمة ، يعيش الناس في ظلها في أمان وطمأنينة ونظام ، ولم تكن فساداً بل صلاحاً وجهوداً للإصلاح وحماية للفضيلة والقانون ، وتعضيداً للعلم . ولقد ملأ خلفاء وملوك الإسلام بلادهم بالمدارس والجامعات ، والمكتبات والمستشفيات ، ومراكز البر — مما نقلته منهم أوربا ، وكان سبباً في نهضتها وتقدمها . فليقرأ هؤلاء الكتب التي صدرت عن تاريخ الحضارة الإسلامية ، وقد أصبحت هذه الحضارة علماً يدرسه كثير من العلماء ، في أوربا وغيرها من بلاد العالم .

أما أنها كانت « نكبة على الإسلام والمسلمين » .. فهل الخلافة التي جعلت العالم الإسلامي أقوى الأمم على وجه الأرض ، وأرقاها حضارة ، والتي تحت علمها المرفوع سارت الجيوش المنتصرة فهزمت قوى الامبراطوريتين الرومية والفارسية ، وحررت الشعوب والأقطار من حكمها الظالم ،

والتي جعلت المسلمين سادة العالم – هل هذه كانت نكبة على الإسلام والمسلمين ؟؟ إن تاريخ الخلافة الإسلامية – والدول التي تفرعت عنها – كان سلسلة من أمجاد ، وحلقات من انتصارات . ففي عهودها حدثت المواقع المجيدة : في اليرموك والقادسية ونهاوند واجنادين وبابليون والقيروان ، وغيرها ، ثم مواقع حطين وعين جالوت والمنصورة وأمثالها . فليت لنا اليوم جزءاً من قوة أو امجاد الخلافة الإسلامية ، والدول الإسلامية . التي كانت مرتبطة بها أو مماثلة لها . وهذه الدول الإسلامية هي التي حمت الإسلام والمسلمين من المغول والصليبيين ، وردتهم على أعقابهم مدحورين . وحتى الدولة العثمانية التي لم تكن خلافة كاملة ، حققت المجد والانتصارات للإسلام والمسلمين . ففتحت القسطنطينية ، ووقفت جيوشها على أسوار فيينا . وظلت حاكمة لشرق أوربا عدة قرون . ولولا أن حكامها في العهود الأخيرة عجزوا عن تطويرها لتجاري روح العصر ، ولم ينفذوا فيها مبادىء الإسلام : من الشورى والعدل والحرية والتفوق في العلم – لظلت محتفظة بقوتها . ومع ذلك ، فإنها ظلت حصناً ثابتاً ، ومنعت غزو الإستعمار الأوربي للبلاد العربية الإسلامية حقبة طويلة . فهذا هو سجل الخلافة الإسلامية المجيد . فهل هذه كانت نكبة على الإسلام والمسلمين ؟!

إن هذا ليس إلا كلام مأفون حاقد ، وعدو موتور ، يقلب الحقائق ، وينكر الشمس وهي متجلية في رابعة النهار .

و«قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد»، لكنها في هذه الحالة تنكرها من عمى وهو عمى البصيرة — . فلا اعتبار لما يقول هو، ولا من يتبعه ممن يجرون وراء كل ناعق ويسمعون ترهات كل مضلل ومشعوذ .

بقيت التهمة الأخيرة ، وهي دعواه أن الخلفاء كانوا يمنعون العلماء من البحث في السياسة . وهو ما أسماه : الضغط الملوكي ، أو الملوكي الإسلامي على حرية العلم والعلماء — فيما يتعلق بالعلوم السياسية . ولذا — كما يزعم — كان حظ المسلمين من علوم السياسة ضئيلاً ، فلا يعرف هولهم «مؤلفا في السياسة ولا مترجماً» . ولم يترجموا كتب أرسطو أو أفلاطون في السياسة . فهذه دعواه . وهي دليل على جهل كبير بتاريخ التأليف السياسي للمسلمين ، فهي دعوى باطلة . وهذا هو البيان .

فإن الحقيقة هي أن المسلمين بحثوا كثيراً في السياسة ، وانتجوا فيها مؤلفات عديدة قيمة ، كما أنهم اطلعوا على كتب اليونان وغيرهم وترجموا أهمها وشرحوه . ولسنا نريد أن نذكر كل مؤلفاتهم وإنتاجهم ، فيكفي أن نذكر عدداً من هذه الكتب كأمثلة .

فأولاً ، لقد بحث المسلمون في علم الإمامة وهي الخلافة ، وألفوا فيها كتباً عديدة ، يمكن مراجعتها في كتاب «الفهرست» لابن النديم . وبحث الفقهاء أيضاً موضوع الإمامة ، فكان كل كتاب في الفقه يحتوي على باب الإمامة

وباب القضاء وباب الجهاد . وفي كل هذه الكتب يشترط الفقهاء شروطاً دقيقة للخلافة ، يعرف من يطلع عليها أنها ليست متحققة في بعض الخلفاء القائمين . ومع ذلك فلم يحدث أبداً أن تدخل أحد الخلفاء ليمنع وجود تلك الأبواب وتلك الشروط ، ولم نسمع أنه وقع ضغط على أحد من العلماء من أجل ذلك .

ثم توالت المؤلفات في علم السياسة ومباحثه . فنذكر أهمها فهذه هي :

كتاب « الماوردي » : الأحكام السلطانية

كتاب الرازي في « علم السياسة »

وكتب الغزالي : « التبر المسبوك في فضائح الملوك»

و« الرد على الباطنية »

و« إحياء علوم الدين » وفيه بحوث في السياسة .

وكتاب « سياسة نامه » : لنظام الملك

و« سراج الملوك » : لأبي بكر الطرطوشي الأندلسي

وكتاب « المدينة الفاضلة » : للفارابي

و« سلوك المالك في تدبير الممالك » : لابن أبي الربيع

و« المنهج المسلوك في سياسة الملوك » : لعبد الرحمن ابن عبد الله

و« الآداب السلطانية » : لابن طباطبا

و« السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية » : لابن تيمية

و« بذل النصائح الشرعية فيما على السلطان والرعية » : لابن الرفعة

و« المقدمة السلطانية في السياسة الشرعية » : لطوغان المحمدي الأشرفي

ثم الكتاب المشهور : « مقدمة ابن خلدون » وكلها بحوث في السياسة والإدارة والملك .

هذه المصادر السياسية — وغيرها — ألفها علماء المسلمين في مختلف العصور . ولم يكن هناك أدنى ضغط من الخلفاء ، أو ما يسميه هو الضغط الملوكي الإسلامي ، فما أظرف التعبير .. لكنه تعبير لا أساس له من الحقيقة .

وتدل رسائل الكندي وإخوان الصفا على أنهم اطلعوا على كتب اليونان في السياسة . ومؤلفات الفارابي تدل على أنه درس كتب اليونان السياسية بعمق ، ثم جعل « مدينته الفاضلة » إسلامية ، في مقابل « جمهورية أفلاطون » .

ومعروف أن ابن رشد شرح كتاب « أرسطو » في السياسة. كما ترجم كتاب « الجمهورية » لأفلاطون ، وشرحه في كتاب باسم « جوامع سياسة أفلاطون » ، كان يدرس في أوربا لمدة طويلة .

هذا ، وقد نشرت مجلة « المجمع العلمي العربي » في دمشق في أحد أعدادها الصادرة في سنة ١٩٤٣ بياناً شمل أكثر من

خمسين كتاباً ، ألفها علماء العرب في مختلف العصور ، في موضوعات تتصل بعلوم السياسة والإدارة .

فهل بعد ذلك يدعي هذا المستشرق المأجور – أو تابعه الشيخ المغرور – أن المسلمين ليس لهم مؤلف في السياسة ولا مترجم ، « لأن الخلفاء أو الملوك الإسلامية » كانوا يضغطون عليهم ، ويمنعون حرية البحث ؟! ألا فليخسأ هذا المدعي ، فقد برهن على جهل تام . وكان يطلق دعاواه عن غير علم – سواء في هذه المرة ، أو في كل دعاواه في المسائل السابقة . وهذا ختام ردنا عليه .

والآن وقد فرغنا من الردود على هذا الكتاب المريب المنسوب إلى الشيخ علي عبد الرازق ، أو الذي نسبه هو إلى نفسه ، والمسمى « الإسلام وأصول الحكم » . والاسم نفسه غريب لا يحمل معنى واضحاً ، فما معنى أصول الحكم ؟ ولا ينطبق هذا أيضاً على ما هو وارد في داخل الكتاب ، فليس فيه شيء من أصول الحكم . ويظهر أن هذه عبارة مترجمة أيضاً ، وقد تكون في الأصل الإنجليزي أصول الحكومة ، أو مبادىء الحكومة . على كل ، فالاسم ليس مهما ، ولكن كانت له رنة لفظية جوفاء . كما ثبت من بحوثنا السابقة أن الكتاب نفسه أجوف . فهو طبل من ادعاءات ، مجرد إطلاق آراء شخصية لا تستند إلى حقائق أو مصادر تاريخية أو علمية ، ولكنها دائماً ضد الحقائق وأقوال الباحثين والعلماء . وفي مجال البحث والتأليف العلمي مثل هذه الآراء الشخصية ليست لها

قيمة ، وإلا لكان لكل شخص الحق أن يكتب رسالة أو كتاباً يعلن فيه آراءه ليناقض أو يهدم الحقائق العلمية الثابتة ، والوقائع التاريخية ، والمقررات التي أجمع عليها العلماء — دون أن تستند آراؤه أو دعاواه إلى مصادر ومراجع وأدلة .

ولقد أثبتت أبحاثنا السابقة وظهر جلياً أن الكتاب أو بالأحرى الكتيب المذكور ليس في الحقيقة إلا مجموعة من الأخطاء الواضحة والاستنتاجات الخاطئة ، وأكثر من ذلك هو سلسلة من الدعاوي المضللة بأسلوب التغرير بالألفاظ والتلاعب بها ، دون أن يكون معناها محدداً : مثل استعماله لفظ ملك وملوكية في غير موضعها ، واستخدام لفظ « دينية » بحيث إنها تكون ضد الدنيا أو الحياة ، وأن الدين مضاد لشؤون الحياة والمجتمع فلا تكون له صلة بها ، وإيهامه أن الزعامة جاءت من طريق الوحي ، مع أنها جاءت من طريق مبايعة الناس أو الأمة ، وهكذا ..

والكتاب في مجموعه — وهذا هو المقصود منه — هو محاولة للهدم والتشكيك والطعن في الشخصيات التي يحمل لها المسلمون القداسة ، وهم قادة الإسلام . وقد عرفنا من نصوص الكتاب والظروف التي أحاطت به أن الغرض المباشر الذي كان مقصوداً منه — والذي دعا إلى تأليفه ونشره — كان هو السعي لهدم الخلافة ، الخلافة العثمانية التي كانت قائمة إذ ذاك ، ثم الخلافة الإسلامية كلها حتى اقتلاعها من التاريخ ، وإنكار

التاريخ نفسه كله ، ومناقضة أقوال كبار العلماء والمجتهدين ، ومقررات ومعتقدات الأمة الإسلامية كلها . فالكتاب إذن كان رسالة دعاية سياسية ودينية . ولا يصح بحال من الأحوال أن يعتبر بحثاً علمياً ، أو كتاباً يؤخذ بجد واحترام . وهو في ذاته كتيب صغير لا تتجاوز صفحاته مائة صفحة ، ولكن يمكن طبعه في أقل من خمسين صفحة . وقد طبعته إحدى المجلات أخيراً في عشرين صفحة ، فهو كراسة صغيرة .

وما كان يمكن أن يكون لهذا الكتيب شأن أو اعتبار بل كان سيرفض منذ البداية ، ويعتبر أنه دعاوي هدامة وآراء إلحادية ودعاية مسمومة ، وكان يحكم على صاحبه بالشذوذ ونزعة الهدم ويثبت جهله ، ثم ينبذ من المجتمع والعارفين ، وينسى أمره . ولكن الذي جعل لهذا الكتاب التافه — المليء بالأخطاء — أهمية ، ونشر له شهرة هي ظروف طارئة لا علاقة لها بآراء الكتاب ، خارجة عنها — هي ظروف مركز الكاتب الشخصي من أنه كان يشغل منصب قاضٍ ديني ، وأحد أفراد عائلة كبيرة سياسية ذات وضع إقطاعي ، وهي أحد أركان الحزب الذي كان مشتركاً في الوزارة ويحكم في ذلك الوقت ، والنزاع السياسي الذي كان محتدماً إذ ذاك ، وكذلك ربط الناس بين الحوادث في مصر وتركيا ، ووجود صحافة حزبية تنبري للدفاع وإثارة الجلبة والضجة ، وغير ذلك مما شرحناه في الفصول السابقة . وقد تبين لنا في بحثنا

السابق أن رأس هذه الحملة الصحفية وأول المدافعين عنه عاد ينقض كل آراء صاحب الكتاب الذي كان يدافع عنه .

وبعد أن هدأت الضجة وكادت المسألة أن تنسى ، جـاء بعض الصحفيين والكتاب في العهد الأخير ، فأخذوا يطنطنون بالكتاب ومؤلفه ويهولون في المسألة ، ويخوضون في الموضوع دون أن يكون عندهم استعداد لفهمه أو معرفة حقيقته لأن الموضوع يقتضي علماً بالإسلام والشريعة والتاريخ ، فكانت النتيجة أن كل المقالات التي نشرت كانت مجموعة من الأخطاء والأوهام ـ كما رأينا فيما تقدم من الفصول . وهذا هو الذي دعانا إلى تأليف هذا الكتاب ، وشعرنا أن هذا واجب علينا لنوقف هذه الدعاية التي لا تقوم على أساس ، ونضع حداً لإذاعة الباطل والترويج له ، ونظهر الحق لأمتنا والناس ، لأن الحق هو الذي لا بد أن يعلو ويظهر ، بل يجب أن لا يكون هناك غير الحق . ومن العجيب أن الباطل ينتشر هكذا بين ظهرانينا ويبقى مدة طويلة ، ويروج له ، على حين يخفى الحق ولا يعرف . فلنتجنب الإثارة الصحفية لذات الإثارة ، ونجعل رائدنا معرفة الحق ونشره وتعضيده ، ولا سيما فيما يتعلق بمقومات حياتنا وأصول عقائدنا وتاريخنا . ونظن الآن أنه بعد هذه الأدلة والبراهين التي أوردناها في كتابنا ، تكون لمسألة انتهت . ويتلو القراء بعد الاطلاع على هذه الأدلـة والبراهين . ومتابعة البحوث التي تألف منها كتابنا هذا ـ قول الله تعالى :

« وقل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً » .

والحمدلله على ما وفق . ولم يبق الآن إلا الخاتمة ، وهي أن نبحث عن وضع نظام الخلافة الإسلامية في العصر الحديث . وهذا هو ما سنتناوله في الفصل القادم ، وهو الأخير .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١٦

الخلافة والعصر الحديث

سؤال هام أو أسئلة ترد على الذهن في نهاية هذا البحث — هي : وأين الخلافة اليوم ؟ وما موقف الأمة الإسلامية منها ؟ وهل للخلافة مكان اليوم في العصر الحديث ؟

وسنحاول أن نجيب عن هذه الأسئلة في هذا الفصل .

غير أنه يلزم قبل أن نجيب عنها أن نقرر حقيقتين :

(الأولى) أن علماء الإسلام قد أجمعوا — كما عرفنا فيما تقدم — على أن الخلافة أو الإمامة فرض أساسي من فروض الدين ، بل هو الفرض الأول أو الأهم ، لأنه يتوقف عليه تنفيذ سائر الفروض وتحقيق المصالح العامة للمسلمين . ولذا أسموا هذا المنصب : « الإمامة العظمى » ، في مقابل إمامة الصلاة التي سميت « الإمامة الصغرى » . وهذا هو رأي أهل السنة والجماعة — وهم الكثرة العظمى للمسلمين . وهو إذن رأي كبار المجتهدين : الأئمة الأربعة ، والعلماء : أمثال الماوردي والجويني والغزالي والرازي والتفتازاني وابن خلدون ،

وغيرهم . وهم الأئمة الذين يأخذ المسلمون عنهم الدين . وقد عرفنا الأدلة والبراهين التي استدلوا بها على وجوب الخلافة . أما الشيعة فهم يقدرون الإمامة أكثر من ذلك ، ويرون أنها ليست فرضاً فحسب ، بل هي ركن الدين وأصل الإيمان الذي لا يصح الإيمان إلا بوجودها . فالخلافة إذن عند المسلمين إما فرض أو ركن من العقيدة .

فهذه حقيقة علمية دينية لا جدال فيها .

(الحقيقة الثانية) أن الخلافة قد أقامها المسلمون بالفعل منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حين انتخبوا أبا بكر رضي الله عنه خليفة له ، ثم وافقوا على خلافة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ، ثم استمرت الخلافة بعد ذلك طوال العصور في حياة الأمة الإسلامية ، فصارت محور تاريخهم ، وبقيت في صورة أو في أخرى أكثر من ألف وثلاثمائة عام حتى قرب منتصف القرن الحالي : الرابع عشر الهجري (الذي يوافق القرن العشرين من التاريخ الميلادي) حين انتهت من تركيا . فالخلافة كانت إذن أساساً أو ركناً ثابتاً لتاريخ المسلمين ، طوال تلك العصور الممتدة منذ نشأة الإسلام إلى العصر الحاضر : كانت موازية لحياة الإسلام ورباطاً يصل بين العهود والمراحل في تلك الحياة ، كما يصل بين الأقاليم والأقطار التي يتكون منها العالم الإسلامي .

وهذه أيضاً حقيقة تاريخية واقعية لا جدال فيها .

فإذا كانت الخلافة إذن حقيقة علمية دينية ، وحقيقة

واقعية تاريخية في حياة الإسلام والمسلمين ـ فإن المسلمين لا يستطيعون أن يتجاهلوها أو يهملوها أو يغضوا الطرف عنها . لأنه أولاً من الوجهة الدينية يقع عليهم حينئذ الإثم الذي يقع عليهم إذا أهملوا أحد فروض الدين ، فما بالك بالفرض الأول أو الأكبر ـ كما أجمع على ذلك علماء الدين ؟ والحقيقة أن العلماء قرروا أنها فرض كفاية ، ومعنى ذلك أن الوجوب يقع أولاً على من يسمون « أهل الحل والعقد » من الأمة ، فهم الذين يجب عليهم أن يقوموا بهذا الواجب نيابة عنها ، وهم الذين يتحملون الإثم أولاً إذا قصروا في أدائه. والمراد بهم العلماء وقادة الرأي والرؤساء الذين يمثلون مصالح الأمة . فهؤلاء يجب عليهم أن يعملوا لإقامة الخلافة بشروطها وتمكينها من أداء المقاصد المطلوبة منها للحفاظ على الدين وحماية أوطان الإسلام وتنفيذ الواجبات التي يريدها الإسلام . كما أن الأمة ـ ثانياً ـ من الناحية التاريخية ، لا تستطيع أن تهمل نظام الخلافة وتغض الطرف عنه نهائياً ، وقد كان هو أساس أو محور تاريخها ، وكان من ثمراته الأمجاد التي حققتها الأمة والانتصارات التي أحرزها تحت لوائه الإسلام في أكثر العهود ، وكان بمثابة العمود الفقري الذي حفظ حياة واستمرار وجود الأمة الإسلامية في وحدة مترابطة ، وإلا قطعت الأمة الوجود المتصل واستمرار التاريخ ، وصارت هناك فجوة تتسع بمرور الزمان والأحداث بين حياتها الماضية وحياتها الحاضرة والمستقبلة ، كما أنه يزيد ضعف الروابط بين أقاليم

وأجزاء الأمة الإسلامية ، التي يريد لها الدين والتاريخ ومصالحها المشتركة ومستقبل وجودها أن تكون متضافرة متعاونة متحدة .

هذه كلها حقائق نقررها لأنها علمية ثابتة تقوم على أساس من الدين ويؤيدها التاريخ ويبرهن عليها العقل ، فلا يصح لأحد أن يجادل أو ينازع فيها . فإذا كانت هذه حقائق نسلم بها ونحن — بحمد الله — أمة مسلمة سليمة الإيمان تحافظ على الإسلام وتؤمن بأن شريعته لا بد أن تسود وفروضه يجب أن تنفذ — فكيف جاز إذن أن تقصر الأمة في القيام بهذا الفرض الأكبر من فروض الدين ، بل كأنما أهملته وتركته ليصبح أثرا من آثار الماضي ؟! كما أنها كيف سمحت — وهي أمة تعتز بتاريخها وتحتفظ في ذاكرتها بعهوده المجيدة ، وتنظر إلى منجزاته وبطولاته على أنها مثلها العليا — كيف سمحت أن تنقطع بعض حلقات التاريخ أو أن يتغير اتجاهه ، فيدخل في دروب متشعبة ومتاهات لا تعرف نهاياتها ..؟ ألا تكون الأمة إذن مقصرة في حق دينها وفي أداء واجباتها ، بل غير مهتمة برعاية مصالحها وناقصة الوفاء لتاريخها وأسلافها ؟ وألا تكون — من الوجهة الدينية — آثمة متحملة مسؤولية أمام الله وضميرها؟

سنحدد الإجابة عن هذه المسائل في خلال هذا البحث . غير أنه لا مناص من القول بأن الأمة الإسلامية في الزمن الأخير تعد مهملة في الاهتمام بواجباتها العامة الكبرى التي فرضها عليها الدين ، وهي تلك التي أسماها الفقهاء « فروض الكفاية » بينما هي في حقيقتها الفروض الاجتماعية والسياسية التي

يتوقف عليها حفظ كيانها بل حياتها ، والتي تؤدي إلى تقدمها وقوتها ، فصارت العناية قاصرة على أداء الفروض الفردية — وهذه فروض أساسية وجوهر الدين بالنسبة للفرد ، ولكن النظام الإسلامي لا يكمل وأهدافه لا تتحقق بالنسبة للأمة إلا بالقيام بالنوعين من الفروض الفردية والعامة ، والإهتمام بها كلها على السواء . ولا شك أن تقصير المسلمين في القيام بهذه الفروض الاجتماعية والسياسية التي يسميها الفقهاء : « فروض الكفاية » — وفي مقدمتها فرض الإمامة أو الخلافة والجهاد ، وحكم العدل والتفوق في علوم الدين والدنيا — لا شك أنه من أكبر الأسباب التي أدت إلى ضعف الأمة الإسلامية وتأخرها . وقد قررنا هذا من قبل في كتابنا « النظريات السياسية الإسلامية » ، ويحسن أن ننقل هنا بعض ما كتبناه في هذا الشأن .

قلنا : « والحقيقة أنه يمكن الحكم من ناحية الواقع والتاريخ على الأمة الإسلامية بأنها مقصرة في أداء هذه الفروض العامة أو الكفائية — مع أنها تكون أصولاً كبيرة من الدين — أو على الأقل لا تقدرها حق قدرها . ولا جدال في أن هذا الإهمال أو التقصير — عن عجز أو قدرة — هو من أهم العوامل فيما منيت به من تأخر وما أدى إلى تدهورها وتفكك الروابط بينها ، وضعف قواها من الناحيتين السياسية والاجتماعية » .

ثم بينا هناك أنواع هذه الفروض وشرحنا طبيعة كل منها .

فإذا أردنا أن ننظر إلى تاريخ الدولة العثمانية والخلافة في

مدتها الأخيرة ـ فإننا نجد أن الدولة قد اعتراها الضعف وساءت الأحوال في الولايات الإسلامية التي كانت تتبعها ، وأصبحت الدولة عاجزة عن أن تناهض الدول العدوانية الخارجية . لكن يجب أن نذكر أن هذه الخلافة العثمانية لم تكن خلافة صحيحة بالمعنى الذي يريده الإسلام ، ولا كانت تنهض بواجباتها على النحو الذي يحتمه الإسلام ، كما أن بعض الفروض الأخرى كانت مهملة مثل الشورى والعدل في بعض الوجوه ، والتفوق في العلوم التي تؤدي إلى القوة وإعداد وسائل الجهاد وفق نظم العصر ، فتأخرت الدولة ولم تساير التقدم العلمي والاجتماعي ـ على حين سبقتها وتفوقت عليها في ذلك الأمم الأخرى . على أن الإنصاف يقتضينا أن نقول إن الخلافة لم تكن في ذاتها هي السبب في هذا كله ، ولكن كانت هناك مفاسد كثيرة حولها في المجتمع ، وعوامل متعددة معقدة إدارية واقتصادية وسياسية ودولية . كما أن الواقع التاريخي هو أن نهاية الدولة لم تكن على يد الخلافة ، ولكن على يد فئة الضباط العسكريين الذين استولوا على الحكم ، وحجروا على الخلافة منذ عزل السلطان عبد الحميد ، وكانت سياستهم عنصرية لا عامة ، ومادية لا إسلامية ، واستبدادية لاشورية ، ففي عهدهم وقعت الهزائم والكوارث التي أودت بالدولة وبهم ، في نهاية الحرب العالمية الأولى .

فإذا كانت الخلافة انتهت من تركيا ، فهي لم تكن من حق تركيا ولا ملكها المحتكر لها ، ولكنها حق الإسلام وملك الأمة

الإسلامية بأسرها . فهذا دور قد انتهى ، مثلما مرت الخلافة قبل ذلك بأدوار . وقد نشأت الخلافة في « المدينة » ثم تنقلت من « دمشق » إلى « بغداد » فـ« القاهره » ثم إلى « الآستانة » . لكن يبقى أن نظام الخلافة نفسه جزء من حياة الإسلام ، وفرض أوجبته الشريعة ، واستمرار لتاريخ الأمة الإسلامية . وهناك أهداف ومصالح لا تتحقق إلا بوجوده ، وواجبات لا بـد أن ينهض بهـا ، وهو الذي تتم به وحدة المسلمين وتضامنهم ، ويمثل وجود الإسلام ورسالته وقوته . فـإذا كانت ظهرت عيوب أو أخطاء في سياسة سلاطين آل عثمان — وهم في الواقع كانوا يسمون سلاطين لا خلفاء ، وكان هذا يعبر عن الحقيقة من كثير من الوجوه — فليس معنى ذلك أن نظام الخلافة في ذاته معيب أو غير صالح ، وينبغي نبذه . فهل لأن بعض الوزراء قد انحرفوا في سياستهم ، أو ارتكبوا أخطاء — نحكم ، بأن نظام الوزارة في ذاته فاسد ويجب الغاؤه؟ أو لأن بعض رؤساء الجمهوريات أتى أعمالاً تضر بالدولة أو الوطن ، نحكم بأن نظام الجمهورية ضار بالوطن ونطالب بالعدول عنه إلى غيره ؟! أو لأن بعض المعلمين قصروا في أداء واجبهم نأمر بإغلاق معاهد التعليم ؟! وهكذا .. فيجب أن نفرق بين المبدأ أو الأصل والتطبيق ، وبين النظم والأشخاص الذين يطبقونها . فالخلافة الإسلامية في ذاتها لو أقيمت مستوفية شروطها ، ونفذت المبادىء الإسلامية ، وتحققت أيضاً الفروض الأخرى التي أوجبها الإسلام لصالح المجتمع والدولة — فإنها

حينئذ تكون نظاماً مثالياً ، بل خير نظام للحكم عرفته الإنسانية . وليس هذا افتراضاً أو كلاماً نظرياً ، فإن الخلافة بهذه الصورة الصحيحة وجدت في التاريخ بالفعل ، فانظر مثلاً إلى عهد الخلفاء الراشدين ، أو بعض الخلفاء بعدهم مثل عمر بن عبد العزيز ، أو بعض السلاطين في الإسلام الذين كانوا أشبه بالخلفاء : مثل السلطان نور الدين والسلطان صلاح الدين . فكان الحكم في عهد هؤلاء الخلفاء وأمثالهم نموذجياً ، قل أن نجد له نظيراً في تواريخ الأمم . وما أمكن وجوده مرة أو مرات يمكن أن يوجد مرات أخرى أيضاً .

والحقيقة أن الأمة الإسلامية حين قرر « أتاتورك » إنهاء الخلافة من تركيا ، لظروفها الخاصة بها ولأنها عجزت عن تحمل مسؤوليات القيادة — كان تفكير الأمة متفقاً مع هذه المعاني التي ذكرناها . فلم تفقد الأمة ايمانها بأن الخلافة في ذاتها نظام صالح بل مثالي ، وبأن الإسلام أوجب إقامته كأحد فروض الدين الأساسية بل الفرض العام الأكبر ، ولم تنس أيضاً الأمجاد العظيمة التي تحققت في ظله للأمة والإسلام في كثير من العهود ، ولا الحضارة التي ازهرت واثمرت تحت رعايته . ولذا فإن الاتجاه العام أو رد الفعل الطبيعي في العالم الإسلامي إذ ذاك كان هو العزم على وجوب استمرار الخلافة ، وإعادة إقامتها في أي قطر إسلامي آخر مع العمل على أن تكون في صورة تعيدها سيرتها الأولى ، وتجعلها في الوقت نفسه ملائمة لظروف الأمة والعالم في العصر الحاضر . ومن ثم وجدت

حركة إحياء الخلافة في مصر وفي الهند ، وغيرهما من أقطار العالم الإسلامي ، وكانت حركة طبيعية ناشئة عن شعور ديني بالواجب ، واعتقاد ثابت بأن الأمة الإسلامية لا بد أن تحتفظ بوحدتها وترابطها وبوجود ما يمثل هذه الوحدة والرابطة ، ولو في صورة رمزية أو روحية — إن لم يمكن تحقق عناصر النظام كله ، فيكون هذا تحقيقاً لبعض المعاني المطلوبة — على كل حال — بدلاً من تركها كلها أو يكون خطوة نحو تحقق المعاني كاملة . وكان يمكن أن تنجح هذه الحركة وتأتي بنتائج عملية .

لكن الاستعمار والصهيونية — كما عرفنا — وغيرهما من القوى المعادية للإسلام الكارهة لوحدة الشعوب الإسلامية ، والتي تعمل على إيجاد التفرقة بينها حتى يمكن تنفيذ المشاريع وتحقيق المطامع الإستعمارية والصهيونية — هذه القوى عملت جاهدة — ومما يؤسف له أن وجدت بعض أدوات لها من داخل العالم الإسلامي — عملت لإحباط حركة الخلافة التي كانت نشطة إذ ذاك . وكان معظم أقطار العالم الإسلامي قد وقعت بالفعل فريسة للإستعمار أو كان يبسط نفوذه عليها ، فاستطاع أن يؤثر على حكامها أو قادتها ، وأن يصل إلى تحقيق أهدافه . كما أن الشعوب نفسها كانت في ذلك الوقت مشغولة بحركات تحرير نفسها من براثن هذا الإستعمار الذي دهمها ، واستغرق هذا الجهاد مدة طويلة . هذا إلى أن ملوك أو رؤساء الدول الإسلامية إذ ذاك لم يكونوا في المستوى الذي تطلبه

أمتهم ، وحدث خلاف كبير بينهم على تولي هذا المنصب ، ناشيء عن الدسائس الاستعمارية من جهة والتنافس الشخصي بينهم من جهة أخرى، وبعض النعرات العنصرية أو الإقليمية من جهة ثالثة . وكان أهم هذه العوامل كلها أن الشعوب الإسلامية لم تكن حرة في ذلك الدور ، فكانت هذه مرحلة خاصة تمر بها .

يقول « شفيق باشا » ـ الذي كان معاصراً لهذه الأحداث ـ كما أشرنا إليه من قبل ـ : « لقد كان في مصر إجماع على وجوب بقاء الخلافة واستمرارها ، بشكل من الأشكال . ولكن كان في جانب ذلك الإجماع إجماع آخر على أن لا يعترف بخلافة الملك حسين (الجد الثاني للملك الحالي) الذي ، لم يلب دعوته غير عدد قليل من المسلمين » . وكان اهتمام المسلمين في كل دولة بأن يرسلوا مندوبين عنهم إلى المؤتمر ـ الذي كان تقرر عقده بالقاهرة في عام ١٩٢٦ لبحث مسألة الخلافة، وكذلك اهتمام العلماء والمفكرين فيها بأن يقدموا بحوثاً أو اقتراحات إلى هذا المؤتمر لإقامة الخلافة في صورة متطورة ـ كان هذا كله دليلاً لا يمكن نكران أهميته على جدية وقوة الشعور العام في مختلف أنحاء العالم الأسلامي بوجوب استمرار الخلافة وضرورة وجودها ، لتنفيذ الأهداف العامة السياسية والدينية التي يحرص المسلمون على تحقيقها والتي تكفل ضمان مصالحهم المشتركة .

ثم امتدت مرحلة الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية ،

ووجدت عوامل داخلية وخارجية تؤثر في اتجاهات الشعوب الإسلامية ، فمضى نحو نصف قرن منذ انتهاء ذلك المؤتمر العام ، مرت خلاله تلك الشعوب بأزمات وتجارب ومحن ، فشغلت عن التفكير في المسألة التي كانت موضوع اهتمام المؤتمر وهي مسألة الخلافة . وكأنما سرى اعتقاد — وهو اعتقاد خاطىء أووهم — بأنه لم تعد هناك ضرورة لها ، أو أنها أصبحت غير ملائمة لظروف العصر . لكن سبب ذلك في الحقيقة — راجع إلى طول الأمد الذي كثرت فيه الأحداث ، وإلى أن النظر إلى الموضوع ليس نظراً علمياً ، وأنه ليس في أذهان الناس — أي من غير الدارسين للمسألة — سوى صورة الخلافة كما كانت في أواخر الدولة العثمانية . فالواجب إذن أن يسأل : ما هو المقصود بالخلافة؟ وما تحديد حقيقتها ؟. فمهما تعددت تعاريف الخلافة أو تنوعت أشكالها ، فإن لها جوهراً معيناً أو تحوي حقيقة أساسية . وحين نعرف هذه الحقيقة سنحكم هل هي ضرورية وملائمة للعصر أم الأمر غير ذلك ؟

فإذا بحثنا عن هذا الجوهر أو هذه الحقيقة — بنظرة علمية — فإننا نرى أنها هي : « وجود قيادة عامة للامة الإسلامية تمثل وحدتها ، وتحفظ كيانها وتذب عنها الأخطار ، وتحقق مصالحها المشتركة وتنفذ مبادىء الإسلام . ولا يهم الاسم الذي تسمى به تلك القيادة . فكلمة خلافة أو غيرها ليست كلمة دينية مقدسة . فمن الممكن أن يختار اسم آخر يطلق على النظام الذي

تقيمه الأمة . فالمهم أن تكون عناصر النظام موجودة ، وأن يحقق الأهداف المقصودة منه . كما أن الشكل الذي عرفت به الخلافة في عهدها الأخير ليس الشكل الوحيد الذي يجب أن تظهر فيه ، كما يريد الإسلام أن توجد . والإسلام — على كل حال لا تهمه الأسماء والأشكال وإنما تهمه الحقيقة والغاية .

يلزم إذن أن ننظر إلى الفرض الذي فرضه الإسلام من وجوب إقامة الخلافة — في صورة جديدة . فثبوت الفرض مسألة مقطوع بها ، ولا يجوز أن تقبل المناقشة . لكن الإسلام لم يفرض إسماً ولا شكلاً ، ولكن فرض حقيقة وواجباً ومقصداً هاماً . فليس الواجب أن نعيد الخلافة كما كانت في تلك العهود الأخيرة ، ولكن يجب أن نعيد الحقيقة التي أرادها الشرع من إقامة النظام الإسلامي . ولنسمه بأي اسم ، ولنطور صورته بحيث تتفق مع أوضاع العصر الحديث وتطورات الأمم .

في ضوء هذا كله نجد أن هناك ضرورة لإقامة مثل هذا النظام في العصر الحديث ، وأن الأمة الإسلامية في حاجة لازمة لإيجاد النظام الإسلامي في صورة جديدة متطورة ، وأن الحكمة من الغرض لا تزال قائمة وغاياته ماثلة ومتحتمة . فالأمة الإسلامية تؤمن بوحدة كيانها ، وشعور الأخوة بين أفرادها وشعوبها متين — بنعمة الله — وعميق ، كأنه أحد صفات الطبيعة ، ونعرف كل فرد منها التاريخ المشترك الذي مرت به الأمة ، وينتمي الجميع إلى حضارة واحدة ، والعقيدة والمثل

الإسلامية واحدة ويحرص الكل على حفظها ، كما تشعر الإمة أنها كلها هدف واحد لأعدائها ، فهم يقفون جبهة واحدة للنيل منها والاعتداء على أراضيها وسلب حقوقها ، ولذا يجب أن تكون هي أيضاً جبهة متحدة لترد كيدهم وتصد عن نفسها الأخطار . هناك إذن أخوة روحية عامة ، وعقائد ومثل واحدة ، ومصالح وأخطار مشتركة ؛ فهذه الأمور تستدعي إذن — بل توجب — وجود نظام وقيادة لتحقيق كل الأغراض التي تريدها الأمة . وليس من اللازم أن تنحصر القيادة في فرد فهذا لا يحتمه الشرع ، وإذا كان قد لاءم الأحوال في العصور السالفة ، أو يكون لازماً في بعض الأحوال ، فإن العصر الحديث الذي حدث فيه تطور في النظم والأفكار السياسية ، ومسائله متشعبة معقدة — أصبح لا يقبل القيادة ولا النظم الفردية ، ولم تعد هذه تلائمه . فليكن النظام إذن جماعياً والقيادة أو التوجية مشتركاً ، ويكون هناك توزيع للاختصاصات ، وضمان للحقوق الإقليمية ، وتفويض للسلطات وتنوع في العلاقات . والمهم أن يكون هناك نظام أو هيئة تمثل الوحدة ولها حق التوجيه والقيادة ، وتنفذ الإرادة العامة المشتركة .

والحق أنا وجدنا الفقه الإسلامي قد أثبت مرونة في نظرته إلى الأحوال المتغيرة ، وفي تطوير التشريع بحيث يساير الحاجات الجديدة . فقد اعترف الفقه في الماضي ، حينما تغيرت الأحوال ، بنظرية تفويض السلطة من الخليفة — أي رئيس الدولة — إلى وزير أو هيئة من الوزراء ، وبتعدد الإمامة

ـ أي الحكومات ـ عند تباعد الأقطار ، وبالاستقلال الذاتي للأقاليم في صورة إمارات الاختيار أو الاستيلاء (وقد فصلنا كل هذه الأمور في كتابنا النظريات السياسية الإسلامية) أي ما دامت الوحدة معترفاً بها ، وهناك من يمثل هذه الوحدة. فكل ما كان يعني الفقه الإسلامي هو أن تكون أحكام الإسلام منفذة ، وأن يكون المسلمون في مشرق الأرض ومغربها ومع تعدد الأقاليم يداً واحدة على من سواهم ، أي على أعدائهم الذين يناهضونهم ويتحدونهم ، وأن تكون هناك طاعة وتعاون وتساند بين الجميع .

وهنا نقف برهة ـ بعد أن أوضحنا هذه الأمور ـ لنجيب عن السؤال الذي عرضناه قبل في ثنايا البحث : وهو تحديد مدى مسؤولية الأمة عن عدم إقامتها لفرض الخلافة الذي يوجبه الشرع ، وهل تعد آثمة بذلك ؟ وإلى أي حد ؟ أو بعبارة أخرى : ما حكم الإسلام على الأوضاع الموجودة الآن في العالم الإسلامي؟ وهو سؤال ذو خطورة ، تحتاج الإجابة عنه إلى تمعن ودقة .

فنجيب : بأنه ما دام قصد الشارع هو وجود حكومة أو دولة إسلامية ، ورأينا الفقهاء أجازوا تعدد الحكومات عند تباعد المسافات أو للضرورة ، فإنه يمكننا أن نعتبر أن قصد الشارع حاصل ـ بوجه عام أو بصورة ما ـ بوجود الدول الإسلامية الحاضرة ـ ولا داعي لإثارة اعتراض على ذلك ـ ولكن مع تحقق صفات وشروط ، سنذكرها بعد قليل . على

أنه ينبغي أولاً التقليل من التعدد ، لأن الأصل في الإسلام هو التوحد أو الوحدة . فالاتحاد ـ بأية درجة ـ بين بعض الدول الإسلامية والبعض الآخر مرغوب فيه على الدوام ، لأن الاتحاد قوة ، ولإن الله تعالى أمر المسلمين بالاتحاد ، ولأن الدول الكبرى أقوى من الدول الصغرى ـ ولا سيما في العصر الحاضر . وإذا لم يكن الاتحاد العضوي ممكناً ، فإن من الممكن دائماً عقد معاهدات أو مواثيق تحالف في أي صورة : سياسية أو عسكرية أو اقتصادية . فكل هذا يدعو إليه الإسلام ويرغب فيه .

ثم إن الدول الإسلامية الموجودة اليوم يجب أن تعمل لتستكمل هذا الوصف : أي تكون إسلامية حقاً ، بأن تجعل سياستها ونظمها وأعمالها مطابقة للمبادىء الإسلامية . وهذا يتم بأن تكون الشريعة الإسلامية ـ شريعة العدل المطلق والفضائل والمصالح العامة ـ مصدر قوانينها ، ويكون هناك اجتهاد في بعض الفروع المختلف عليها بما يحقق الحكمة والصالح العام .

والدول الإسلامية الجديرة بشرف هذا الوصف ـ هي التي تكون قائمة حسب الأصول الإسلامية : من الشورى وسيادة الأمة ومسؤولية الحاكم أمامها ، والتي تعني بترقية أخلاق الفرد والمجتمع فتجعل غايتها نشر الفضائل ومكافحة الرذائل ، لأن هذه تؤدي إلى الضعف والتأخر بل الاضمحلال . ولا بد أن تسعى الدولة الإسلامية إلى القوة ـ كما أمر الله تعالى بإعداد

القوة بأقصى درجة ممكنة ، لإرهاب الأعداء ليعيش المسلمون في عزة وسؤدد . وإذا كانت القوة تتم بالاتحاد فالواجب أن تعمل الدولة لتحقيق هذا الاتحاد . ولا بد على العموم أن يكون هناك تعاون دائم ووئام وتضافر بين الدول الإسلامية . فقد أمر الله تعالى بالتعاون في الخير ، ونهى عن التنازع والتفرق ، فقال جل وعز : « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » . وقد وصف الله المؤمنين بأنهم « إخوة » : « إنما المؤمنون إخوة » ، وبأنهم « رحماء بينهم » . فالأخوة والرحمة يجب أن تكون طابع سياسات الحكومات الإسلامية ، فيما بينها ومع شعوبها . وإلا كانت غير جديرة بهذا الوصف الشريف .

فإذا كان هناك تقصير أو مخالفة لهذه المبادىء والصفات ، فإن الإثم يقع أولاً — كما قررناه من قبل — على العلماء والرؤساء وأولي الرأي والتوجيه في الأمة . فهؤلاء هم الذين تتحتم عليهم المسؤولية أمام الله ، لكي يحققوا هذه المبادىء والصفات ويمنعوا نقائضها .

واذا كان العصر الحاضر يعنى بالمسائل الاقتصادية ، فإن من الأصول التي نص عليها الإسلام أيضاً « التكافل الاجتماعي » كما أن الإسلام هو أول من وضع مبدأ الملكية العامة ووجوب ذلك على الأمة ، (وقد أوضحنا هذين الأصلين في كتابينا : النظريات والخراج) فلا داعي لشرحهما هنا ، كما أن المقام لا يتسع . غير أن الفكرة الأساسية التي تقرر هي أن مصلحة الأمة هي التي يجب أن تكون دائماً هي الهدف والمقياس — بلا

إضرار أو اعتداء على حقوق الأفراد ، كما يجب أن يفهم أن المسائل والنظم الاقتصادية هي أمور متغيرة ونسبية ، فلا يصح أن تكون مجالاً للتعصب أو تجعل كأنها عقائد ودين ، بل تتصرف فيها الأمة أو المجتمعات بحسب ما يحقق صالحها العام باجتهادها واختيارها ، كما يلزم أن تكون النظم الاقتصادية مرتبطة بالقيم الروحية غير مضادة لها .

ثم إلى جانب هذه الأمور ، وليشرف عليها كلها — لا بد أن يكون هناك منصب أو هيئة تمثل وحدة الأمة العامة ، وتحقق المصالح المشتركة للدول كلها التي يتألف منها العالم الإسلامي ، وتكون لها القيادة العامة . وبذلك يتحقق الأصل العظيم الذي طلبه الإسلام ، وهو الاتحاد بين المسلمين جميعاً ، حيث قال الله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » وهذه هي حقيقة الخلافة نيابة عن الرسول عليه الصلاة والسلام في قيادة أمته . وهي الفرض الذي يجب على المسلمين أن يقوموا به . لكن — كما بينا — يلزم أن تكون الخلافة في العصر الحديث في صورة متطورة ، منسجمة مع التقدم السياسي والدستوري الذي حدث في هذا العصر .

فلا بد للمسلمين إذن من هيئة عامة لها صفة السيادة ، تمثل الأمة الإسلامية كلها ، ويصبح لها وضع دولي ، تكون قيادتها جماعية ، وتصدر قراراتها بالشورى ، تشترك فيها الدول والشعوب الإسلامية ، ويكون لقراراتها حق الطاعة على هذه

الدول والشعوب . فهذه الهيئة ترعى المصالح المشتركة ، وتضع السياسات العامة ، وتحدد علاقات الأمة الإسلامية بالدول الخارجية وتشير بتنفيذها ، كما تعني بأن تكون السياسة الداخلية متفقة مع المثل والمبادىء الإسلامية ، وتقوم بفض المشاكل والخلافات إذا حدثت ، وتضمن أن تسير العلاقات على مبدأ التعاون والإخاء . وبالجملة فإن هذه الهيئة المشتركة ذات السيادة تحقق كل المقاصد التي كانت مطلوبة من الخلافة ، ولكن في المسائل والقضايا العامة . وتترك التنفيذ في المسائل الإقليمية أو المحلية للدول الأعضاء التي يحتفظ لها بكيانها. فتكون إذن هي الخلافة في صورة حديثة : صورة لامركزية ، ولكن مع الوحدة ، ديمقراطية شورية جماعية . وسنرسم الصورة المحددة لهذا النظام بعد قليل .

فمثل هذا النظام هو الذي كان يجب أن يفكر فيه المجتهدون وقادة الرأي من الأمة ليقيموه ، بعد أن انتهى دور الخلافة من تركيا ، إذ أن الأمة الإسلامية ووجودها ومصالحها كان هذا كله يستلزم ضرورة أن يوجد هذا النظام أو ما يماثله ، فيكون هو البديل من الخلافة في صورتها السابقة في العهود الأخيرة . وبذلك يكون المسلمون قد قاموا بفرض الوحدة والاتحاد الذي يوجبه الإسلام ، وبفرض الخلافة وهي إيجاد قيادة عامة لرعاية الأمة الإسلامية ومصالحها ، وحفظ الدين وأوطانه ، وتنفيذ واجبات ومبادىء الشريعة الإسلامية — كل ذلك نيابة عما كان يقوم به الرسول عليه السلام وخلفاؤه الراشدون ، ومن

سار على نهجهم – من قيادة الأمة والسهر على مصالحها وحفظ الدين وأداء رسالته للأمة والعالم .

فيعتبر إذن أن إهمال علماء الأمة في مختلف الاقطار ، ورؤساءها وقادة الرأي والتنفيذ فيها – إهمالهم القيام بهذا الواجب وإيجاد ما يحقق مصالح الأمة العامة ، حتى تعرضت لكثير من المصائب والكوارث – يعتبر مجلبة للإثم وداعيا لاستحقاق اللوم ، فيحتمل هؤلاء مسؤولية جسيمة – دينياً ووطنياً – أمام الله والأمة وضمائرهم . فيجب إذن على العلماء والرؤساء أن يبرئوا ذمتهم أمام الله ، وينهضوا بواجب دينهم بأن يسعوا لإقامة مثل هذا النظام الذي يلم شمل المسلمين ويجمع كلمتهم ، ويربط بين دولهم ويوحد خططهم وسياساتهم ، لأنهم أمام عدو أو أعداء يحملون الحقد عليهم ، ويبغون شراً بهم وبدينهم ، ويهددون مصيرهم ، ويعتدون على أوطانهم ، ويشردون مواطنيهم ، وينتهبون ثرواتهم ، ويدنسون أراضيهم المقدسة ، بل ويحرقون مساجدهم المعظمة ، وبالجملة – كما يقول القرآن الكريم :– « لا يرقبون في مؤمن إلا ولاذمة ، وأولئك هم المعتدون » . ومن هم ؟ لا يحتاج الأمر إلى بيان . فهؤلاء هم الصهيونيون والمستعمرون في شتى أثوابهم . قاتلهم الله أنى يؤفكون . فالواجب أن ينهض قادة الأمة الإسلامية ويأخذوا حذرهم ، ويعوا لكل هذه الأخطار الظاهرة والكمينة ، ويضعوا من الخطط ويقيموا من النظم السياسية والحربية وغيرها ما يضمن منع هذه الأخطار ورد

كيد الأعداء ، والقضاء على كل ما يهدد الأمة والوطن والدين. « وقل اعملوا ، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ، وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » .

على أنه – في نفس الوقت – كانت تقوم الأمة ببعض جهود أو محاولات لتعويض هذا النقص أو ملء الفراغ ، فتدعو إلى عقد مؤتمرات بين الحين والحين ، إذا اقتضت مناسبة أو طرأت مشكلة ، كما قامت بإنشاء بعض مؤسسات وحدوية أو عقد مواثيق ومعاهدات . فمن ذلك : المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالقدس في عام ١٩٣١ لبحث مشكلة فلسطين وبعض المسائل الإسلامية الاخرى ، وقيام وفد من مصر لإنهاء النزاع بين اليمن والسعودية في عام ١٩٣٤ ، وعقد معاهدات بين السعودية والعراق أو بينها وبين مصر ، وعقد ميثاق « سعد أباد » بين الدول الإسلامية في آسيا ، ثم تأسيس الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ – وكان عملاً لإيجاد وحدة بين مجموعة الدول العربية الإسلامية ، فهو اتحاد جزئي في داخل العالم الإسلامي ، ويعتبر تحقيقاً – في دائرة معينة – لمبدأ الإسلام . وفي الأعوام الأخيرة عقدت مؤتمرات عديدة : في الحجاز وماليزيا وليبيا ومصر وباكستان . وأخيراً عقد مؤتمر قمة من رؤساء وملوك الدول الإسلامية في « الرباط » بعد أن اعتدى اليهود على القدس وقاموا بإحراق المسجد الأقصى . وفي الحجاز توجد « رابطة إسلامية » في مكة ، وتأسس في « جدة » مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية عقد دورة له قريباً .

فهذه المحاولات والجهود تدل على أن العالم الإسلامي كان يشعر دائماً بالحاجة إلى التضامن والتجمع والترابط ، وان المشاكل والقضايا التي تواجهه من الأهمية أو الخطورة بحيث تقتضي جهوداً مشتركة وعملاً تعاونياً موحداً ، وأن هناك ضرورة فعلاً لإيجاد نظام يكفل هذا التعاون والتضامن بصفة مستمرة. لكن هذه المحاولات كانت موقوتة أو ارتجالية ، أو ناقصة التكوين ومحدودة العمل . فالذي يحتاجه العالم لإسلامي اليوم هو هيئة أو نظام دائم على نطاق أوسع وبصورة أكبر ، وله قوة فعالة ونفوذ عام وأثر دولي .

وها نحن قد بينا فيما مضى ـ آنفاً ـ الصفات والخصائص الرئيسية لهذا النظام ، ونحدد الآن معالمه في صورة محددة أو مشروع عملي قابل للتنفيذ .

فالمشروع الذي أقدمه في نهاية هذا البحث ، نتيجة تفكير ودراسة ، وأضعه أمام قادة الرأي وعلماء ورؤساء الأمة ـ وآمل أن يبحثوه ويعملوا على تنفيذه ، قياماً بالواجب الذي يفرضه عليهم الدين ، ولصالح الأمة وتلبية لدواعي الوطنية ـ أجمل خطوطه فيما يلي :

أقترح أن تنشئ الدول الإسلامية منظمة تسمى : « منظمة الدول الإسلامية » ، تكون منظمة دائمة ، وتجمع فيها كل الصفات التي ذكرناها فيما تقدم . فتكون هيئة عامة ذات سيادة

ولها صفة دولية ، وتسير أمورها بالشورى وقيادتها جماعية، وقراراتها واجبة التنفيذ .

تشترك فيها كل الدول الإسلامية ، بأن ترسل كل دولة مندوبا دائما لها لدى المنظمة . وينبغي أن يكون ممن يجمعون بين الثقافة السياسية والثقافة الإسلامية . وتختار الدول سكرتيرا عاما للمنظمة يجوز أن يلقب بلقب « المدير » أو « المراقب » ويكون من خير رجال الأمة علما ودينا وخلقا ومعرفة بأحوال الشعوب الإسلامية والشؤون الدولية ، ومع هذا أيضاً من المعروفين بالغيرة على الإسلام والاهتمام بمستقبل الأمة الإسلامية ، وبلوغها أكبر قدر من القوة والمكانة في العالم ، وبأداء رسالتها إلى جميع الشعوب .

يكون للمنظمة « جمعية عمومية » . تعقد دورة لها كل عام لمدة ثلاثة أشهر ، أو كلما اقتضت الظروف . يرأسها بالتناوب مندوبو الدول الإسلامية : رئيس لكل دورة . ويجوز أن تعقد الجمعية على مستوى رؤساء الحكومات ، أو وزراء الخارجية . ولها أن تدعو إلى عقد مؤتمر قمة من رؤساء الدول في نطاق نظامها لمعالجة القضايا والمسائل الخطيرة .

وإلى جانب الجمعية العمومية يوجد مجلس تنفيذي ، يشكل من عدد محدود من الأعضاء لا يزيد على عشرة ، تنتخبهم الجمعية العمومية . يكون بمثابة لجنة تنفيذية ، يجتمع مرة كل

شهر بصفة عادية ، ويتحتم أن ينعقد على الفور إذا طلبت ذلك أية دولة . وتشمل اختصاصاته جميع المسائل المشتركة المتعلقة بالدول الإسلامية ، وترفع إليه المشاكل العاجلة ، فله حق إصدار القرارات فيها . ويحول القضايا غير المستعجلة إلى الجمعية العامة . ويؤخذ الرأي بالاتفاق أو بالأغلبية إذا حدث خلاف .

وقد يبدو أن هناك مشابهة بين هذا المجلس التنفيذي ومجلس الأمن المعروف في الأمم المتحدة . وهناك حقا وجه تشابه . ولكن الفروق بينهما أن هذا المجلس الإسلامي ليس لأحد من الأعضاء فيه حق « الفيتو » : أي الرفض أو ابطال القرار ، وأيضا فإن اختصاصه ليس قاصرا مثل المجلس الآخر على مسألة الحرب والسلام ، ولكن اختصاصه شامل لجميع المسائل . وهو مجلس دائم مستمر ، لأنه كما بينا هو اللجنة التنفيذية العملية للجمعية العمومية. وهو الذي يتولى أيضا تنفيذ قراراتها بالتعاون مع المدير أو المراقب العام للمنظمة .

كما أنه قد يظن أن الجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية تشبه الجمعية العامة للامم المتحدة . لكن الفرق الكبير بينهما أن الجمعية الأخيرة هي فقط جمعية وساطة ، وقراراتها أشبه بالتوصيات وليست ملزمة إلا من الوجهة الأدبية. أما الجمعية العمومية الإسلامية فهي جمعية قيادة وتوجيه وشورى ، لأنها

تنوب عن الأمة الإسلامية وتمثلها . فهي أشبه بالبرلمان أو الجمعية النيابية أو مجلس نواب الأمة . ولذا فإن قراراتها لها الصفة القانونية ، وتكون ملزمة للأعضاء ليس فقط من الوجهة القانونية بل أيضا من الناحية الدينية . لأن الخروج على هذه القرارات يكون خروجا على الجماعة ، ومحادة للرأي العام الإسلامي أو اتباعا لغير « سبيل المؤمنين » . ولا بد طبعا أن ينص في ميثاق المنظمة على أن كل دولة تعلن التزامها بقرارات المنظمة عند بدء تكوينها. وبناء على ذلك يكون للمنظمة الحق في أن تتخذ إجراءات ، أو تفرض عقوبات ، على من يخالف قراراتها ويخرج على الجماعة والوحدة .

فالمنظمة هي ممثلة الأمة التي تنوب عنها . و وظيفتها قيادية بالشورى واتفاق الجماعة ، ولها صفة سيادة ، ولكن في المسائل العامة المشتركة أو المسائل التي تتعلق بالصالح العام ومصير ومستقبل الأمة ــ ولا سيما الأخطار التي تهدد الأمة أو أحد أوطانها . فهي تنظر وتقرر ما يتعلق بالدفاع والتعاون في درء هذه الأخطار ، أو رد العدوان ، أو التضامن إزاء العدو الذي يقوم بالعدوان وهكذا ، أما المسائل الإقليمية أو المحلية فتترك لكل دولة تعالجها في إقليمها .

فينبغي إذن أن ينص على أن كل دولة تحتفظ بكيانها . ولها استقلالها في التصرف في شؤونها الخاصة بها ، إلا إذا كانت هذه المسائل تتعلق أيضا بالصالح العام للأمة الإسلامية ، أو

لها أثر على قوتها أو مكانتها أو وحدتها ، أو تكون مناقضة للمبادىء الأساسية التي ينص عليها ميثاق المنظمة .

فإذا شئنا أن نجد مثالا من التاريخ ، فإن الدول الإسلامية في عصر سابق ، كالعصر العباسي الثاني، كانت دولا متعددة وكل منها تدير شؤونها في داخل إقليمها ، ولكن كان هناك ميثاق أو دستور غير مكتوب بأنه يجب أن تتعاون هذه الدول في كل الأمور التي تتصل بالدفاع عن الإسلام أو أوطانه ، وبأن رؤساء هذه الدول يدينون بالطاعة والولاء للخليفة الذي كان يمثل الأمة الإسلامية ، ولو لم تكن له سلطة تنفيذية .

فالمنظمة الآن تقوم مقام الخليفة في العصور الماضية، وتمثيلها للأمة أقوى وتقوم على مبدأ الشورى والاختيار والرضا والتعاون. ولذا فهي التي تؤدي الوظائف العامة التي كان واجباً على الخليفة أن يؤديها .

ولكن إذا كان لا بد أن يمثل المبادىء شخص ، وكل أسرة لا بد لها من راع أو أب ، وينبغي أن يكون هناك من يعبر عن المبادىء في صورة مجسمة مباشرة ، ومن يمثل وحدة الأمة الإسلامية أمام العالم الخارجي — فإنه يمكن للمنظمة أن تختار من يمثل هذه المبادىء والوحدة من أفضل رجالها ، لكن تكون صفته الحقيقية أنه نائب عن المنظمة أو معين من قبلها ، وليس رئيسا وليست له صفة سيادة ولا سلطة تنفيذية له ، وإنما هو بمثابة الأب الروحي أو الراعي العام للأسرة ،

فله حق النصح والإرشاد ، ويعبر عن الشعور العام للمسلمين ، ويعمل بالتعاون مع المنظمة لتنفيذ قراراتها ، كما أنه يكون ممثل الأمة والإسلام أمام الأمم والهيئات الخارجية . أما الوصف أو اللقب الذي يعطى له فيكون بعيداً عما يفهم منه معنى الرئاسة أو السيطرة ، فيسمى مثلا : نائب أو وكيل أو أمين الأمة الإسلامية . فهو ليس الخليفة ، لأن الخلافة انتقلت إلى « المنظمة العامة» ، أما هو فوكيل عن المنظمة. والمنظمة هي التي تعينه لمدة محدودة : سبع أو عشر سنوات مثلا ، ثم تعين غيره . ولها حق تغييره في خلال المدة ، إذا وجدت أسباباً تقتضي ذلك . ويجوز أن يكون وكيل أو امين الأمة الإسلامية هذا أحد رؤساء الدول الإسلامية ، المتوفرة فيه شروط العدالة والخلق والثقافة والمعروف بشدة غيرته على الإسلام ، والاهتمام بوحدة الأمة الإسلامية وقوتها والعمل لخدمة وتحقيق مصالحها ، وذلك حتى يمكن أن يضع إمكانيات دولة في خدمة المنظمة العامة .

وهذه المنظمة الإسلامية تصير منظمة دولية ، لها اتصال بهيئة الأمم المتحدة وتعترف هذه بها ، وتتعاون مع هذه الهيئة في حفظ السلام العالمي وتحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب كافة .

ولا تلغي هذه المنظمة وجود جامعة الدول العربية أو أمثالها ، من وحدات أو اتحادات بين مجموعات من الدول .

بل إن الجامعة العربية تكون بمثابة فرع أو جزء منها ، لأن الجامعة هي تعاون أو اتحاد بين مجموعة من الدول الإسلامية . ولا شك أن الشعور الإسلامي كامن وراء الرابطة العربية ، والإخاء الذي يوحيه من أقوى دعائم هذه الرابطة ، حتى لغير المسلمين في تلك الدول ، لأن الإسلام يدعو للأخوة الإنسانية والمودة والبر والعدل للمواطنين مع اختلاف العقيدة، فيعيش الجميع في أمن وتعاون وسلام . وليس من اللازم أن تكون الجامعة فرعا من المنظمة بصفة رسمية ، بل تستمر في عملها مستقلة ، لأن عملها لا يناقض أهداف المنظمة ، بل هو عامل مساعد أو تحقيق لبعض هذه الأهداف في دائرة معينة .

ويكون للمنظمة لجان عاملة دائمة — فأما اللجنة التي تختص بالشؤون السياسية فيمكن أن تعتبر المجلس التنفيذي هو هذه اللجنة ، لأن نشاطه سيكون أكثره سياسيا ، وإما أن تشكل لجنة خاصة بهذه الشؤون . اللجنة الثانية : هي اللجنة القانونية أو التشريعية . وهذه تؤلف من العلماء : أي المتخصصين في القانون الإسلامي والثقافة الإسلامية ، ورجال القانون العام الدارسين أيضا للشريعة الإسلامية ، والجميع من المعروفين بحسن إسلامهم . فهذه اللجنة تستشار في التشريعات أو القرارات التي يراد إصدارها ، وتستفتى في المسائل الدينية . وتقدم أيضا اقتراحاتها فيما يتصل بكل ذلك إلى الجمعية العمومية أو لجنتها التنفيذية .

واللجنة الثالثة هي اللجنة العسكرية . وهي تألف من كبار الخبراءوالقادة العسكريين في الأمة.ومهمة هذه اللجنة علىأكبر جانب من الأهمية، لأنها تنظر في مسائل الدفاع وشؤون الحرب والتنظيم وإعداد وسائل القوة، فهي إذن تقوم بواجب خطير للأمة الإسلامية . ويجب أن تعمل الدول الأعضاء على تنفيذ قراراتها ، بروح التعاون والإخلاص والاتحاد .

واللجنة الرابعة هي اللجنة الثقافية الاجتماعية . فهذه يشمل اختصاصها جوانبعديدة . فهي تختص بمسائل التعليم ، ووسائل الثقافة من كتب وصحف ومحاضرات وتوجيه أجهزة الإعلام. فتعمل اللجنة على أن تكون هذه الأمور كلها – ولا سيما التعليم – متفقة مع الروح والأهداف الإسلامية . كما أن هذه اللجنة تهتم بحماية المجتمع الإسلامي في كل هذه الدول من الناحية الأخلاقية ، فتقترح أن توصي بالتشريعات اللازمة لحماية هذه المجتمعات من أخطار الرذيلة الناتجة عن التقليد الأعمى لبعض المجتمعات أو الأوساط المنحلة في اوربا أو أمريكا ، ومن الدعايات السامة التي يبثها أعداء الأمة الإسلامية للترويج للمفاسد والفجور والانحلال لإضعاف قوى الأمة المعنوية والروحية .

واللجنة الخامسة : هي التي يعهد إليها نشر الدعوة الإسلامية في الخارج .

أما مقر المنظمة فيمكن أن يكون في أية دولة إسلامية ،

ويترك للدول الأعضاء أن تختاره . فالقاهرة يمكن أن تكون مكانا صالحا لأنها مركز لنشاط سياسي وثقافي كبير ، وإن كانت مشغولة الآن بمشكلة العدوان الصهيوني الاستعماري وما يقترن بها من مسائل سياسية ودولية معقدة . وطرابلس أو بنغازي يمكن أيضا أن تكون إحداهما مقرا مناسبا . إذ أن اتجاه المسؤولين في ليبيا الآن هو اتجاه إسلامي ، وقد أعلن رئيسها أن الإسلام هو رسالة سماوية سامية تحل التناقضات بين الشعوب في العالم ، وهو كلام يعبر عن حقيقة . غير أن الدولة لا تزال في بداية التنفيذ . كما يمكن أن يكون مقر المنظمة — ولو في مرحلة الإعداد — مدينة « جدة » بالجزيرة العربية ، فهي في الأراضي المقدسة على مقربة من الحرمين ، ولأنه وجدت فيها نواة تصلح أن تكون تمهيدا للمنظمة وهي الأمانة العامة الإسلامية ، أو فلتكن « مكة » نفسها ملتقى المسلمين هي مركز المنظمة بجوار الحرم الشريف وفيها الرابطة الإسلامية . أو فليكن المقر إحدى عواصم أو مدن الدول الإسلامية غير العربية . ومهما يكن فاختيار المكان ليس مشكلة ، فالمهم التنفيذ والتحقيق ، وينبغي أن لا تكون هناك نوازع أو حساسيات فيما يتصل بالشؤون الإسلامية ، إذ يجب أن تكون هذه كلها خالصة لوجه الله والدين والمصلحة العامة للامة . والأمر في النهاية متروك للدولة الإسلامية أو ممثليها في اللجنة التمهيدية ليتقرر بالتراضي والاتفاق .

فهذه هي « منظمة الدول الإسلامية » ومؤسساتها ولجانها .

وهذه هي التي تحقق معاني الخلافة أو تؤدي مهامها ، ولكن في صورة حديثة : في صورة شورية جماعية منظمة دستورية قائمة على فكرة التخصص وتوزيع الأعمال والمشاركة في الرأي ، وهذه هي خصائص العصر الحديث وهي في نفس الوقت تطبيق لمبادىء الإسلام . وبإقامة هذه المنظمة يكون المسلمون قد أدوا الفرض الواجب عليهم من الإسلام ، وهو إيجاد قيادة عامة للأمة الإسلامية تمثل وحدتهم وتضامنهم ، وتحفظ دينهم وتعمل على تحقيق مبادئه ، وتسهر على حماية المسلمين وأوطانهم من اعتداء الأعداء أو اذاهم ، وتنهض بالإمة الإسلامية من جميع وجوه حياتها ، وتقدم رسالة الإسلام إلى العالم لنشر مبادئه بين الأمم ، وهي رسالة التوحيد والتوحد على عبادة الله ، وإطاعة أوامره بالرحمة والتعاون في أعمال الخير والبعد عن أفعال الشر ، والعمل لمنع الحروب وتحطيم الأصنام المادية التي هي سبب إيقاد الحروب والمنازعات ، وسيادة الفضيلة والمساواة بين الأمم ، فلا فضل لإحداها على الأخرى إلا بالأعمال الصالحة لخير الإنسانية وسعادتها .

وتعلن « المنظمة » عند قيامها للعالم أنها ليست مؤسسة دينية بالمعنى المحدود الذي يفهمه الغرب ، ولكنها مؤسسة سياسية وثقافية وحضارية . فالإسلام — كما أثبتناه من قبل ، وكما قرره علماء الغرب أنفسهم — ليس دينا فحسب ، ولكنه نظام معين من الحضارة يشمل الدين والسياسة والثقافة وأخلاق المجتمع . وله أيضا فلسفته الاقتصادية : فهو نظام وسط بين

تطرف الشيوعية وجمود الرأسمالية ، يرفض المادية والوثنية من جهة ، كما يرفض الاستغلال والأنانية – من جهة أخرى – ويحترم حقوق الفرد ويضمن حرياته ، في نفس الوقت الذي يحرص فيه على مصلحة المجتمع وتقدمه . فهو يوفق بين الأمرين ، فلايجعل الدولة تعتدي على حقوق الأفراد، كما لا يسمح للأفراد أن يضروا بصالح الجماعة . وليس نظاما جامدا ، ولكن يسمح بالتطور وتنوع التطبيق ، وإمكان التغيير بحسب تنوع وتغير الحاجات واختلاف الظروف والمجتمعات، غير أن رائده العام أو قاعدته الأساسية هي تحقيق العدالة والسعادة والكرامة الإنسانية .

وينص في ميثاق المنظمة – ويعلن ذلك إلى العالم – على أنها إنما قامت من أجل تحقيق تلك المبادىء ، وأن أهدافها العامة هي :

« أولاً » : – أنها منظمة للسلام ، لا للحرب أو العدوان .

« ثانياً » : – أنها ستعاون هيئة الأمم المتحدة والمنظمات العالمية في حفظ السلام المقترن بالعدل .

« ثالثاً » : – أنها للدفاع عن أوطان المسلمين وحقوقهم ، ورد أي اعتداء على هذه الأوطان أو الحقوق .

« رابعاً » : – أنها تقف جبهة واحدة قوية ضد عدوان الصهيونية والاستعمار بصفة خاصة .

« خامساً » : – أنها تهدف إلى تحقيق المبادىء الإسلامية وجعلها أساس حياة المجتمع .

« سادساً » :ـ أنها تعمل للنهوض بالمجتمعات الإسلامية من جميع وجوه حياتها ولا سيما من ناحيتي العلم والأ

« سابعاً » : ـ أن من واجباتها إبلاغ رسالة الإسلام إلى العالم لتسود مبادؤه السامية .

« ثامناً » : ـ أنها تدعو ـ تطبيقا لأهداف الإسلام ـ إلى توحيد بني الإنسان في مجتمع إنساني عالمي . فالاسلام رسالة عالمية تدعو إلى وحدة العقيدة والانسان .

« تاسعاً » : ـ أنها ضد العنصرية والتعصب واستغلال أي شعب لشعب آخر .

« عاشراً » : ـ أنها تسعى لإيجاد حكومة عالمية أو نظام عالمي يطيعه الجميع لتحقيق العدالة والسلام والإخاء .

وأقدم الآن هذا المشروع ـ بتوفيق الله ومستعينا به ـ إلى رؤساء الدول الإسلامية ـ وهم الذين يملكون التنفيذ ، وإلى علمائها وذوي الرأي فيها ـ وهم الذين يقدرون على الدعوة والتوجيه ، لكي يبحثوه ويعملوا على تحقيقه . فإذا نهضوا بذلك ، فقد أدوا الواجب الذي يفرضه عليهم الدين ، وأسدوا خدمة جليلة لأمتهم يسجلها لهم التاريخ بالثناء بل الفخر . ويكونون قد ساهموا في تنظيم شؤون حياة أمتهم والعمل على تقدمها وقوتها ، وانقاذها من مكايد الأعداء وأخطار العصر ـ كما يكونون قد أوجدوا الأداة أو الهيئة التي تسعى لنشر رسالة الإسلام وبث مبادئه ، والدعوة إلى إخاء عالمي والتعاون بين الشعوب والدول ، بل إلى وحدة الدين وإقامة حكومة إنسانية

عالمية . فبذلك يكون لهم فضل أيضا في التاريخ العام . والرؤساء والقادة والعلماء هم الذين يتحملون المسؤولية الأولى أمام الله وأمام الأمة والأجيال ، وأمام ضمائرهم أيضا . ومن يبدأ عمل الخير والإصلاح يكن له الثواب الأجزل من الله .

وأقترح ـ تنفيذا للمشروع وكخطوة للبدء في العمل ـ أن يبادر أحد رؤساء الدول الإسلامية ـ محتسبا مخلصا النية لله ـ فيدعو إلى تأليف لجنة تأسيسية لوضع ميثاق المنظمة ودستورها ، ثم يدعو سائر الدول إلى الاتفاق على الميثاق وتوقيعه ، ثم يعلن قيام المنظمة وتذاع أهدافها إلى العالم .

وقد وصلنا الآن إلى نهاية البحث. وأحمد الله على إعانته وتوفيقه . وندعو لقادة الأمة وأولي الأمر فيها بالتوفيق . وها قد بلغت اللهم فاشهد .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله رسول الله المبعوث لهداية العالم ، وتوحيده على دين الحق لعبادة رب واحد على شريعة الفضيلة والإخاء وسمو الروح والتقدم والسلام وصدق الله تعالى إذ يقول : « والله يدعو إلى دار السلام . ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » .

وفي ختام الكتاب أدعو الله أن يشملني رضاه ، وأن يمن علي بأن أكون من بين الذين قال فيهم : « دعواهم فيها سبحانك اللهم . وتحيتهم فيها سلام . وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتويات

مقدمة	٥
١ ــ كتاب وضجة	٩
٢ ــ دعاوي وأساطير	٢٢
٣ ــ ماهي القضية ؟	٣٥
٤ ــ موقف الإنجليز	٥٠
٥ ــ الشيخ والملك	٧١
٦ ــ تطور المعركة	٩١
٧ ــ هبوب العاصفة	١٠٩
٨ ــ ماذا كان الهدف ؟	١٢٤
٩ ــ المعرفة القليلة	١٤٦
١٠ ــ من هو المؤلف ؟	١٦٦
١١ ــ مجموعة من الأخطاء	١٨٥
١٢ ــ الخلافة والإسلام	٢٠٤
١٣ ــ الدين والدنيا	٢٢٥
١٤ ــ الخلافة في عهدها الأول	٢٥٠
١٥ ــ الخلافة في التاريخ	٢٧٢
١٦ ــ الخلافة والعصر الحديث	٢٩٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com